

الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية

الفصل الأول: مقدمة في الفكر المحاسبي

المحاسبة هي فرع من العلوم الإدارية، حيث تعني بالمعلومات المالية، و المحاسب هو من يتولى جمع و معالجة هذه المعلومات بطرق فنية تمكن من له علاقة بها الاستفادة منها، و المنتج النهائي لهذه العمليات هي التقارير المالية.

و يمكن تعريف المحاسبة فنياً كما عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية بأنها:

عملية تحديد و قياس و توصيل المعلومات الاقتصادية ليتمكن المستفيدون منها من التصرف في ظل رؤية واضحة.

المستفيدون من المعلومات المحاسبية :

يمكن تصنيف المستفيدين من المعلومات المالية التي يعدها المحاسب في شكل تقارير حسب مصدر اهتمامهم بالمنشأة الاقتصادية..

- (1) أصحاب المنشأة.
- (2) إدارة المنشأة.
- (3) الدائنون.
- (4) المستثمرون
- (5) الحكومة
- (6) الموظفون.
- (7) عملاء المنشأة.
- (8) عامة الناس.

(1) أصحاب المنشأة: إن المنشأة الاقتصادية قد تكون منشأة فردية أو شركة أشخاص (تضامن) أو شركة مساهمة، أو قد تكون منشأة لا تهدف إلى الربح (المنشآت الحكومية و الخيرية)، و في جميع هذه الأشكال فإن المهتم بأمور هذه المنشأة لا يستطيع التعرف على أوضاعها و التحقق من أنها سائرة نحو تحقيق أهدافها إلا بتوفر المعلومات المحاسبية.

(2) إدارة المنشأة: يصعب على إدارة المنشأة أن تقوم بعملها على الوجه المطلوب إذا لم تلم إلماماً جيداً بشؤون المنشأة، فإذا كان حجم المنشأة الاقتصادية كبيراً إلى الحد الذي لا تتمكن معه الإدارة من متابعة أنشطة المنشأة بسهولة، فإنه لا بد من المتابعة عن طريق التقارير، و التقارير السليمة لا تتوفر إلا إذا كان نظام فعال للمعلومات، و النظام المحاسبي جزء من نظام المعلومات في المنشأة.

(3) الدائنون: من المعروف إن أهم مصدرين لتمويل المنشأة هما: الملاك و الدائنون. والدائنون إما أن يكونوا منشآت مالية كالبنوك و شركات لأستثمار أو من باع للمنشأة بالأجل بضائع لإعادة بيعها أو أصولاً ثابتة.

و بما أن التعامل بالأجل أو الإقراض يتم بناء على الثقة في المدين أو المقترض، و مصدر هذه الثقة إما أن يكون:

إذا كان المشروع فردياً أو شركة!
أ- المالك نفسه ضامن.

بما يحققه من إيرادات مستقبلاً، و بما تحت يد إدارته

ب- المشروع نفسه من وسائل إنتاج إلى جانب سمعة الإدارة.
وعليه فإنه غالباً ما تكون التقارير المالية التي تعدها المنشأة في نهاية الفترة المحاسبية هي مصدر هذه المعلومات.

(4) **المستثمرون:** يقصد بهم هنا من لديهم أموال يريدون استثمارها في مشروع قائم أو مشروع جديد، والمستثمر لن يتخذ قرار الاستثمار إلا بعد توفر المعلومات الكافية عما يستثمر فيه، ليس فقط عن المشروع نفسه، و إنما عن مشاريع الاستثمار البديلة حتى تتم المقارنة.

(5) **الحكومة:** تعمل المنشأة في محيط اقتصادي تحكمه أنظمة و تشرف عليه أجهزة حكومية، بالإضافة إلى أن بعض المنشآت الاقتصادية تشارك الدولة و المجتمع في إيراداتها في شكل ضرائب و --، كما أن البعض الآخر من المنشآت الاقتصادية يتلقى إعانات من الدولة، هذه العوامل تجعل من الدولة أحد المستفيدين من المعلومات المحاسبية.

وعليه فإننا نستطيع تقسيم الجهات المعنية بتتبع أحوال المنشآت إلى:
أ- جهات حكومية تعنى بشكل مباشر بالمعلومات المالية مثل: وزارة التجارة والضرائب و ال--! ممثلة في مصلحة ال-- و الدخل

ديوان المراقبة العامة، و ذلك للأسباب التالية:

1. مراقبة إيرادات الدولة المحصلة من المنشآت الاقتصادية في شكل ضرائب و --.
 2. متابعة مصروفات الدولة في شكل إعانات للمنشأة الاقتصادية.
 3. مراقبة المنشآت الاقتصادية التي تملك الدولة شيئاً من أسهمها أو تساهم في رأس مالها.
- ب- جهات حكومية تعنى بشكل غير مباشر بالمعلومات المالية مثل: وزارة المالية –إدارة الإحصاءات العامة – و وزارة التخطيط.

(6) **الموظفون:** يحرص الموظف في المنشأة الاقتصادية على استمرار وظيفته التي تمثل مصدر دخله، و مصدر ازدياد هذا الدخل، و تحسن مركزه الوظيفي عن طريق التدرج في السلم الوظيفي في منشأته، و هذا لن يتحقق إلا في منشأة ناجحة؛ لذلك فإن الموظف معني مباشرة بمعرفة الأحوال التجارية و المالية للمنشأة، هذه المعرفة لا تأتي إلا عن طريق المعلومات المالية.

(7) **عملاء المنشأة:** تعتمد المنشآت الاقتصادية على بعضها، فبعضها ينتج لبيع على مؤسسات أخرى تباع للمستهلك.

كما أن بعض المنشآت تنتج سلعاً تباعها على منشآت أخرى تعتبر بالنسبة لها مواد خام يتم تصنيعها ثم بيعها منتجات جاهزة.

و غالباً ما يتبع هذا الاعتماد تداخل في المصالح يتمثل في البيع بالأجل أو في حصر أحوال المنشآت التي يشترون منها.. ففوة المورد و استقرار وضعه المالي و التجاري تريخ العميل فيما يتعلق بمصادر إمداداته.

(8) **عامة الناس:** يقصد بذلك من يتعامل مع المعلومات المالية لأي غرض آخر مثل الجامعات ممثلة بطلابها و أسانذتها، و مراكز الأبحاث و المكاتب الاستشارية، و مراكز تجميع المعلومات المالية.

فروع المحاسبة:

- 1- المحاسبة المالية.
- 2- محاسبة التكاليف.
- 3- المحاسبة الإدارية.
- 4- محاسبة الضرائب.
- 5- المحاسبة الحكومية.

1. المحاسبة المالية:

هي أحد فروع المحاسبة يعني بتوثيق و معالجة البيانات المالية و إيصالها للمستفيدين منها في شكل تقارير مالية تعد وفقاً لمعايير متفق عليها لاستخدامها في اتخاذ القرارات.

2. محاسبة التكاليف:

فرع من فروع المحاسبة يعنى بتجميع و معالجة المعلومات المالية للوصول إلى تكلفة الإنتاج إما بشكل إجمالي أو بشكل وحدة من وحداته، و تستخدم في التخطيط و الرقابة داخلياً و إعداد التقارير المالية للإدارة أو لأطراف خارجية.

3. المحاسبة الإدارية:

أحد فروع المحاسبة يرتبط بالمحاسبة المالية و بمحاسبة التكاليف و ينصب على تحليل المعلومات المستمدة من النظام المحاسبي و وضعها في شكل يمكن للإدارة من التصرف في ظل رؤية واضحة، و يتيح لها متابعة مجريات الأمور و الحكم على سير المنشأة.

4. محاسبة الضرائب:

و تعنى بتجميع و معالجة المعلومات المالية للوصول إلى المبلغ الخاضع للضريبة و هو ما يعرف بـ(وعاء الضريبة أو الضريبة)، ثم إعداد إقرار الضريبة- أو الإقرار الضريبي للوصول إلى مبلغ الضريبة أو الضريبة الواجب دفعه لمصلحة الضرائب- و الدخل.

5. المحاسبة الحكومية:

تعتبر فرعاً من فروع المحاسبة و تعنى بتجميع و توثيق و معالجة المعلومات المتعلقة بالمصروفات و الإيرادات الحكومية للتأكد من ضبط الأموال العامة و الرقابة عليها و استخدامها الاستخدام الأمثل.

6. المراجعة:

و إن لم تكن فرعاً من فروع المحاسبة، إلا أنها تعد في هذا السياق؛ فالمراجعة تعنى بفحص كل أو بعض أجزاء النظام المحاسبي لتحقيق غرضين أحدهما خارجي و الآخر داخلي.

المراجعة الخارجية (المراجعة القانونية):

تهتم بفحص كل أو بعض أجزاء النظام المحاسبي لإضفاء الثقة على التقارير المالية التي أعدها ذلك النظام وفقاً لمعايير المراجعة المتفق عليها، و نتائجها ذلك التقرير أو الشهادة من المراجع القانوني التي ترفق بالقوائم المالية و تنشر معها.

المراجعة الداخلية:

تفحص كل أو بعض أجزاء النظام المحاسبي للتأكد من سلامتها، و ذلك من أجل أن تتأكد الإدارة من أن النظام يسير كما خطط له و أنه يحقق الأغراض التي تهدف الإدارة إلى تحقيقها منه.

النظم المحاسبية:

أحد فروع دراسة المحاسبة و إن لم يكن فرعاً منها، و تعنى بتصميم النظام المحاسبي و الإشراف على تنفيذه ثم استخدامه، كما تعنى دراسة النظم بفحص و نقد النظم القائمة لمعرفة مدى استجابتها لتحقيق أغراض النظام المحاسبي.

مجالات عمل المحاسب:

المحاسب شخص مؤهل تأهيلاً مهنياً، و غالباً ما تكون مجالات عمله:

- 1- في مكاتب المحاسبين القانونيين.
- 2- في أقسام المحاسبة في الشركات و المنشآت الاقتصادية.
- 3- في الإدارات المالية في الأجهزة الحكومية.
- 4- في أجهزة الرقابة الحكومية.

الهيكل العام للفكر المحاسبي:

إن العملية المحاسبية تتمثل في حصول الإجراء (البيع و الشراء) و توثيق الإجراء (إعداد الفاتورة أو شريط تسجيل المبيعات)، ثم تقييد الإجراء (في اليومية العامة أو اليوميات المساعدة) و بعد التقييد يتم الترحيل للحسابات الخاصة في الأستاذ العام و سجلات الأستاذ الأخرى، ثم المرحلة الأخيرة من مراحل العملية المحاسبية و هي إعداد التقارير المالية من واقع ما سجل في سجلات الأستاذ..

أي العملية باختصار:

.....! تحديد الحدث < توثيقه < تقييده! < ترحيله! < توصيله.

إلا أن هذه العملية رغم بساطتها ظاهرياً فإنها في الواقع تخضع لقواعد تنظمها، هذه القواعد هي ما يعرف بمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

فمعايير المحاسبة إذن هي:

بيان للطريقة التي تتم بها معالجة مفردات القوائم المالية بشكل يؤدي إلى تجانس المعالجة بسجلات و قوائم المنشآت الاقتصادية التي تظهر بها مثل هذه البنود.

وهنا يتبادر لنا سؤال: ما الذي يحكم معايير المحاسبة؟ و ما هو مصدر تكوينها؟

تتكون معايير المحاسبة متأثرة بأهداف و مفاهيم المحاسبة المالية.

➤ والهدف المحاسبي هو:

تحديد و قياس و إيصال المعلومات المالية الناتجة عن إجراءات تكون المنشأة طرفاً فيها؛ لكي تعين أصحاب العلاقة على التصرف في ظل رؤية واضحة.

➤ المفهوم المحاسبي:

هو فكرة أو مصطلح أو تعبير استقر فهمه تستخدم لصياغة معايير المحاسبة اللازمة لقياس و إيصال المعلومات المالية لذوي العلاقة.

➤ فيما يلي أستعرض لبعض مفاهيم المحاسبة المالية:

1- مفهوم الوحدة الاقتصادية: Business Entity Concept

يقضي هذا المفهوم أن تعتبر الوحدة الاقتصادية محاسبياً جهة مستقلة عن مالكيها أو عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، حتى يمكن حصر موجوداتها و تحديد التزاماتها و معرفة نتيجة أعمالها خلال فترة زمنية محددة.

2- مفهوم الاستقرار: Going Concern Concept

أي أن المحاسبة المالية تتم في ظل تصور بأن المنشأة الاقتصادية منشأة قائمة و مستمرة و أنه لا يلوح بالأفق ما يشير إلى حلها أو تصفيتها.

3- مفهوم الفترة المحاسبية: Time Periodicity Concept

لقد تم اختيار السنة (12 شهر) كوحدة زمنية لقياس إنتاج المنشأة خلالها؛ لأن السنة هي الوحدة الزمنية التي تمر فيها المنشأة بدورة اقتصادية كاملة و محيطة بالظروف الاقتصادية السائدة.

4- مفهوم الوحدة النقدية ثابتة القيمة محاسبياً: Unit of Currency Fixed Value

تقوم المحاسبة على استخدام الوحدة النقدية أساساً للقياس، و لما كان يشترط ثبات المقياس حتى يكون صالحاً للقياس فقد اقتضت الضرورة فرض ثبات الوحدة النقدية على مدى السنين.

5- مفهوم التكلفة: Cost Concept

ويقصد بها التكلفة الفعلية التي قدمتها المنشآت من أجل الحصول على الأصل، و يترتب على تطبيق هذا المفهوم في المحاسبة تحقيق الموضوعية الذي من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة في الثقة في المعلومات المحاسبية.

6- مفهوم تحقق الدخل: Income Realization Concept

يتضمن هذا المفهوم أن لا تعترف المنشأة بالدخل و تسجله في سجلاتها و تظهره في قوائمها المالية إلا بعد أن يتحقق فعلاً، و مقياس التحقق أن يحصل الدخل فعلاً بدليل مادي لا يحتمل الجدل، و أن يتم من الإجراءات ما يجعله أصلاً من أصول المنشأة.

7- مفهوم المقابلة: Matching Concept

يقتضي هذا المفهوم أن يحمل إيراد كل فترة محاسبية بالمصروف الذي ساهم في جلب ذلك الإيراد أو تحققه، و الفرق بينهما هو الربح العادل للفترة موضوع المحاسبة.

8- مفهوم الاستحقاق: Accrual Concept

تقوم المحاسبة في الغالب على واحد من ثلاثة أسس:

أ- الأساس النقدي.

ب- أساس الاستحقاق.

➤ فالأساس النقدي:

يقتضي بأن تتم المحاسبة للإجراءات المالية التي صاحبها تدفقات نقدية.

➤ أما أساس الاستحقاق:

فيقتضي بأن تتم المحاسبة للإجراءات المالية التي تمت سواءً صاحبها تدفق نقدي أم لا. و يعد مفهومي الاستحقاق و المقابلة من المفاهيم الأساسية التي يحكم في ضوئها على عدالة تمثيل القوائم المالية للدخل و للمركز المالي للمنشأة.

9- مفهوم الإفصاح التام: Adequate disclosure

و يقصد به أن تشتمل التقارير المالية و ملحقاتها من جداول أو تذييل أو تهميش كافة المعلومات التي تمكن المراجع من الاعتقاد بأن القوائم المالية تمثل بعدالة دخل المنشأة و مركزها المالي و مصادر و استخدامات الأموال في المنشأة، كما تجعل القارئ يثق بأن ما عرض في القوائم المالية و ملحقاتها من المعلومات ذات العلاقة بالمنشأة.

10- مفهوم الثبات في استخدام السياسات المحاسبية: Concept Consistency

من أهم الصفات النوعية للقوائم المالية أن تكون قابلة للمقارنة مع غيرها من القوائم المالية، و المقارنة قد تكون رأسية و بذلك فإن القوائم المالية للمنشأة في سنة ما تقارن بالقوائم المالية لنفس المنشأة في سنة أو سنوات أخرى.

11- مفهوم الأهمية النسبية: Materiality Concept

يقضي هذا المفهوم أن لا تطبق معايير و إجراءات المحاسبة حرفياً؛ فإذا كان الخروج على المعايير لا يؤثر تأثيراً ملحوظاً على عدالة القوائم المالية، و كان في إتباع المعايير في هذه الحالة ما يحمل المنشأة تكاليف أكبر مما يرتبه إتباع المعايير من منفعة فإنه يمكن العدول عن تطبيق معايير المحاسبة في مثل هذه الحالات.

و إذا ذكرت الأهمية النسبية فإن الناحية العملية أيضاً تؤخذ بعين الاعتبار؛ إلا أن تقدير الأهمية النسبية لأمر ما و تقدير الحالة العملية في الموضوع يترك للمحاسب.

12- مفهوم الحيطة و الحذر: Conservatism Concept

يقتضي هذا المفهوم أن يلزم المحاسب جانب الحيطة و الحذر في تقديره الأمور المستقبلية.

13- مفهوم الملاءمة: Relevancy Concept

يقصد به أن تكون المعلومات المالية التي تظهر في القوائم المالية ذات علاقة بما قد يتخذه قراء القوائم المالية من قرارات.

14- مفهوم الثقة في المعلومات: Concept Reliability

و يقصد به اتصاف المعلومات المالية بالموضوعية و بصحة القياس. و تتصف المعلومة بالموضوعية إذا

خلت من أي دليل أو إشارة للتحيز، و أفضل مقياس للموضوعية إذا كانت المعلومة تترجم تبادلاً بين طرفين متعارضين المصالح مثل: المعلومات المتعلقة بالشراء و البيع.

15- مفهوم القابلية للمقارنة: Comparability Concept

يقصد به أن تساعد المعلومات المالية على المقارنة موضوع المعلومة إما مقارنة رأسية أو مقارنة أفقية، و هذا يقتضي توفر أساس واحد لإيجاد و عرض المعلومات حتى تكون قابلة للمقارنة.

الفصل الثاني: النظام المحاسبي.. عناصره وكيفية استخدامه

عناصر النظام المحاسبي:

يمكن تعريف النظام المحاسبي: بأنه مجموعة الوثائق والسجلات والتقارير والتعليمات المستخدمة لإتمام الدورة المحاسبية أو لتحقيق هدف المحاسبة.

و تظهر العلاقة بين هذه العناصر في الشكل التالي:
وثائق —> سجلات —> تقارير .

فالوثائق : هي المستندات الأصلية من فواتير إيصال قبض أو صرف، أو ما شابه ذلك، أو مستندات فرعية تنتج عن المستند الأصلي إن وجد، أو عن مضمونه إن لم يوجد، أو ترجمة لإجراء يمليه الالتزام بمعايير المحاسبة.

النوع الآخر من الوثائق هو ما يعرف بمستند القيد vouchers .
ومن أمثلة مستندات القيد في المحاسبة، سند القبض، سند الصرف، سند قيد اليومية..

ما يجب أن يحتوي عليه مستند القيد :

1. موضوع المستند أو موضوع الإجراء (شراء، بيع ، إيجار..).
2. تاريخ الإجراء.
3. المبلغ المدفوع أو الملتزم بدفعه.
4. أن يفهم من المستند الطرف المستفيد من المنفعة، والطرف المستفيد من العوض، ويعتبر المستند أساساً للقيد، أو أولى حلقات الدورة المحاسبية سواء كان النظام المستخدم آلي أو يدوي .

تنقسم السجلات إلى قسمين :

➤ سجل اليومية العامة: General Journal

سجل تقيد به المعلومات المالية أولاً بأول حسب تسلسل تاريخ حدوثها.

➤ سجل الأستاذ العام:

فهو سجل يحتوي على الحسابات التي تمسكها المنشأة بحيث يخصص لكل حساب Account حيز محدد يظهر هذا الحيز حركة المبالغ التي أثرت على ذلك الحساب، كما يظهر وضع الحساب أو ما يعرف فنياً برصيد الحساب.

التقارير المالية: Financial Reports

وتمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة النظام المحاسبي أو الدورة المحاسبية.

والتقارير المالية هي الوسيلة التي يتم بها توصيل المعلومات المالية بعد معالجتها بشكل مناسب إلى المستفيد من هذه المعلومات.

أقسام التقارير المالية من حيث الشكل:

1. تقارير خاصة.
2. تقارير عامة.

التقارير الخاصة: هي ما تطلب لتحقيق غرض معين يخدم فئة معينة.

تقارير عامة: وهو ما يعرف بالتقارير المالية Financial Statements.

التي تعد آخر كل سنة مالية بشكل يتفق مع معايير المحاسبة المقبولة وتنشر بالوسائل المناسبة ليطلع عليها أصحاب العلاقة.

وهذه التقارير هي:

1. قائمة المركز المالي Position Statement Of Financial.
2. قائمة الدخل Income Statement: وهي القائمة التي تظهر نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة معينة.

ومن الجدير بالذكر أن هاتين القائمتين هم المنصوص عليهما في نظام الشركات بالمملكة، وإن كان هناك قوائم أخرى وهي غير ملزمة في الوقت الحاضر في المملكة وهي:

• قائمة التدفقات المالية Cash Flows Statement Of.

• قائمة التغيير في المركز المالي Financial Position Statement Of Change in.

• قائمة الأرباح الموزعة و المبقاة Earnings Statement Of Retained.

• قائمة التغيير في حقوق الملاك Owner's Equity Statement Of Change in.

وتجب ملاحظة إن إعداد هذه القوائم أو بعضها يزيد من درجة الإفصاح.

أنواع الحسابات :

1. الأصول.
2. الخصوم.
3. حقوق الملاك.
4. الإيرادات.
5. المصروفات.

الأصول: تمثل ما تحت يد المنشأة أو مالها من أشياء أو منافع ذات قيمة سواء كانت هذه الأشياء أو المنافع ملموسة أو غير ملموسة.

الخصوم: تمثل ما على المنشأة للغير من التزامات.
أو بعبارة أخرى: ما على المنشأة من ديون في أي شكل ظهرت سواء كانت هذه الديون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل ، وسواء كانت برهن أو بغيره، ويدخل ضمن الخصوم ما قدمه الغير للمنشأة في شكل تأمين أو مقدماً لشراء بضاعة أو خدمات من المنشأة قبل أن تقدم له البضاعة أو الخدمة.

حقوق الملاك: ما يملكه صاحب أو أصحاب المنشأة من أموال استثمرت في المنشأة، سواء كان مصدر الاستثمار ما قدمه المالك أو الملاك من مال ليستثمر في المنشأة، وهو ما يعبر عنه برأس المال أو ما تحقق للمنشأة من أرباح بقيت تستثمر في المنشأة ولم يسحبها المالك أو الملاك أو لم توزع عليهم، ويدخل ضمنها أيضاً الحساب الجاري للمالك، والمقصود به الحساب الذي ينظم العلاقة اليومية بين المنشأة وصاحبها.

الإيرادات: هي ما حققته المنشأة من بيع سلعتها أو خدماتها (حسب نوع المنشأة) سواء سدد ذلك أم لا.

المصروفات: وهي ما أنفقته المنشأة أو التزمت به من نفقات في سبيل العمل للحصول على الإيراد.

مع ملاحظة أن كل نوع من هذه الأنواع ينضوي تحته عدد من الحسابات يكثر أو يقل حسب نوع المنشأة وحجمها.

طريقة القيد المزدوج:

يتم القيد في دفتر أو سجل اليومية وفق أسلوب معين يسمى: طريقة القيد المزدوج.

و هذه الطريقة تقتضي أن يقيد المبلغ في طرفين كل منها يحتوي على حساب أو أكثر، و يكون أحدهما مدينًا و الآخر دائنًا.

أما تحديد الحساب المدين و الحساب الدائن في الإجراءات المالية فيكون بجعل الطرف الذي أخذ المنفعة مدينًا، و الطرف الذي أعطى المنفعة يعتبر دائنًا.

- يعبر محاسباً عن ما للمنشأة من أموال أو أوجه استخدام الأموال بكلمة الأصول أما ما عليها من أموال أو مصادر للأموال من الدائنين (الخصوم) أو الحقوق أصحاب المنشأة (حقوق الملاك)

وعليه تكون معادلة الميزانية
الأصول = الخصوم + حقوق الملاك

وإذا ما أضيفت المصروفات والإيرادات تكون المعادلة كما يلي:
الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملاك + الإيرادات

وعليه فإن حسابات الطرف الأيمن من المعادلة (الأصول والمصروفات) تجعل مدينة عندما تزداد أو يضاف عليها ، وتجعل دائنة عندما تنقص أو يؤخذ منها.

وبالمقابل فإن حسابات الطرف الأيسر من المعادلة تجعل مدينة عندما تنقص، وتجعل دائنة عندما تزداد.

استخدام النظام المحاسبي :

القيد في سجل اليومية:

نفرض أن صاحب المنشأة أحمد قام بإيداع مبلغ 300000 جنية في البنك كرأس مال لمنشأته.. وعليه فإن أصول المنشأة تزيد وكذلك حقوق الملاك

$$\begin{aligned} \text{الأصول} &= \text{الخصوم} + \text{حقوق الملاك} \\ 300000 \text{ البنك} &= \text{صفر} + 300000 \text{ رأس المال} \end{aligned}$$

ويكون القيد كما يلي:

$$\begin{aligned} &300000 \text{ من ح/ البنك} \\ &300000 \text{ إلى ح/ رأس المال} \\ &(\text{قيمة رأس المال الذي أودع في البنك}) \end{aligned}$$

2- بافتراض أن المنشأة استأجرت مكتب لمدة سنة دفعت للمؤجر مبلغ 20000 جنية للسنة الأشهر الأولى من السنة إن تأثير هذه العملية على المنشأة يتمثل في تحويل أصولها أي استبدال أصل بأخر، فهي استبدلت النقد البالغ 20000 بحق استعمال المكتب لمدة ستة أشهر، وتكون معادلة الميزانية كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{الأصول} &= \text{الخصوم} + \text{حقوق الملاك} \\ 280000 \text{ بنك} + 20000 \text{ إيجار مقدم} &= \text{صفر} + 30000 \text{ رأس المال} \end{aligned}$$

ويكون قيد اليومية كما يلي:

$$\begin{aligned} &20000 \text{ من ح/ الإيجار المقدم} \\ &20000 \text{ إلى ح/ البنك} \\ &(\text{دفع مبلغ 20000 إيجار لستة الأشهر الأولى من السنة}) \end{aligned}$$

وفي اليوم التالي قامت منشأة أحمد بالعمليات الآتية:

- 1- اشترت أثاثاً بمبلغ 40000 جنية دفعتها من حسابها بالبنك
- 2- سحبت من المبلغ 10000 جنية لتوضع في صندوق المنشأة للصرف منها على المصروفات النثرية.
- 3- اشترت سيارة بمبلغ 45000 جنية دفع منها 20000 جنية بشيك والباقي ديناً على المنشأة.
- 4 - دفعت المنشأة 3000 جنية ، ألف تأمين للكهرباء والباقي تأمين للهاتف بشيك
- 5- أخذ أحمد 1000 من صندوق المنشأة لمصروفاته الخاصة

التأثير على المعادلة الميزانية:

$$\begin{aligned} \text{الأصول} &= \text{الخصوم} + \text{حقوق الملاك} \\ (1) \quad 240000 \text{ البنك} + 20000 \text{ إيجار مقدم} + 40000 \text{ أثاث} &= \text{صفر} + 300000 \text{ رأس المال} \\ (2) \quad 240000 \text{ البنك} + 20000 \text{ إيجار مقدم} + 40000 \text{ أثاث} + 10000 \text{ صندوق} &= \text{صفر} + 300000 \text{ رأس المال} \\ (3) \quad 240000 \text{ البنك} + 20000 \text{ إيجار مقدم} + 40000 \text{ أثاث} + 10000 \text{ صندوق} + 45000 \text{ سيارة} &= 25000 \text{ دائنين} + 300000 \text{ رأس المال} \end{aligned}$$

- (4) 240000 البنك + 20000 إيجار مقدم + 40000 أثاث + 10000 صندوق + 45000 سيارة + 1000 تأمين كهرباء + 2000 تأمين هاتف = 25000 دائنين + 3000000 رأس مال
- (5) 240000 البنك + 20000 إيجار مقدم + 40000 أثاث + 10000 صندوق + 45000 سيارة + 1000 تأمين كهرباء + 2000 تأمين هاتف = 25000 دائنين + 300000 رأس مال - 1000 - جاري أحمد

وعليه يكون قيود اليومية كما يلي:

- 1- 40000 من ح/ الأثاث
40000 إلى ح/ البنك
(شراء أثاث مكتبي بمبلغ 40000 جنية)
 - 2- 10000 من ح/ الصندوق
10000 إلى ح/ البنك
(سحب 10000 من البنك لتمويل الصندوق)
 - 3- 45000 من ح/ السيارات
إلى مذكورين
20000 ح/ البنك
25000 ح/ الدائنين
(شراء سيارة بمبلغ 4500 دفع منها 20000 جنية والباقي على الحساب)
 - 4- من المذكورين
1000 ح/ تأمين كهرباء
2000 ح/ تأمين الهاتف
3000 إلى ح/ البنك
(دفع 3000 تأمين كهرباء وهاتف)
 - 5- 1000 من ح/ جاري أحمد (المالك)
1000 إلى ح/ الصندوق
(ما سحبه أحمد من الصندوق لمصروفاته الخاصة)
- ولتكتمل الصورة نفترض أن منشأة أحمد قامت بالعمليات الآتية في المدة الباقية من السنة
- (1) دفعت مبلغ 70000 جنية رواتب للموظفين بشيكات
 - (2) قدمت خدمات استشارية بمبلغ 250000 جنية منها 150000 جنية حصلت بموجب شيك والباقي لا يزال على الحساب
 - (3) دفعت إيجار النصف الآخر من السنة البالغ 20000 جنية بشيك
- والمطلوب : عمل القيود اليومية اللازمة لذلك.

الفصل الثالث: المحاسبة في تكوين شركات الاشخاص

يقصد بها هو إثبات تقديم كل شريك حصته في رأس مال الشركة وتصوير الميزانية الافتتاحية للشركة ويكون هناك عدة صور لتقديم رأس المال لافتتاح شركة جديدة كالتالي:

1 - تقديم رأس المال نقدي

السداد نقداً في الخزينة أو بنك الشركة

التاريخ	بيان	له	منه
	من د / النقدية		###
	الى د / رأس مال الشريك	###	
	سداد حصة الشريك نقدا		

2 - شريك بالعمل والخبرة

لا يتم عمل قيود يومية ولكن يتم عمل مذكرة تفسيرية لذلك

3 - تقديم رأس المال في شكل مجموعة من الأصول

السداد بتقديم أصول غير نقدية:

التاريخ	بيان	له	منه
	من مذكورين		
	د / اراضى		###
	د / سيارات		###
	د / اثاث		###
	د / راس مال الشريك	###	
	إثبات تقديم حصة الشريك في رأس المال		

4 - تقديم رأس المال أصول وخصوم (منشأ قديمة)

قد اتفق الشركاء على تقديم حصته من المنشأة القديمة على أحد الاحتمالين ان يتم التاليين:

- a. الاتفاق على قبول أصول وخصوم المنشأة القديمة بالقيم الدفترية
فى هذه الحالة تنتقل أصول وخصوم المنشأة القائمة إلى شركة الاشخاص بقيمتها الدفترية الظاهرة فى ميزان هذه المنشأة فى تاريخ الاتفاق.
- b. الاتفاق على إعادة تقدير أصول وخصوم المنشأة القائمة إنتداب خبير للتقييم فيذكر تقييم الخبير.
- c. اذا احتفظ الشريك بأى من الأصول (سيارة) لنفسه لاتذكر قيمة هذا الاصل فى تكوين الشركة.

اولاً : السداد بتقديم أصول وخصوم منشأة قديمة بقبول أصول وخصوم المنشأة القديمة بالقيم الدفترية:

منه	له	بيان	التاريخ
###		من مذكورين	
###		حـ / اراضى	
###		حـ / سيارات	
###		حـ / اثاث	
		الى مذكورين	
###		حـ / نقدية بالبنك	
###		حـ / اوراق مالية	
###		حـ / اوراق قبض	
		حـ / رأس مال الشريك	
		إثبات تقديم حصة الشريك فى رأس المال	

فهناك ثلاث احتمالات فى تقديم الشريك حصته فى رأس المال مقابل منشأة قائمة بالقيم الدفترية:

- 1 - الفرق بين مجموعة الأصول ومجموعة الخصوم (صافى الأصول) تساوى حصة الشريك
الفرق بين الأصول والخصوم (صافى الأصول) = حصة الشريك فى رأس المال
- 2 - الفرق بين مجموعة الأصول ومجموعة الخصوم (صافى الأصول) اقل من حصة الشريك
الفرق بين الأصول والخصوم (صافى الأصول) > حصة الشريك فى رأس المال
يتم معالجة هذا الامر بالرجوع الى النص فى عقد الشركة
- a. النص فى العقد ينص على سداد الفرق نقداً يكون حـ / النقدية مدينياً بالفرق ← (فى خانة الأصول)
- b. عدم النص (لم يذكر) فى العقد على سداد الفرق (لا يتم يسدد الفرق نقداً) يكون حـ / الشهرة مدينياً بالفرق
- 3 - الفرق بين مجموعة الأصول ومجموعة الخصوم (صافى الأصول) اقل من حصة الشريك
صافى الأصول < حصة الشريك فى رأس المال
يتم معالجة هذا الامر بالرجوع الى النص فى عقد الشركة

- a. النص في العقد ينص على سحب الفرق نقداً يكون حـ/ النقدية دائماً بالفرق ————— (في خانة الخصوم)
b. عدم النص (لم يذكر) في العقد على يسحب الفرق (لا يتم سحب الفرق نقداً) يكون حـ/ احتياطي ارتفاع أصول دائماً بالفرق

مثال صـ 41 من الكتاب على تكوين الشركات والاتفاق على قبول أصول وخصوم المنشأة القديمة بالقيم الدفترية

في أول يناير 2002 اتفق كل من أحمد - أكرم - ولاء - أمجد - لؤى على تكوين شركة تضامن برأس مال قدرة 500000 ج موزعة بينهم بالتساوي بالشروط الآتية:

- 1 - يقدم الشريك أحمد أصول وخصوم منشأة الفردية وتقبل بالقيم الدفترية وقد كانت على النحو التالي :
80000 عقارات - 20000 أثاث - 50000 بضاعة
 - 2 - يقدم الشريك أكرم أصول وخصوم منشأة الفردية وتقبل بالقيم الدفترية وقد كانت على النحو التالي :
100000 مباني - 30000 سيارات - 30000 سيارات - 25000 موردين
 - 3 - يقدم الشريك ولاء أصول وخصوم منشأة الفردية وتقبل بالقيم الدفترية وقد كانت على النحو التالي :
70000 بضاعة - 30000 أثاث - 20000 بضاعة - 60000 قروض بضمان مباني
 - 4 - يقدم الشريك أمجد أصول وخصوم منشأة الفردية وتسوية أى فروق نقداً على النحو التالي :
60000 عقارات - 50000 عملاء - 20000 بضاعة - 10000 نقدية - 50000 موردين
 - 5 - يقدم الشريك لؤى أصول وخصوم منشأة الفردية وتسوية أى فروق نقداً على النحو التالي :
50000 بضاعة - 50000 سيارات - 20000 أوراق قبض - 30000 أثاث - 40000 أوراق دفع
- فإذا علمت أنه تم تنفيذ جميع الشروط وتكوين شركة الأشخاص في يوم 2002/1/25

والمطلوب :

- إجراءات قيود اليومية في دفاتر الشركة
- تصوير حـ / رأس مال الشركاء
- أعداد قائمة المركز المالي الافتتاحي

التمهيد للحل

عند توزيع رأس المال لإنشاء الشركة 500000 ج على الأشخاص يصبح نصيب كل شريك ان يدفع 100000 ج لتكوين الشركة

أولاً : إجراءات قيود اليومية في دفاتر الشركة

- 1 - الشريك أحمد نجد ان الفرق بين الأصول والخصوم (صافي الأصول) =
= (80000 + 20000 + 50000) - (50000) = 0 ج
حيث ان حصة الشريك في تكوين الشركة هي 100000 ج فنجد انه يتساوى مع حصة الفرق بين الأصول والخصوم (صافي الأصول) = حصة الشريك في رأس المال

منه	له	بيان	التاريخ
-----	----	------	---------

2002/1/25	من مذكورين ح / عقارات ح / اثاث ح / بضاعة	80000 20000 50000	
	الى مذكورين ح / اوراق دفع → الخصوم	50000	
	ح / راس مال الشريك إثبات تقديم حصة الشريك أحمد في رأس المال	10000	

1 - الشريك أكرم نجد ان الفرق بين الأصول والخصوم (صافي الأصول) =
 $(100000 + 30000 + 2000) - (60000) = 90000$ ج
 حيث ان حصة الشريك في تكوين الشركة هي 100000 ج فنجد انه **اقل** عن حصته بمبلغ 10000 ج
 الفرق بين الأصول والخصوم (صافي الأصول) > حصة الشريك في رأس المال ولم ينص العقد بسداد الفرق
 فتعتبر شهرة

التاريخ	بيان	له	منه
2002/1/25	من مذكورين ح / مبانى ح / سيارات ح / بضاعة ح / شهرة	100000 30000 20000 10000	
	الى مذكورين ح / قروض → الخصوم	60000	
	ح / راس مال الشريك إثبات تقديم حصة الشريك أكرم في رأس المال مع اعتبار الفرق احتياطي راسمالي	10000	

2 - الشريك ولاء نجد ان الفرق بين الأصول والخصوم (صافي الأصول) =
 $(70000 + 30000 + 30000) - (25000) = 105000$ ج
 حيث ان حصة الشريك في تكوين الشركة هي 100000 ج فنجد انه **اكبر** عن حصته بمبلغ 5000 ج
 الفرق بين الأصول والخصوم (صافي الأصول) < حصة الشريك في رأس المال
 ولم ينص العقد بسحب الفرق فتعتبر احتياطي ارتفاع أصول .

التاريخ	بيان	له	منه
2002/1/25	من مذكورين ح / بضاعة ح / اثاث ح / سيارات	70000 30000 30000	

	الى مذكورين حـ / موردين	25000	
	→ الخصوم		
	حـ / راس مال الشريك ولاء	10000	
	حـ / احتياطي ارتفاع أصول	5000	
	إثبات تقديم حصة الشريك ولاء في رأس المال		

3- الشريك أمجد نجد ان الفرق بين الأصول والخصوم (صافي الأصول) =

$$= (60000 + 50000 + 20000 + 10000) - (50000) = 90000$$
 ج
 حيث ان حصة الشريك في تكوين الشركة هي 100000 ج فنجد انه اقل عن حصة بمبلغ 10000 ج
 الفرق بين الأصول والخصوم (صافي الأصول) > حصة الشريك في رأس المال
 وينص العقد على تسوية اى فروق نقدية وبالتالي سيقوم بسداد الفرق .

التاريخ	بيان	له	منه
2002/1/25	من مذكورين		
	حـ / عقارات		60000
	حـ / عملاء		50000
	حـ / بضاعة		20000
	حـ / نقدية		10000
	الى مذكورين		
	حـ / موردين	50000	
	حـ / النقدية	10000	
	حـ / راس مال الشريك أمجد	10000	
	إثبات سداد الشريك أمجد في رأس المال نقداً		

4- الشريك لوى نجد ان الفرق بين الأصول والخصوم (صافي الأصول) =

$$= (50000 + 50000 + 20000 + 30000) - (40000) = 110000$$
 ج
 حيث ان حصة الشريك في تكوين الشركة هي 100000 ج فنجد انه اكبر عن حصة بمبلغ 10000 ج
 الفرق بين الأصول والخصوم (صافي الأصول) < حصة الشريك في رأس المال
 وينص العقد على تسوية اى فروق نقدية وبالتالي سيقوم بسداد الفرق .

التاريخ	بيان	له	منه
---------	------	----	-----

2002/1/25	من مذكورين		
	ح / بضاعة		50000
	ح / سيارات		50000
	الأصول { ح / أوراق قبض		20000
	ح / أثاث		30000
	الى مذكورين		
	ح / أوراق دفع → الخصوم	40000	
	ح / رأس مال الشريك لوى	110000	
	إثبات سداد الشريك لوى لحصة فى رأس المال		

ثالثاً : أعداد قائمة المركز المالي الافتتاحي:

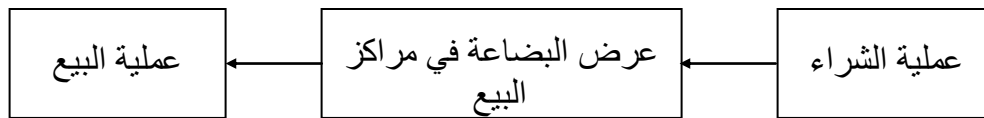
خصوم			أصول		
<u>الخصوم الثابتة (رأس المال)</u>			<u>الأصول الثابتة</u>		
	100000		العقارات	240000	
أكرم	100000		الاثاث	80000	
ولاء	100000		سيارات	110000	
أمجد	100000		شهرة	<u>10000</u>	
لوى	<u>100000</u>				
		<u>500000</u>			<u>440000</u>
<u>خصومات متداولة</u>			<u>أصول متداولة</u>		
إحتياطي رأسمالى	500		نقدية	10000	
موردين	75000		بضاعة	210000	
اوراق دفع	90000		عملاء	50000	
قروض بضمان مبانى	60000		اوراق قبض	20000	
		<u>230000</u>			<u>290000</u>
		<u>730000</u>			<u>730000</u>

ثانياً : السداد بتقديم أصول وخصوم منشأة قديمة بإعادة تقدير أصول وخصوم المنشأة القائمة

التاريخ	بيان	له	منه
	من مذكورين حسابات الأصول المقدمة للشركة		###
	الى مذكورين حسابات الخصوم التى تعهدت بها الشركة	###	
	حـ / رأس مال الشريك إثبات الشريك لحصة فى رأس المال	###	

الفصل الرابع : المشتريات purchases

في المنشآت التجارية تمثل عملية الشراء والبيع النشاط الرئيسي التي تقوم من أجله هذه المنشآت ، فهي تقوم بشراء البضاعة وعرضها ومن ثم بيعها محققة من وراء اختلاف الأسعار الربح المتوقع ، ويوضح الشكل التالي هذه العملية :



شكل رقم (1-2)

حيث تقوم هذه المنشآت بدور الوسيط في توصيل البضاعة بين المنتجين- المصانع - و المستهلكين لهذه البضاعة ، ومن أمثلة هذه المنشآت مراكز السوبرماركت مثل أسواق بنده ، ومراكز بيع قطع غيار السيارات .
المعالجة المحاسبية للمشتريات :

عندما تقوم المنشأة بشراء بضاعة فإن هذه العملية يتم إثباتها في حساب يسمى حـ / المشتريات والذي يعد أحد حسابات المصاريف ويجعل مدينًا بقيمة البضاعة المشتراة ، أما الطرف الآخر من القيد فيختلف باختلاف عملية الشراء فإن كانت نقدًا جعل حـ / الصندوق دائنًا بقيمة البضاعة وإن كانت بالآجل جعل حـ / الدائنين دائنًا بقيمة البضاعة المشتراة ، ولتوضيح ذلك نفترض الأمثلة التالية :

مثال 1:

في 11/13 قامت مؤسسة الفلاح بشراء بضاعة بقيمة 24000 جنية مصري من محلات السدحان دفعت القيمة نقدًا ، وبذلك يكون قيد الشراء كالتالي:

مدين	دائن	البيـان	رقم القيد	فحة الأسنـ	التاريخ
34000	حـ / المشتريات				11/13
	34000	إلى حـ / الصندوق			

مثال 2:

بالرجوع إلى المثال السابق، بفرض أن المشتريات كانت بالآجل فيكون قيد الشراء كالتالي :

مدين	دائن	البيـان	رقم القيد	فحة الأسنـ	التاريخ

11/13		من حـ / المشتريات	34000	34000
		إلى حـ / الدائنين "السدحان"		

ويجب ملاحظة أن البضاعة التي تشتري بقصد الاستخدام لا تعتبر من ضمن المشتريات وإنما تعتبر أصل من ضمن الأصول، ومثال ذلك كأن تقوم المنشأة بشراء سيارة للاستخدام والتي يتم إظهارها ضمن عناصر الأصول الثابتة ولا يتأثر حـ / المشتريات بهذه العملية لأن الشراء كان بقصد الاستخدام وليس بغرض التجارة .

مردودات ومسموحات المشتريات : Purchase Returns and Allowances

غالبًا ما تواجه المنشآت التجارية عمليات رد البضاعة وذلك بسبب وجود عيوب أو تلفيات في البضاعة المشتراة أو لعدم مطابقتها للمواصفات أو قد تطلب من الشركة البائعة السماح لها بالاحتفاظ بالبضاعة في مقابل تخفيض جزء من قيمة البضاعة المشتراة ، وفي كلتا الحالتين سواء المردودات أو المسموحات تقوم المنشأة بفتح حساب جديد لكل منهما يسمى حـ / مردودات المشتريات و حـ / مسموحات المشتريات وقد ترى المنشأة دمج الحسابين في حساب واحد يسمى حـ / مردودات ومسموحات المشتريات وذلك لضالة النشاط أو لانتفاء الحاجة من فصل الحسابين ، وتكون طبيعة هذه الحساب دائنًا لأنه يعتبر حساب مقابل للمشتريات Contra Account والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض قيمة المشتريات في قائمة الدخل .

ولتوضيح ذلك نفترض المثال التالي :

مثال 3 : بالرجوع للمثال رقم (2) ، بفرض أنه في 11/15 وجدت مؤسسة الفلاح عيوبًا في جزء من البضاعة التي اشترتها من محلات السدحان فقررت رد ما قيمته 2000 جنية مصري . وبذلك يكون قيد رد البضاعة كالتالي :

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
3000		حـ / الدائنين – السدحان			11/15
	3000	إلى حـ / مردودات ومسموحات المشتريات			

مثال 4 : بالرجوع للمثال رقم (2) ، بفرض أنه في 11 / 16 طلبت مؤسسة الفلاح من محلات السدحان السماح لها بتخفيض 1000 جنية مصري من قيمة البضاعة التي اشترتها في تاريخ 11/13 وذلك بسبب عدم مطابقتها للمواصفات وقد وافقت محلات السدحان على الطلب . فإن قيد السماح في 11 / 16 يكون :

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
1000		حـ / الدائنين – السدحان			11/16
	1000	إلى حـ / مردودات ومسموحات المشتريات			

والسؤال الذي يتم طرحه هنا : كم المبلغ الذي يجب على مؤسسة الفلاح دفعه إلى محلات السدحان ؟

وللإجابة على ذلك يتم النظر إلى عملية الشراء التي تمت في المثال (2) وعمليات المردودات والمسموحات التي تمت في المثالين (3) و (4) حيث نجد إن ما يجب دفعه إلى محلات السدحان هو 20000 جنية مصري ويمكن استنتاج ذلك من دفتر أستاذ المورد السدحان كما يلي :

مدین ح / الدائنین – محلات السدحان دائن

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
3000	إلى ح / مردودات ومسموحات المشتريات		34000	من ح / المشتريات	5/13
1000	إلى ح / مردودات ومسموحات المشتريات	5/16	34000		
34000					

خصم المشتريات : Purchase Discount

هناك نوعان من الخصم :

- خصم لا يتم تسجيله في الدفاتر وهو الخصم التجاري وخصم الكمية .
- وخصم يتم تسجيله في الدفاتر وهو الخصم النقدي.

الخصم التجاري : Trade Discount

وهو ما يحصل عليه المشتري من البائع من خصم نتيجة عملية التفاوض على سعر السلعة كأن تكون معلنة بسعر 100 جنية مصري ويتم شراؤها بسعر 80 جنية مصري ، حيث يعتبر هذا الخصم الذي مقداره 20 جنية مصري خصم تجاري لا يسجل في الدفاتر .

خصم الكمية :

وهو عندما يرغب المشتري بشراء كمية من البضاعة ويطلب من البائع منحه خصم مقابل الكمية ، كأن يرغب المشتري بشراء 1000 جهاز كمبيوتر ويفاوض البائع لتخفيض سعر الجهاز الواحد من 5400 جنية مصري إلى 5000 جنية مصري ، وعند الحصول على هذا الخصم الذي مقداره 400 جنية مصري عن كل جهاز فإنه يعتبر خصم كمية لا يسجل في الدفاتر .

الخصم النقدي : Cash Discount

ويسمى أيضاً خصم تعجيل الدفع وهو الخصم الذي يمنحه البائع للمشتري بعد البيع من أجل تشجيعه وحته على السداد مبكراً والاستفادة من الخصم الممنوح له قبل حلول تاريخ الاستحقاق ، ويتم إثبات مبلغ الخصم في حالة الاستفادة منه في حساب يسمى ح / الخصم المكتسب الذي يجعل دائن بقيمة الخصم .

مثال 1:

في 10/2 اشترت مؤسسة الفلاح 10 طابعات كمبيوتر بقيمة 11500 جنية مصري من شركة الأفق للحاسب الآلي بخصم تجاري 10% وبخصم نقدي مقداره 2% إذا تم السداد خلال 20 يوماً أو سداد كامل القيمة بعد 45 يوماً .

ومن المثال نجد أنه يمكن صياغة شروط الخصم بالشكل التالي :

شروط الخصم : 45/20/2 وهي تعني الآتي :

- 2% الخصم النقدي الممنوح للمشتري
- 20 المهلة الممنوحة للاستفادة من الخصم
- 45 سداد كامل المبلغ بعد مضي 45 يوماً

وبالرجوع للمثال نجد أن المؤسسة قد حصلت على نوعين من الخصم : خصم تجاري وخصم نقدي حيث يمكن احتساب الخصم التجاري وقيد الشراء في 10/2 كالتالي :

$$\text{الخصم التجاري} = 11500 \times 10\% = 1150$$

المبلغ الواجب إثباته في الدفاتر هو 10350 جنية مصري (11200 جنية مصري - 1150 الخصم التجاري)

قيد الشراء في 10/2 :

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
10350		من ح / المشتريات			10/2
	10350	إلى ح / الدائنين "شركة الأفق"			

في حالة الاستفادة من الخصم النقدي :

فلو قررت مؤسسة الفلاح الاستفادة من الخصم النقدي وقامت في تاريخ 10/19 بسداد كامل المستحق عليها لشركة الأفق للكمبيوتر وحررت شيكاً بذلك ، فإن مقدار الخصم النقدي المكتسب وقيد سداد المبلغ المستحق يكون كالتالي :

$$\text{الخصم التجاري} = 10350 \times 2\% = 207$$

ما يتم سداده هو مبلغ 10143 جنية مصري (10350 جنية مصري - 207 الخصم المكتسب)

قيد الشراء في 10/19 :

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
10350		من ح / الدائنين "شركة الأفق"			10/20
	207	إلى مذكورين			
	10143	ح / الخصم المكتسب			
		ح / البنك			

ويتم إقفال حـ / الخصم المكتسب في حساب الأرباح والخسائر ويظهر في قائمة الدخل مخصص من المشتريات لأنه يعتبر حساب مقابل للمشتريات .

في حالة عدم الاستفادة من الخصم النقدي:
أما في حالة عدم الاستفادة من الخصم النقدي وذلك بأن تقوم مؤسسة الفلاح بسداد المبلغ بعد مضي 45 يوماً فإنه يتوجب عليها سداد كامل المبلغ وهو 10350 جنية مصري .

فلو فرض أن المؤسسة قامت بسداد المستحق عليها نقدًا في 11/10 فإن قيد السداد يكون :

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
10350		من حـ / الدائنين "شركة الأفق"			11/10
	10143	حـ / الصندوق			

مصروفات نقل المشتريات : Freight in Expenses

يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على تحديد المسئول عن تكاليف نقل البضاعة المشتراة وتوصيلها إلى مستودعات المشتري، فإن كان الاتفاق هو التسليم محل المشتري وجب على البائع تحمل مصاريف توصيل البضاعة إلى مستودعات المشتري، إما إذا كان الاتفاق هو التسليم محل البائع فإن المشتري يتحمل مصاريف نقل وتوصيل البضاعة إلى مستودعاته وبالتالي فإن هذه التكاليف تعتبر جزءًا من تكاليف المشتريات التي يجب تسجيلها في الدفاتر .

مثال:

في 7/6 اشترت الشركة الدوائية بضاعة بقيمة 135000 جنية مصري من الشركة البريطانية للمستلزمات الطبية وقد قامت بدفع المبلغ بالكامل وقد كان الاتفاق هو تسليم البضاعة محل البائع .
وفي 7/12 دفعت الدوائية مصروفات النقل والتأمين والجمارك على البضاعة المشتراة حيث بلغت ما قيمته 10600 جنية مصري

فإن قيد الشراء في تاريخ 7/6 يكون :

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
135000		من حـ / المشتريات			7/6
	135000	حـ / النقدية			

وفي تاريخ 7/12 يتم عمل قيد لإثبات مصاريف نقل المشتريات يكون كالتالي :

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
10600		من حـ / مصاريف نقل وتأمين وجمارك			7/12
	10600	المشتريات			
		حـ / النقدية			

ويجب الانتباه أنه في هذا المثال تم فتح حساب واحد لجميع مصاريف نقل المشتريات وللمنشأة الخيار في فتح حسابات مستقلة لكل صنف من أصناف هذه المصاريف إذا رأت أنه يحقق هدفًا إداريًا ، ويتم إقفال حساب مصاريف نقل المشتريات في حساب الأرباح والخسائر ويتم عرضه في قائمة الدخل مضافًا إلى المشتريات .

صافي المشتريات : Net Purchases

بناءً على ما سبقت شرحه يمكن استنتاج صافي المشتريات كالآتي:

إجمالي المشتريات	xxx	
يضاف : مصاريف نقل المشتريات	xxx	xxx
يطرح :		
مردودات ومسموحات المبيعات	xxx	
الخصم المكتسب	xxx	(xxx)
صافي المشتريات		xxx

مثال شامل للمشتريات :

ولتوضيح العمليات المتعلقة بالمشتريات للمتدرب فإننا نسوق المثال التالي :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في محلات العتيبي للمفروشات خلال شهر **شعبان سنة 1997 م** :

1. في 6/2 اشترت محلات العتيبي بضاعة بقيمة 15000 جنية مصري من شركة المطلق للأثاث بخصم تجاري 10% وبخصم نقدي مقداره 5% إذا تم السداد خلال 10 أيام.
2. في 6/4 قامت محلات العتيبي بدفع 400 جنية مصري نقدًا عبارة عن مصاريف نقل وتوصيل البضاعة المشتراة إلى مخازنها .
3. في 6/7 قامت محلات العتيبي برد بضاعة بقيمة 1500 جنية مصري بسبب وجود عيب مصنعي بها .
4. في 6/11 سددت محلات العتيبي المستحق عليها بشيك .

المطلوب :

- 1- عمل قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة .
- 2 - فتح حسابات الأستاذ التالية : ح/ المشتريات ، ح/ مردودات ومسموحات المشتريات ، ح/ مصاريف نقل المشتريات ، ح/ الخصم المكتسب .
- 3 - تحديد صافي المشتريات .

الحل :
(1) دفتر اليومية العامة :

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	دائن	مدين
6/2			من ح / المشتريات ح / الدائنين - شركة المطلق "شراء بضاعة من شركة المطلق بخصم تجاري 10%"	13500	13500
6/4			من ح/ مصاريف نقل المشتريات إلى ح / الصندوق "دفع مصاريف نقل وتوصيل البضاعة المشتراة"	400	400
6/7			من ح / الدائنين - شركة المطلق إلى ح / مردودات المشتريات " رد جزء من البضاعة "	1500	1500
6/11			من ح الدائنين - شركة المطلق ح / الخصم المكتسب ح/ البنك "سداد المستحق والاستفادة من الخصم النقدي"	600 11400	12000

(2) حسابات الأستاذ:

مدين ح / المشتريات دائن

المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ
13500	إلى ح / الدائنين شركة المطلق			13500	الرصيد		

مدین ح / مصاريف نقل المشتريات دائن

المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ
400	إلى ح / الصندوق			400	الرصيد		

مدین ح / مردودات المشتريات دائن

المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ
1500	الرصيد			1500	من ح / الدائنين - المطلق		6/7

مدین ح / الخصم المكتسب دائن

المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ
600	الرصيد			600	من ح / الدائنين - المطلق		6/11

(3) صافي المشتريات:

13500	إجمالي المشتريات
13900	يضاف : مصاريف نقل المشتريات
	يطرح :
1500	مردودات المشتريات
(2100)	الخصم المكتسب
1800	صافي المشتريات

الفصل الخامس : المبيعات

الأهداف : عندما تكمل هذا الفصل يكون لديك القدرة على :

- إثباتات عمليات المبيعات في السجلات .
- التفرقة بين أنواع الخصومات .
- استخراج صافي المبيعات .

المبيعات: Sales

عرفنا في الفصل الأول المعالجة المحاسبية لعمليات الشراء في المنشآت التجارية وفي هذا الجزء نستكمل الشق الآخر ، وهي عمليات البيع ، حيث تعتبر المبيعات المصدر الرئيسي للدخل والعنصر الرئيسي لازدهار واستمرار المنشآت التجارية.

المعالجة المحاسبية لعمليات المبيعات :

يتم إثباتات المبيعات في الدفاتر عندما تقوم المنشأة بعقد صفقة البيع وتحرير الفاتورة حيث يجعل حـ/ المبيعات دائناً بقيمة البضاعة المباعة والذي يعد من ضمن حسابات الإيرادات ، أما الطرف الآخر من القيد فيختلف باختلاف عملية البيع ، فإن كانت نقدًا جعل حـ / الصندوق مدينًا بقيمة البضاعة وإن كانت بالآجل جعل حـ / المدينين مدينًا بقيمة البضاعة المباعة ، ولتوضيح الصورة نفترض الأمثلة التالية :

مثال 1:

في 10/4 قامت مؤسسة الفلاح لأجهزة الكمبيوتر ببيع بضاعة بقيمة 16000 جنية مصري لمؤسسة السعادة نقدًا .

فيكون قيد البيع والذي يتم إثباته في دفاتر مؤسسة الفلاح كالتالي:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
16000		من حـ / الصندوق			10/4
	16000	إلى حـ / المبيعات			

مثال 2:

بالرجوع إلى المثال السابق ، بفرض أن البضاعة المباعة كانت على الحساب فيكون قيد البيع الذي يسجل في دفاتر مؤسسة الفلاح هو :

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
16000		من حـ / المدينين – مؤسسة السعادة			10/4

			إلى حـ / المبيعات	16000	
--	--	--	-------------------	-------	--

ويجب ملاحظة أن جميع العمليات التي تمت كان التغيير فقط في الجانب المدين أما الجانب الدائن فظل دون تغيير (حـ/ المبيعات)، كذلك يجب الانتباه إلى أن البضاعة التي تقوم المنشأة ببيعها هي بضاعة مخصصة للتجارة وليست مخصصة للاستخدام

مردودات ومسموحات المبيعات : Sales Returns and Allowances

كما سبق وأن بينا ، أنه يتم رد جزء من البضاعة المباعة بسبب وجود عيب أو تلف بها أو لعدم مطابقتها للمواصفات أو قد يتم الاتفاق على الاحتفاظ بالبضاعة في مقابل إعطاء خصم على قيمة البضاعة المباعة، وفي كلا الحالتين سواء المردودات أو المسموحات المبيعات أو دمج الحسابين في حساب واحد يسمى حـ/ مردودات ومسموحات المبيعات ، وتكون طبيعة هذا الحساب مدينًا لأنه يعتبر حساب مقابل للمبيعات **Contra Account** والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض قيمة المبيعات في قائمة الدخل

مثال 3:

بالرجوع إلى المثال رقم (2) ، بفرض أنه في 10 / 12 قامت مؤسسة السعادة برد بضاعة بقيمة 2000 جنية مصري إلى مؤسسة الفلاح وذلك بسبب وجود تلفيات بها .

فيكون قيد رد البضاعة الذي يعمل في دفاتر مؤسسة الفلاح (البائع) كالتالي:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
2000		من حـ / مردودات ومسموحات المبيعات			10/12
	2000	إلى حـ / المدينين - مؤسسة السعادة			

مثال 4:

بالرجوع إلى المثال رقم (2) ، بفرض أنه في 10/25 تم الاتفاق بين مؤسسة الفلاح ومؤسسة السعادة على السماح لمؤسسة السعادة بالحصول على تخفيض بمقدار 1500 وذلك بسبب وجود عيوب في البضاعة المباعة مع احتفاظ مؤسسة السعادة بالبضاعة المباعة .
وبذلك تقوم مؤسسة الفلاح (البائع) بعمل قيد يومية لإثبات مبلغ السماح كالتالي:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
1500		من حـ / مردودات ومسموحات المبيعات			10/25
	1500	إلى حـ / المدينين - مؤسسة السعادة			

والسؤال الذي يتم طرحه هنا: كم المبلغ الواجب تحصيله من مؤسسة السعادة ؟

وللإجابة على ذلك يتم النظر إلى عملية البيع التي تمت في المثال (2) وعمليات المردودات والمسموحات التي تمت في المثالين (3) و (4) حيث نجد أن ما يجب تحصيله من مؤسسة السعادة هو 12500 جنية مصري ويمكن استنتاج ذلك من دفتر أستاذ العميل مؤسسة السعادة كما يلي:

المبلغ	البيان	رقم القيد	لتاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ
--------	--------	-----------	--------	--------	--------	-----------	---------

10/12	من ح/ مردودات ومسموحات المبيعات	2000	إلى ح/ المبيعات	16000
10/25	من ح/ مردودات ومسموحات المبيعات	1500		
	الرصيد (الذي يجب تحصيله)	12500		
		16000		16000

خصم المبيعات : Sales Discount

كما سبق وأن ذكرنا عند الحديث عن المشتريات أن الخصم التجاري وخصم الكمية لا يتم إثباتهما في الدفاتر وإنما يتم إثبات الخصم النقدي، لذلك فإن ما ينطبق على المشتريات ينطبق على المبيعات ، فعندما يقوم البائع ببيع بضاعة بقيمة 10000 جنية مصري ويمنح المشتري خصماً تجارياً بمقدار 700 جنية مصري فإن ما يتم إثباته في سجلاته يكون 9300 جنية مصري (10000 جنية مصري - 700 الخصم التجاري) ، أما إذا أعطى البائع المشتري خصماً نقدياً في مقابل تشجيعه على سداد المستحق عليه مبكراً ، فإنه يتم إثبات هذا الخصم في دفاتره في حالة قيام المشتري بالاستفادة من هذا الخصم لأنه يعتبر حساب مقابل للمبيعات .

مثال 5:

في 1423/5/1 هـ قامت شركة جرير ببيع مستلزمات مكتبية لشركة الزاهد بمبلغ وقدره 45000 جنية مصري على أن يتم السداد بعد مضي شهر من تاريخ الفاتورة ، وقد قامت شركة جرير بإعطاء الزاهد خصم نقدي مقداره 2% إذا تم سداد الفاتورة خلال 15 يوماً .

فإن قيد إثبات عملية البيع في دفاتر شركة جرير يكون على النحو التالي:

مدين	دائن	البير	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
45000	من ح / المدينين - الزاهد				5/1
	إلى ح/ المبيعات	45000			

في حالة الاستفادة من الخصم النقدي :

فلو قررت شركة الزاهد الاستفادة من المهلة الممنوحة لها والحصول على الخصم النقدي وقامت في تاريخ 5/8 بسداد المستحق عليها بشيك ، فإن الخصم النقدي (الخصم المسموح به) وقيد تحصيل المستحق من شركة الزاهد والذي تقوم شركة جرير بإثباته يكون كالتالي :

الخصم المسموح به :
45000 إجمالي المطالبة على الزاهد × 2% نسبة الخصم النقدي (الخصم المسموح به) =
900 جنية مصري
تحصيل مبلغ قدره 44.100 جنية مصري (45000 - 900 الخصم المسموح به)
من شركة الزاهد.

وبذلك يكون قيد تحصيل المبلغ في 5/8 في دفاتر شركة جرير كالتالي:

دفاتر شركة جريز (البائع)

مدينة	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
44100		من مذكورين			5/8
900		حـ / البنك			
		حـ / الخصم المسموح به			
45000		إلى حـ / المدينين - الزاهد			

في حالة عدم الاستفادة من الخصم:

لو تم سداد المبلغ في تاريخ 6/2 فإن شركة الزاهد لن تستفيد من الخصم النقدي وبذلك يتوجب عليها دفع المبلغ الإجمالي وهو 45000 جنية مصري ويكون قيد التحصيل كالتالي :
دفاتر شركة جريز (البائع)

مدينة	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
45000		من حـ / البنك			6/2
45000		إلى حـ / المدينين - الزاهد			

معالجة الخصم النقدي مع وجود مردودات ومسموحات المبيعات :

في حالة وجود مردودات أو مسموحات المبيعات فإن المعالجة المحاسبية للخصم النقدي سوف تتغير بتغير أرصدة العملاء والتي بدورها سوف تؤثر على مقدار الخصم النقدي الممنوح لهم .

مثال :

بالرجوع للمثال رقم (5) ، بفرض أنه في 5/4 قامت شركة الزاهد برد بضاعة بقيمة 8000 جنية مصري التي اشترتها من شركة جريز ، وذلك لعدم مطابقتها للمواصفات .
فإن قيد رد البضاعة يكون كالتالي :

مدينة	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
8000		من حـ / مردودات ومسموحات المبيعات			5/4
8000		إلى حـ / المدينين - الزاهد			

وبذلك يكون رصيد مديونية العميل الزاهد هي 37000 كما يصورها حساب الأستاذ الخاص به:

مدينة حـ / مردودات المشتريات دائن

المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ
45000	إلى حـ / المبيعات			8000	من حـ / مردودات المبيعات		5/4
				37000	الرصيد		

وبذلك يكون حساب الخصم المسموح به كالآتي:

37000 إجمالي المطالبة بعد استبعاد مردودات المبيعات $\times 2\%$ الخصم المسموح به
= 740 جنية مصري

ويكون قيد التحصيل في تاريخ 5/8 هو:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	دائن	مدين
5/8			من مذكورين ح/البنك ح/الخصم المسموح به إلى ح/الدائنين – الزاهد	37000	26260 740

أما في حالة عدم الاستفادة من الخصم فإن العميل الزاهد يجب عليه تسديد المبلغ الإجمالي بعد استبعاد مردودات المبيعات وهو 37000 جنية مصري ويكون قيد التحصيل هو نفسه الذي في الصفحة السابقة مع اختلاف المبلغ .

صافي المبيعات : Net Sales

يتم إقفال القيد الخاصة بالمبيعات في نهاية الفترة المحاسبية في حساب الأرباح والخسائر ويتم عرضها في قائمة الدخل على النحو التالي :

إجمالي المبيعات	xxx	
يطرح: مردودات ومسموحات المبيعات	xxx	
الخصم المسموح به	xxx	(xxx)
صافي المبيعات		

مثال شامل للمبيعات :

ولتوضيح العمليات المتعلقة بالمبيعات للمتدرب فإننا نفترض المثال التالي :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في محلات الشروق خلال شهر سبتمبر لسنة 1997م:

1- في 9/1 باعت محلات الشروق بضاعة بقيمة 10500 جنية مصري لمحلات الغرو بخضم تجاري مقداره 500 جنية مصري ، سددت نقدًا .

- 1 - في 9/3 قامت محلات الشروق بدفع 300 جنية مصري نقدًا عبارة عن مصاريف نقل وتوصيل البضاعة المباعة لمحلات الغروب .
 - 2 - في 9/6 باعت محلات الشروق بضاعة بقيمة 35000 جنية مصري لمؤسسة الأركان بخصم تجاري 10% وبشروط 45/15/4.
 - 3 - في 9/8 قامت مؤسسة الأركان برد بضاعة بقيمة 1000 جنية مصري بسبب وجود عيب مصنعي بها .
 - 4 - في 9/10 طلبت مؤسسة الأركان من محلات الشروق تخفيضًا بمقدار 1500 مع الاحتفاظ بالبضاعة الغير مطابقة للمواصفات وقد وافقت محلات الشروق على ذلك .
 - 5 - في 9/20 سددت مؤسسة الأركان المستحق عليها بشيك .
- المطلوب:
- 1- عمل قيود اليومية اللازمة في دفاتر محلات الشروق لإثبات العمليات السابقة .
 - 2 - فتح حسابات الأستاذ التالية : ح/ المبيعات ، ح/ مردودات ومسموحات المبيعات ، ح/ مصاريف نقل المبيعات ، ح/ الخصم المسموح به.
 - 3 - تحديد صافي المبيعات
- الحل:
- (1) دفتر اليومية العامة لمحلات الشروق:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
10000	10000	من ح/ الصندوق إلى ح/ المبيعات "بيع بضاعة نقدًا لمحلات الغروب"	1		9/1
300	300	من ح/ مصاريف نقل المبيعات إلى ح/ الصندوق "دفع مصاريف نقل وتوصيل البضاعة المباعة"	2		9/3
22500	22500	من ح/ المدينين - مؤسسة الأركان إلى ح/ المبيعات "بيع بضاعة بالأجل"	3		9/6
1000	1000	من ح/ مردودات ومسموحات المبيعات إلى ح/ المدينين - مؤسسة الأركان "رد جزء من البضاعة"	4		9/8
1500	1500	من ح/ مردودات ومسموحات المبيعات إلى ح/ المدينين - مؤسسة الأركان "السماح بجزء من البضاعة"	5		9/10
		من مذكورين	6		9/20

			ح/البنك	19200
			ح / الخصم المسموح به	800
			إلى ح/ المدينين - مؤسسة الأركان	20000
			"إثبات الخصم المسموح به"	

(2) دفاتر الأستاذ:

مدين ح / المبيعات دائن

المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ
				10000	من ح / الصندوق		9/1
				22500	من ح/ المدينين الأركان		9/6
32500	الرصيد						

مدين ح / مردودات ومسموحات المبيعات دائن

المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ
1000	إلى ح/ المدينين "الأركان"		9/8	8000	من مذكورين		9/20
1500	إلى ح/ المدينين "الأركان"		9/10				
				37000	الرصيد		

مدين ح / مصاريف نقل المبيعات دائن

المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ
300	إلى ح/ الصندوق						
				300	الرصيد		

مدین ح / الخصم المسموح به دائن

المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ
800	إلى ح/المدینین "الأركان"			800	الرصيد		

صافي المبيعات:

32500		إجمالي المبيعات
	500	يطرح: مردودات ومسموحات المبيعات
(3300)	800	الخصم المسموح به
28700		صافي المبيعات

الفصل السادس : ضرائب الشركات

ضريبة المبيعات :

مئوية ولتكن على سبيل المثال 10 % تحت مسمى ضريبة المبيعات (هناك شرائح أخرى صدر قانون ضريبة المبيعات بأن فرض على كل تاجر أن يضيف على سعر سلعته نسبة) ، والتي كانت تسمى قبل صدور هذا القانون بضريبة.

• خصائص ضريبة المبيعات :

- أ - هي ضريبة غير مباشرة .
- ب - ضريبة مستردة للبائع .
- ت - ضريبة نوعية تختلف طبقاً لنوعية النشاط .

2- ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

وتسمى أيضاً الخصم والإضافة / الخصم من المنبع ، وقد فرض القانون على كل مشتري أن يخصم نسبة 0.5 % (شراء سلع) أو 2 % (شراء خدمة) عند سداد المستحق للبائع .

* الشكل القانوني للفاتورة :

أسم الشركة البائعة : العنوان : السجل التجاري : البطاقة الضريبية :				
رقم الفاتورة 00000000		التاريخ : 0000/00/00		
مطلوب من : أسم الجهة المشترية				
البيان	الوحدة	الكمية	السعر	القيمة

% ضريبة المبيعات				
% ض . أ . ت . ص				

مثال :

مطلوب إجراء قيود الشراء بالأجل والسداد للفواتير التالية :
[1] قيد شراء ، قيد سداد .

أسم الشركة البائعة : العنوان : السجل التجاري : البطاقة الضريبية : رقم الفاتورة 00000000 التاريخ: 0000/00/00 مطلوب من : أسم الجهة المشترية				
البيان	الوحدة	الكمية	السعر	القيمة
مواد خام	ع	1000	30	30000
10 % ضريبة المبيعات				3
				330
0.5 % ض . أ . ت . ص				
				32850

قيد الشراء بالأجل :

30000 المشتريات
3000 ض المبيعات
33000 الموردين

قيد السداد :

33000 المورد
32850 الصندوق
150 ض.أ.ت.ص
هذا ولاحظ أن ضريبة المبيعات تستحق عند إصدار الفاتورة بينما تستحق ض.أ.ت.ص عند السداد في حالة الشراء بالآجل ، ولكن يستحقاً معاً عند الشراء النقدي .
1- مطلوب قيد شراء بالآجل
[2] سداد المستحق للمورد بعد خصم نقدي 1000 ج .

البيان	الوحدة	الكمية	السعر	القيمة
مواد خام	ع	1000	40	40000
10 % ضريبة المبيعات				4000
				44000
0.5 % ض.أ.ت.ص				(200)
				43800

من مذكورين

40000 من حـ / المشتريات
4000 من حـ / ضريبة المبيعات
44000 للموردين
(شراء الآجل)

قيد السداد

44000 المورد
42800 الصندوق
200 ض.أ.ت.ص
1000 خصم مكتسب

[ب] شراء الأصول الثابتة :

نص قانون ضريبة المبيعات على أنه لا يجوز إسترداد هذه الضريبة ففي حالة شراء الأصل الثابت ، ويفهم من هذا النص أن الضريبة كانت تعامل كمصروف .
ولكن جاء في معيار المحاسبة المصري تكلفة الأصول بالتعريف الآتي :
1- ثمن شراء الأصل الثابت .
2 - ض. المبيعات على الأصل الثابت (سيارات فقط) .
3 - الرسوم الجمركية .
4 - كافة المصروفات المتعلقة إقتناء الأصل .

مثال : فيما يلي فاتورة شراء سيارة ، مطلوب إجراء قيد الشراء بالآجل ؟

أسم الشركة البائعة : العنوان : السجل التجاري :

البطاقة الضريبية :				
رقم الفاتورة 00000000 التاريخ: 0000/00/00				
مطلوب من : أسم الجهة المشترية				
البيان	الوحدة	الكمية	السعر	القيمة
	ع	1	60000	60000
10 % ضريبة المبيعات				6000
				66000
0.5 % ض . أ . ت . ص				300 -
				65700

قيد الشراء بالأجل :

66000 الأصول الثابتة (سيارات)

66000 الموردين

مثال : فيما يلي فاتورة شراء أدوات كتابية ، ومطلوب عمل قيد الشراء (ج) خاصه بالمصروفات

أسم الشركة البائعة :				
العنوان :				
السجل التجاري :				
البطاقة الضريبية :				
رقم الفاتورة 00000000 التاريخ: 0000/00/00				
مطلوب من : أسم الجهة المشترية				
البيان	الوحدة	الكمية	السعر	القيمة
أدوات كتابية	ع	10	200	2000
10 % ضريبة المبيعات				200
				2200
0.5 % ض . أ . ت . ص				10

قيد الشراء :

2200 المصروفات العمومية (أدوات كتابية)

2190 الصندوق

10 ض.أ.ت.ص

ملحوظة : تمت معالجة ض. المبيعات بثلاث طرق :

• ليست إيراد وليست مصروف (شراء البضائع) .

• مصروف رأسمالي (شراء أصل ثابت) .

• مصروفات عمومية (شراء أدوات كتابية) .
مثال: فيما يلي فاتورة بيع 20 جهاز حاسب آلي ، مطلوب تصميم صفحة أستاذ مساعد للعملاء وقيود البيع بالآجل ورد 3 أجهزة ، والتحصيل من العميل .

أسم الشركة البائعة :				
العنوان :				
السجل التجاري :				
البطاقة الضريبية :				
رقم الفاتورة: 00000000 التاريخ: 0000/00/00				
مطلوب من : أسم الجهة المشتري				
البيان	الوحدة	الكمية	السعر	القيمة
أجهزة حاسب آلي	ع	20	3000	60000
10 % ضريبة المبيعات				6000
				66000
0.5 % ض . أ . ت . ص				300 -
				65700

قيد البيع بالآجل : _

العملاء 66000

المبيعات 60000

ض . المبيعات 6000

قيد الإرتجاع : _

3 وحدات $3000 \times 9000 = 9000$ ج .

مردودات المبيعات 9000

ض . المبيعات 900

العملاء 9900

تصميم صفحة أستاذ مساعد للعملاء :

البيان	له	منه	رصيد
شراء بالآجل		66000	66000
رد المشتريات	9900		56100

المستحق بعد الرد 56100

- خصم مسموح به 1100

المستحق بعد الخصم 55000

يخصم 0.5 % ض . أ . ت . ص 255

صافي المستحق على العميل 54745

قيد التحصيل :

الصندوق 54745

255	ض.أ.ت.ص
1100	المصروفات (خصم مسموح به)
56100	العملاء

ملحوظة :

ضريبة المبيعات دائما ما تلتصق بأربع مسميات :

- المشتريات .
- مردودات المشتريات .
- المبيعات .
- مردودات المبيعات .

الفصل السابع: إعداد القوائم المالية في المنشآت التجارية

الأهداف :

عندما تكمل هذا الفصل يكون لديك القدرة على :

- استخراج تكلفة البضاعة المباعة.
- إعداد ورقة العمل في المنشآت التجارية.
- إعداد قائمة الدخل في المنشآت التجارية.
- إظهار البضاعة في قائمة بالمركز المالي.

تكلفة البضاعة المباعة : Cost of Good Sold

قبل الحديث عن كيفية استخراج تكلفة المبيعات سوف نتطرق أولاً إلى كيفية معالجة المخزون وأثره في تحديد تكلفة البضاعة المباعة ، ففي نظام المخزون الدوري تقوم المنشأة في بداية نشاطها بإثبات كمية وتكلفة مخزون أول السنة في الدفاتر ويظل مسجلاً إلى نهاية الفترة، وعند حلول نهاية الفترة يتم جرد وتقويم البضاعة الموجودة في المخازن وإثباتها في الدفاتر، أما المشتريات التي تتم خلال السنة فيتم تسجيلها في حساب مستقل عن حساب المخزون وهو حساب المشتريات .

ولتوضيح ذلك ، نفترض أن منشأة الصالح لبيع الأجهزة المنزلية بدأت سنتها المالية بـ 17000 جنية مصري كرصيد لمخزون أول الفترة حيث يظل هذا الرصيد دون تغيير إلى تاريخ حلول نهاية السنة المالية ، حيث تقوم المنشأة في نهاية السنة بجرد وتقدير كمية البضاعة الموجودة في المخازن ليتم إثباتها في الدفاتر ، فلو تم تقدير مخزون آخر السنة بـ 6000 جنية مصري فإنه يجب أولاً إقفال د/ المخزون "بداية السنة" في د/ الأرباح والخسائر ومن ثم إثبات مخزون "آخر السنة" في الدفاتر وذلك بجعله مدينًا بـ 6000 جنية مصري و د / الأرباح والخسائر دائنًا بنفس القيمة ، أما المشتريات التي تتم خلال السنة فإنها لا تؤثر على د/ المخزون حيث يتم إثباتها في د/ المشتريات ولا يتم إجراء أي تعديل على رصيد د/ المخزون.

قيود إثبات ح/ المخزون "آخر السنة":

أولاً: يتم عمل قيد لإقفال مخزون أول السنة كالتالي:

مدین	دائن	البیــــــــــــــــــــــــــــــــان	رقم القید	صفحة الأستاذ	التاریخ
17000		من ح/ الأرباح والخسائر			12/30
	17000	إلى ح/ المخزون "أول السنة"			

ثانيًا: يتم إثبات مخزون آخر السنة بعد جرده بالقيود التالي:

مدينة	دائن	البیــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
6000		من ح/مخزون "آخر السنة"			12/30
	6000	إلى ح/الأرباح والخسائر			

ويعتبر مخزون "أول السنة" أحد بنود قائمة الدخل والذي يضاف إلى تكلفة المبيعات بينما نجد مخزون آخر السنة يعتبر أحد بنود الأصول المتداولة ويظهر من ضمن عناصر قائمة المركز المالي ويظهر أيضاً في قائمة الدخل لتحديد تكلفة البضاعة المباعة .
كيفية استخراج تكلفة البضاعة المباعة:
بناءً على ما تم ذكره في المبيعات والمشتريات وإضافة المخزون فإنه بالإمكان معرفة تكلفة البضاعة المباعة على النحو التالي:
* ملاحظة الأرقام افتراضية.

	تكلفة البضاعة المباعة:
17000	مخزون أول السنة
48000	يضاف: صافي المشتريات
65000	تكلفة البضاعة المتاحة للبيع
(6000)	يطرح: مخزون آخر السنة
59000	تكلفة البضاعة المباعة

وعند إضافة صافي المبيعات ومصاريف التشغيل وتشمل المصاريف البيعية والإدارية والعامة ينتج الآتي:

	صافي المبيعات
125000	
(59000)	يطرح: تكلفة البضاعة المباعة
66000	مجمّل الربح
(45000)	يطرح: مصاريف التشغيل
21000	صافي الربح من العمليات التشغيلية
8500	يضاف : الإيرادات المتنوعة
28500	صافي الربح

إعداد القوائم المالية :

بعدما عرفنا كيفية استخراج تكلفة المبيعات، فإننا في القسم التالي سوف نتعرف على كيفية ظهور الحسابات المتعلقة بالعمليات المالية في المنشآت التجارية في كل من ورقة العمل وقائمة الدخل وكذلك قائمة المركز المالي وسوف نتطرق إلى القيود الخاصة بالمخزون وقيود الإقفال للمبيعات والمشتريات. ولتوضيح ذلك فإننا نفترض المثال التالي:

فيما يلي ميزان المراجعة لشركة الخليج لبيع قطع غيار السيارات في 1422/12/30 هـ

اسم الحساب	دائن	مدين
ح / البنك		183000
ح/ المدينون	10600	43000
ح/المخزون "أول السنة"		69000
ح/السيارات		41000
ح/دائنون	53000	
ح/أوراق دفع	12000	
ح/المشتريات		355000
ح/مردودات ومسموحات المشتريات	24000	
ح/الخصم المكتسب	10000	
ح/مصاريف نقل المشتريات		40000
ح/ المبيعات	703000	
ح/مردودات ومسموحات المبيعات		25000
ح/الخصم المسموح به		15000
ح/مصاريف نقل المبيعات		5000
ح/إيرادات متنوعة أخرى	8000	
ح/رواتب رجال البيع		44000
ح/عمولات مندوبي المبيعات		16000
ح/إيجار المبنى		28000
ح/رواتب الإدارة		52000
ح/مصاريف الكهرباء والهاتف		7000
ح/رأس المال	100000	
ح/جاري المالك	13000	
المجموع	923000	923000

فإذا علمت أنه تم جرد بضاعة آخر السنة وتم تقييمها بمقدار 270000 جنية مصري

المطلوب :

- إعداد ورقة العمل لشركة الخليج عن السنة المنتهية في 1422/12/30 هـ
- إعداد قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 1422/12/30 هـ
- إعداد قائمة المركز المالي في 1422/12/30 هـ
- إعداد قيود الإقفال للمصروفات والإيرادات.

أولاً: ورقة العمل لشركة الخليج عن السنة المنتهية فقي 1422/12/30 هـ

قائمة المركز المالي		قائمة الدخل		ميزان المراجعة بعد التسويات		التسويات		ميزان المراجعة قبل التسويات		اسم الحساب
دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	
	224000				224000				224000	البنك
	43000				43000				43000	المدينون
	27000				27000	69000	27000		69000	المخزون "أول السنة"
53000				53000				53000		الدائنون
12000				12000				12000		أوراق دفع
			355000		355000				355000	المشتريات
		24000		24000				24000		مردودات ومسموحات المشتر
		10000		10000				10000		الخصم المكتسب
			40000		40000				40000	مصاريف نقل المشتريات
		703000		703000				703000		المبيعات
			25000		25000				25000	مردودات ومسموحات المبيعا
			15000		15000				15000	الخصم المسموح به
			5000		5000				5000	مصاريف نقل المبيعات
		8000		8000				8000		إيرادات متنوعة
			44000		44000				44000	رواتب رجال البيع
			16000		16000				16000	عمولات مندوبي المبيعات
			28000		28000				28000	إيجار المبنى
			52000		52000				52000	رواتب الإدارة
			7000		7000				7000	مصاريف الكهرباء والهاتف
100000				100000				100000		رأس المال
13000				13000				13000		جاري المالك
								923000	923000	المجموع
		27000	69000	27000	69000	27000	69000			ح/ الأرباح والخسائر
				950000	950000	96000	96000			المجموع
116000			116000							صافي الربح (الخسارة)
294000	294000	772000	772000							المجموع

قيد إقفال مخزون أول السنة:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	دائن	مدين
12/30			من ح/ الأرباح والخسائر إلى ح/ المخزون "أول السنة"	69000	69000

قيد إثبات مخزون آخر السنة :

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	دائن	مدين
12/30			من ح/ المخزون "آخر السنة" إلى ح/ الأرباح والخسائر	27000	27000

ثانياً: قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 1422/12/30 هـ:

70300				إجمالي المبيعات
	25000			يطرح: مردودات ومسموحات المبيعات
(40000)	15000			الخصم المسموح به
663000				صافي المبيعات
				تكلفة البضاعة المباعة:
	69000			مخزون أول السنة
		355000		إجمالي المشتريات
			24000	يطرح: مردودات ومسموحات المشتريات
		(34000)	10000	الخصم المكتسب
		321000		صافي المشتريات
		40000		يضاف: مصاريف نقل المشتريات
	361000			صافي تكلفة المشتريات
	430000			تكلفة البضاعة المتاحة للبيع

	(27000)			يطرح: مخزون آخر السنة
(403000)				تكلفة البضاعة المباعة
260000				مجمل الربح
				يطرح: مصاريف التشغيل
				المصاريف البيعية:
		5000		مصاريف نقل المبيعات
		44000		رواتب رجال البيع
		16000		عمولات مندوبي المبيعات
	65000			مجموع المصاريف البيعية
				المصاريف الإدارية والعامة:
		28000		إيجار المبنى
		52000		رواتب الإدارة
		7000		مصاريف الكهرباء والهاتف
	87000			مجموع المصاريف الإدارية والعامة
152000				مجموع مصاريف التشغيل
108000				الربح من العمليات التشغيلية
8000				يضاف : الإيرادات المتنوعة
116000				صافي الربح

ثالثًا : قائمة المركز المالي في 1422/12/30 هـ

		الأصول:
		الأصول المتداولة:
183000		البنك
43000		المدينون
27000		المخزون
253000		مجموع الأصول المتداولة
		الأصول الثابتة:

41000		السيارات
294000		مجموع الأصول
		الخصوم:
		الخصوم المتداولة:
	53000	لدائنون
	12000	وراق الدفع
65000		مجموع الخصوم المتداولة
		حقوق الملكية:
	100000	رأس المال
	129000	جاري المالك
229000		مجموع حقوق الملكية
294000		مجموع الخصوم وحقوق الملكية

ويجب ملاحظة أن:

- مخزون آخر السنة تم إثباته وإظهاره في المركز المالي بقيمة 27000 جنية مصري .
- حـ/ جاري المالك قد جعل دائئًا بقيمة صافي أرباح السنة البالغة 116000 جنية مصري ليصبح رصيده في نهاية السنة 129000 جنية مصري (13000 رصيد أول الفترة + 116000 جنية مصري أرباح السنة).

رابعاً: قيود الإقبال التي تتم في نهاية السنة هي كالتالي :

1/4 قيود إقفال حسابات المصاريف:

مدین	دائن	البیــــــــــــان	رقم القید	صفحة الأستاذ	التاریخ
587000		من ح/الأرباح والخسائر مذكورين			12/30
355000	ح/المشتريات				
40000	ح/مصاريف نقل المشتريات				
25000	ح/مردودات ومسموحات المبيعات				
15000	ح/الخصم المسموح به				
5000	ح/مصاريف نقل المبيعات				
44000	ح/رواتب رجال البيع				
16000	ح/عمولات مندوبي المبيعات				
28000	ح/إيجار المبني				
52000	ح/رواتب الإدارة				

			7000	ح/مصاريف الكهرباء والتلفزيون
--	--	--	------	------------------------------

2/4 قيود إقفال الإيرادات :

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
703000		من مذكورين			12/30
		ح/المبيعات			
24000		ح/مردودات ومسموحات المشتريات			
10000		ح/الخصم المكتسب			
8000		ح/الإيرادات المتنوعة			
	745000	إلى ح/ لأرباح والخسائر			

وبذلك يكون ح/ الأرباح والخسائر كآلاتي :

مدين ح / الأرباح والخسائر دائن

المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ
69000	ح/المخزون "أول الفترة"		12/30	27000	من ح/المخزون "آخر السنة"		12/30
587000	مذكورين			745000	من مذكورين		
116000	(صافي الربح)						
772000				772000			

صافي الربح الظاهر في أعلاه يتم إقفاله في ح/ جاري المالك بالقيد التالي:

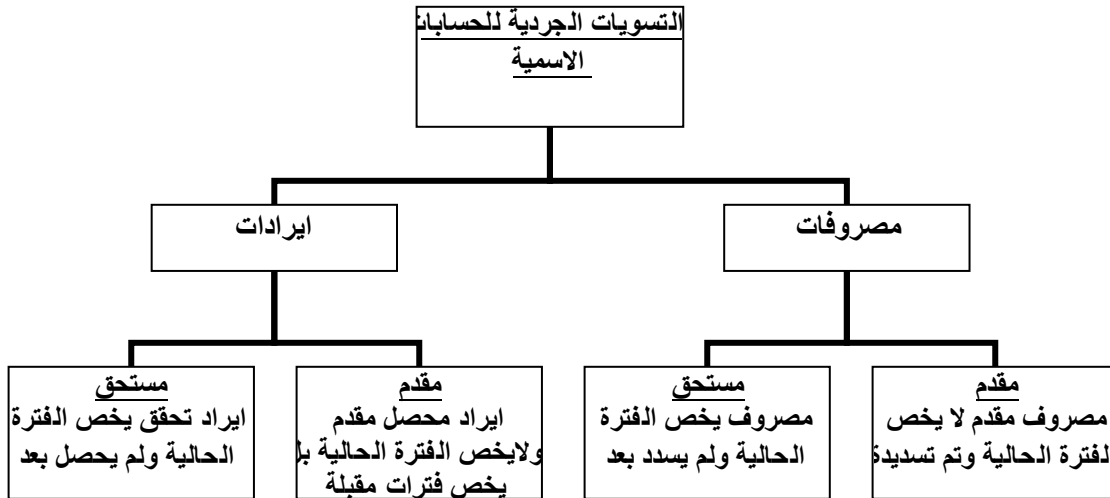
مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
116000		من ح / الأرباح والخسائر			12/30
	116000	إلى ح/ جاري المالك			

ليصبح رصيد جاري المالك كالتالي:

مدين ح / مردودات المشتريات دائن

المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ
				13000	رصيد أول السنة		1/1
				116000	من ح/الأرباح والخسائر		
129000	آخر السنة						

الفصل الثامن: التسويات الجردية



المصرف المستحق :
مصرف يخص الفترة الحالية ولم يسدد بعد

مثال : فيما ياي ميزان المراجعة لاحدي المنشآت :

مدین	دائن	اسم الحساب
9000		حـ / الايجار

إذا علمت أن الايجار الشهري 1000 جنية

الحل : يتم إجراء مقارنة بين المصرف الفعلي (الإيجار الذي تم دفعة في هذه الحالة 9000) وبين المصرف المستحق (الإيجار السنوي بالكامل والذي يساوي 12 شهر x الإيجار الشهري 1000 = 12000 وعليه : الإيجار المدفوع 9000 > الإيجار الخاص بالفترة 12000 إذن يوجد مصرف مستحق

ملاحظة : المصرف المدفوع يظهر في ميزان المراجعة أما المصرف المستحق للفترة فيظهر كمعلومة جردية.

قيد التسوية :

3000 من حـ / الإيجار
3000 إلي حـ / إيجار مستحق

قائمة المركز المالي

حـ / ملخص قائمة الدخل

إيجار مستحق	3000		

12000 الي حـ / الإيجار	

المصروف المقدم :

مصروف يخص الفترة المقبلة ولا يخص الفترة الحالية وتم سداده
في هذه الحالة يكون : المصروف المدفوع < المصروف الخاص بالفترة
عكس الحالة السابقة.

مثال : فيما يلي ميزان المراجعة لإحدى المنشآت :

مدين	دائن	اسم الحساب
14000		حـ / الإيجار

إذا علمت أن الإيجار الشهري 1000 جنية
الإيجار الفعلي المدفوع 14000 < الإيجار المستحق للفترة 12000
إذن هناك مصروف مقدم قدرة $2000 = 12000 - 14000$
قيود التسوية :

2000 من حـ / إيجار مقدم

2000 إلي حـ / الإيجار

حـ / ملخص قائمة الدخل

قائمة المركز المالي

		إيجار مقدم	2000

	12000 إلي حـ / الإيجار

الإيراد المستحق :

إيراد يخص الفترة الحالية ولم يحصل بعد
في هذه الحالة يكون : الإيراد المحصل > ايراد الخاص بالفترة

مثال : فيما يلي ميزان المراجعة لإحدى المنشآت :

مدين	دائن	اسم الحساب
	20.000	إيراد أ. مالية

إذا علمتي أن الأوراق المالية السنوي 24000 جنية
الحل : الإيراد المحصل > الإيراد الخاص بالفترة 24000
إذن يوجد ايراد مستحق $4000 = 20000 - 24000$ جنية
قيود التسوية :

4000 من حـ / إيراد مستحق

4000 إلي حـ / إيراد أ. مالية

حـ / ملخص قائمة الدخل

قائمة المركز المالي

		إيراد أ.م. مستحق	4000

24000 من حـ / إيراد أ.م.	

الإيراد المقدم :

إيراد محصل ولا يخص الفترة الحالية ويخص فترات مقبلة
في هذه الحالة يكون :
الإيراد المحصل < الإيراد الخاص بالفترة

مثال : فيما يلي ميزان المراجعة لإحدى المنشآت :

اسم الحساب	دائن	مدين
إيراد أ.م. مالية	26.000	

إذا علمتي أن الوراق المالية السنوي 24000 جنية
الحل : الإيراد المحصل 26.000 < الإيراد الخاص بالفترة 24000
إذن يوجد إيراد مقدم = 26000 - 24000 = 2000 جنية
قيود التسوية :

2000 من حـ / إيراد أ.م

2000 إلي حـ / إيراد مقدم

قائمة المركز المالي

حـ / ملخص قائمة الدخل

	2000	إيراد أ.م. مقدم	

24000 من حـ / إيراد أ.م.	

أولاً: الأصول النقدية:

الأهداف :

عندما تكمل هذا الفصل يكون لديك القدرة على :

- معرفة نظام الرقابة الداخلية على النقدية .
- إجراء المعالجة المحاسبية لصندوق المصروفات النثرية .
- إجراء القيود الخاصة بزيادة أو تخفيض حساب صندوق المصروفات النثرية .
- إجراء القيود الخاصة بعجز أو زيادة صندوق المصروفات النثرية .

نظام الرقابة على النقدية:

في القوائم المالية تعتبر السيولة من الأمور الهامة التي يتطلع إليها المستثمرون والمقرضون عند اتخاذ قراراتهم، حيث تبين هذه السيولة قدرة المنشأة على الوفاء بالتزامات والقدرة على توزيع الأرباح ، وتعتبر النقدية من أكثر الأصول سيولة، حيث تشمل على الأوراق والعملات المعدنية والشيكات المسحوبة على البنوك دون تعليق هذه الشيكات على قيد أو شرط .

نظام الرقابة الداخلية للنقدية :

تحرص المنشآت على إنشاء الأنظمة الرقابية الداخلية للنقدية وذلك من أجل ضبطها ومراقبتها لأنها تنتقل من شخص إلى آخر بمجرد الحيابة دون وجود دليل مادي ملموس على مالكة الأصلي، لذلك نجد أن المنشآت التجارية توفر بعض وسائل الرقابة على النقدية من أجل الحد من التلاعب بها وعدم ضياعها ، ومن هذه الوسائل ما يلي:

وسائل الرقابة على المقبوضات والمدفوعات :

- فصل الوظائف بين المقبوضات والمدفوعات بحيث ما هو مسئول عن تحصيل المبالغ غير مسئول عن صرف هذه المبالغ .
- تقسيم الوظائف والاختصاصات بين إدارة النقدية بحيث يكون عمل موظف ما هو مراجعة لعمل موظف آخر.
- إيداع المتحصلات يوميًا في البنك مع مطابقة ما تم تحصيله مع ما تم إيداعه .
- جميع مدفوعات المنشأة تكون عن طريق الشيكات ما عدا المبالغ صغيرة الحجم فإنها تصرف عن طريق صندوق المصروفات النثرية مثل طوابع البريد .
- إصدار شيكات متسلسلة الأرقام بحيث يسهل متابعتها ومراجعتها والتأكد من صحتها .
- الفصل بين وظيفة اعتماد الصرف وبين وظيفة التوقيع على الشيكات .
- مطابقة الرصيد الدفترى للمقبوضات والمدفوعات مع الأرصدة الظاهرة في كشف البنك وإعداد مذكرة التسوية.

مصادر المقبوضات النقدية: تتلخص أهم مصادر المقبوضات النقدية في الآتي:

- المبيعات النقدية.
- المتحصلات النقدية من المدينين
- المتحصلات من أوراق القبض
- المتحصلات من الإيرادات المتنوعة

مصادر المدفوعات النقدية: تتلخص أهم المدفوعات النقدية في الآتي :

- المشتريات النقدية
- المدفوعات النقدية للدائنين
- المدفوعات لأوراق الدفع
- المدفوعات إلى المصروفات المختلفة

صندوق المصروفات النثرية : Petty Cash

وهو عبارة عن سلفة مستديمة تعطى إلى أحد الموظفين يسمى أمين صندوق المصروفات النثرية حيث يقوم بالصرف على المصروفات التي تعتبر قليلة المبالغ نسبيًا كأن يتم الصرف منه لشراء طوابع بريد أو شراء أدوات مكتبية أو شراء وجبة لموظفين تأخروا في العمل ... إلخ ، ويتقدم أمين الصندوق بطلب إلى إدارة الحسابات لاستعاضة ما تم صرفه وذلك عند اقتراب مبلغ السلفة من الانتهاء مدعمًا ذلك بمستندات الصرف ليتم تعويضه عن ما صرفه.

المعالجة المحاسبية لصندوق المصروفات النثرية :

1 - قيد إنشاء صندوق المصروفات النثرية :
عندما تقرر المنشأة إنشاء صندوق للمصروفات النثرية فإن حـ / صندوق المصروفات النثرية يعد مدينًا بقيمة مبلغ السلفة .

مثال 1: في بداية شوال 1422 هـ قررت أحد المنشآت إنشاء صندوق للمصروفات النثرية بمبلغ وقدره 5000 جنية مصري قامت بسحبه من البنك .

وبذلك يكون قيد إنشاء الصندوق كالتالي :

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
5000		من حـ/ صندوق المصروفات النثرية			10/1
	5000	إلى حـ/البنك			

1 - قيد استعاضة السلفة:
ويقوم أمين الصندوق بعد استلام مبلغ السلفة بإمسك سجل يسمى سجل صندوق المصروفات النثرية يدون فيه جميع ما تم صرفه خلال الشهر ، وفي نهاية الشهر يتقدم إلى قسم الحسابات بكشف يبين فيه ما تم صرفه والمتبقي من السلفة ليتم تعويضه عن المصروفات التي تم صرفها خلال الشهر .

مثال 2: خلال شهر شوال قام أمين الصندوق بصرف المصروفات التالية :

- في 10/3 تم صرف 2300 مصاريف صيانة .
- في 10/12 تم صرف 1800 مصاريف صيانة .
- في 10/26 تم صرف 120 مصاريف طوابع بريدي
- وفي نهاية الشهر تم استعاضة هذه المبالغ بشيك .

أولاً: يتم إثبات المصروفات التي تمت خلال الشهر في سجل المصروفات النثرية على النحو التالي:
سجل المصروفات النثرية

التاريخ	المستند	البيان	المبالغ المستلمة	المبالغ المنصرفة	تحليل المصروفات			
					نظافة	صيانة	بريد	أخرى
10/1		مبلغ السلفة	5000					
10/3		مصاريف نظافة		2300	2300			
10/12		مصاريف صيانة		1800		1800		
10/26		مصاريف طوابع بريدي		120			120	
		المجموع	5000	4220	2300	1800	120	
		الرصيد		780				
		المجموع	5000	5000				

ثانياً: قيد الاستعاضة:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	دائن	مدين
10/30			من مذكورين		
			حـ/مصاريف النظافة		120
			حـ/مصاريف الصيانة		1800
			حـ/مصاريف طوابع بريد		2300
			إلى حـ/البنك	4220	

وقد ترى المنشأة زيادة السلفة إذا رأت أن مبلغ السلفة لا يغطي المصروفات النثرية، فعلى فرض أن مبلغ السلفة في المثال السابق غير كاف لمقابلة مصروفات المنشأة النثرية فقررت زيادة السلفة بمقدار 1000 جنية مصري فيكون قيد زيادة السلفة كالتالي:

مدين	دائن	البيــــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
1000	1000	من حـ / صندوق المصروفات النثرية إلى حـ / النقدية			

ويجب ملاحظة أن رصيد السلفة قد ارتفع من رصيد 5000 جنية مصري ليصبح 6000 جنية مصري أما إذا كان مبلغ السلفة زائداً عن حاجة الصندوق ف يتم إنفاذه بالمبلغ الزائد ، فلو فرض أن المنشأة قررت تخفيض السلفة بمقدار 2500 جنية مصري فيكون قيد التخفيض كالتالي:

البيــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
من حـ/النقدية إلى حـ / صندوق المصروفات النثرية			
2500			
2500			

العجز أو الزيادة في السلفة:

حالة العجز: يتم إجراء جرد دوري للنقدية التي بحيازة أمين الصندوق لمطابقة الرصيد الدفترى الموجود في السجلات مع الرصيد الفعلي الموجود لدى أمين الصندوق ، فإن كان الرصيد الدفترى أعلى من النقدية الفعلية فإن ذلك يكون عجز في النقدية يتم بحث أسبابه مع أمين الصندوق، فإن كان هو المتسبب في العجز فإنه يتحمل مبلغ العجز وإن كان خارجاً عن إرادته تحملته المنشأة .
ويكون قيد عجز السلفة إذا تحملته المنشأة كالتالي:

مدين	دائن	البيــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
×××		من ح / عجز أو زيادةً صندوق المصروفات النثرية			
	×××	إلى ح/صندوق المصروفات النثرية			

ويعتبر حساب العجز من حسابات المصروفات الذي يتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر.
حالة الزيادة:

وهو عندما يكون الرصيد الدفترى أقل من النقدية الفعلية حيث تعالج هذه الزيادة في السلفة على أنها إيرادات ويتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر .
ويكون قيد الزيادة كالتالي:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
xxx		من حـ / صندوق المصروفات النثرية			
	xxx	إلى حـ/ عجز أو زيادة صندوق المصروفات النثرية			

ثانيا : مذكرة تسوية البنك:

الأهداف :

عندما تكمل هذا الفصل يكون لديك القدرة على :

- معرفة العلاقة بين المنشأة والبنوك التي تتعامل معها .
- معرفة أسباب الاختلاف بين رصيد البنك في الدفاتر ورصيده في كشف الحساب .
- معرفة الإجراءات المتبعة لإعداد مذكرة تسوية البنك .
- إعداد مذكرة تسوية البنك والقبود الخاصة بها .

Reconciliation of Bank Statement: مذكرة تسوية البنك:

من الناحية الرقابية تفضل معظم المنشآت إيداع أموالها الخاصة في أحد البنوك التي تتعامل معها على الاحتفاظ بها في خزينة المنشأة وذلك لاحتمالات السرقة والضياع، وتبدأ علاقة المنشأة بالبنك في بداية حياتها حينما تقوم باختيار واحد أو أكثر من البنوك لتتعامل معها، حيث تقوم المنشأة بالآتي:

- فتح حساب جاري في أحد البنوك – مثلاً شركة الراجحي المصرفية – تودع فيه جميع المبالغ الخاصة بنشاطها الاقتصادي.
- في سجلاتها تقوم المنشأة بفتح حساب يسمى حـ / البنك لمتابعة عمليات الإيداع والصرف من الحساب الجاري الموجود لدى البنك –شركة الراجحي المصرفية.
- يقوم البنك –الراجحي – بإرسال كشف حساب دوري عادة ما يكون شهرياً يبين فيه جملة ما تم إيداعه وما تم صرفه من حساب المنشأة .
- تقوم المنشأة بمطابقة الرصيد الظاهر في كشف الحساب مع الرصيد الظاهر في حـ/ البنك الموجود في سجلاتها وبسبب الاختلاف الزمني لإثبات العمليات المالية ، فإنه يندر أن يتطابق الرصيد الفعلي الموجود في البنك مع الرصيد الدفئري الموجود في سجلات المنشأة لذا تلجأ المنشآت لإعداد مذكرة تسوية البنك .
- مذكرة تسوية البنك هي عبارة عن كشف معد من قبل المنشأة لتحليل وإيجاد الاختلاف بين الرصيد الظاهر في كشف حساب البنك (الراجحي) وبين الرصيد الظاهر في سجلات المنشأة متمثل في حـ/البنك للتوصل إلى الرصيد الصحيح في الطرفين .

أسباب الاختلاف في الرصدين:

هناك بعض الاختلافات التي تتسبب في عدم مطابقة رصيد البنك الظاهر في كشف الحساب مع رصيد ح/البنك الظاهر في سجلات المنشأة نوجزها في الآتي:

- 1 - الشيكات التي لم تصرف بعد : وهي الشيكات التي قامت المنشأة بتحريرها للمستفيدين وقامت بخصمها في سجلاتها ولم تتأثر بها النقدية الموجودة في البنك، وهذا ملموس في الواقع العملي فقد يتأخر المستفيد من الشيك عن صرفه بسبب الإهمال وعدم الحرص على صرفه أو بسبب تأخر عملية المقاصة التي تتم بين البنوك عندما يقوم المستفيد بتفويض بنكه (مثلاً الفرنسي) بتحصيل قيمة الشيك من بنك المنشأة (الراجحي) لذلك نجد أنه في نهاية الشهر يوجد عدد من الشيكات التي لم تصرف بعد تتسبب في ظهور نقدية أقل في دفاتر المنشأة عن رصيد النقدية في كشف الحساب .
- 2 - الإيداعات التي بالطريق : وهي النقدية المستلمة التي أضيفت إلى النقدية في سجلات المنشأة ولم يتم إضافتها بعد في النقدية الموجودة في البنك ، فعند قيام المنشأة باستلام شيك من أحد العملاء فإنه يتم زيادة النقدية متمثلة في ح/البنك بقيمة هذا الشيك ويتم إرساله إلى البنك ليتم تحصيله، وقد ينتج أن يتأخر تحصيل الشيك أو قد لا يكون رصيد العميل يغطي قيمة هذا الشيك، لذلك نجد أنه في نهاية الشهر يوجد مثل هذه الحالات التي تتسبب في ظهور رصيد البنك في المنشأة أعلى من النقدية لدى البنك .
- 3 - رسوم ومصروفات قام البنك بخصمها : عادة ما يتم احتساب رسوم للخدمات المصرفية التي يقوم البنك بتحصيلها مثل تكاليف طباعة كشف الحساب وتكاليف البريد وخلفه ، حيث يقوم البنك بخصمها في كشف الحساب مما يتسبب في ظهور النقدية الموجودة في كشف الحساب بأقل من النقدية الموجودة في سجلات المنشأة .
- 4 - إيداعات قام البنك بتحصيلها نيابة عن المنشأة : يقوم في بعض الأحيان البنك بتحصيل بعض المبالغ نيابة عن المنشأة مثل أوراق القبض ، وعند تحصيل هذه المبالغ فإن رصيد النقدية الموجودة لديه تتأثر بالزيادة بينما النقدية الموجودة في سجلات المنشأة لا تتأثر إلا عند ورود إشعار الإضافة مع كشف الحساب ، لذلك فإن النقدية الموجودة في رصيد كشف الحساب أعلى من النقدية الموجودة في سجلات المنشأة .
- 5 - الأخطاء: قد تكشف المنشأة بعض الأخطاء التي وقعت من قبل البنك أو من قبل المنشأة عند إعداد مذكرة التسوية ، فقد يقوم البنك بإيداع مبلغ شيك بالخطأ لأحد عملائه في حساب المنشأة أو كان يقوم بتسجيل مبلغ عملية ما بالخطأ فقد يقوم بتسجيل مبلغ هذه العملية بقيمة 462 بدلاً من المبلغ الصحيح وهو 426 جنية مصري ، وبالمثل قد تقوم المنشأة بتسجيل المبالغ بالخطأ .

الإجراءات المتبعة لإعداد مذكرة تسوية البنك:

يتم اتباع الخطوات التالية عند إعداد مذكرة التسوية:

- 1 - مقارنة الإيداعات الظاهرة في كشف الحساب مع الإيداعات الظاهرة في سجلات المنشأة والتأكد من ظهور الإيداعات التي بالطريق في كشف الحساب، وفي حالة عدم ظهور هذه الإيداعات فإنه يتم إضافتها في مذكرة التسوية تحت رصيد البنك الظاهر في كشف الحساب، كذلك التأكد من ظهور إيداعات الشهر الماضي وعدم حدوث خطأ أو سرقة لهذه الإيداعات .
- 2 - مقارنة قائمة الشيكات التي قامت المنشأة بإثباتها مع الشيكات التي تم صرفها في كشف الحساب، والتأكد أن جميع الشيكات التي حررتها المنشأة للصرف قد تم صرفها ، وفي حالة عدم صرف هذه الشيكات يتم طرح مبالغها من رصيد البنك في كشف الحساب، كذلك التأكد من صرف شيكات الشهر السابق وإذا لم يتم صرفها فيتم إدراجها في مذكرة التسوية .
- 3 - حصر إشعارات الإضافة وإشعارات الخصم التي قام البنك باحتسابها ، وإظهار الأثر على رصيد النقدية في سجلات المنشأة عند إعداد مذكرة التسوية.
- 4 - تحديد أثر الأخطاء على كل من رصيد البنك الظاهر في كشف الحساب أو رصيد البنك في سجلات المنشأة إما بإضافة الرصيد أو بطرحه.

5 - إعداد مذكرة التسوية للوصول إلى الرصيد الفعلي للنقدية في كلا الطرفين وعمل القيود اللازمة في سجلات المنشأة.

مثال توضيحي لمذكرة التسوية:

يوضح المثال التالي كيفية إعداد مذكرة تسوية البنك لمنشأة السعادة في نهاية شهر شعبان لعام 1422 هـ ، حيث بلغت الأرصدة في نهاية الشهر كالتالي:

رصيد البنك الظاهر في كشف الحساب في 8/30 51900 جنية مصري
رصيد البنك الظاهر في سجلات منشأة السعادة في 8/30 45800 جنية مصري

وبمراجعة الرصدين اتضح الآتي:

أظهر كشف حساب البنك المعلومات التالية:

- 1 - قام البنك بتحويل ورقة قبض نيابة عن المنشأة بمبلغ 7500 جنية مصري.
- 2 - أرسل البنك مع كشف الحساب شيكاً مرفوضاً لأحد العملاء وهو الزاهد بمبلغ 3500 جنية مصري لم يستطع البنك تحصيله.
- 3 - قام البنك بإرسال إشعار خصم لمصاريف وعمولات بنكية قدرها 1500 جنية مصري.

أظهرت سجلات المنشأة المعلومات التالية:

1. هناك إيداعات في تاريخ 8/29 لم تظهر في كشف البنك قدرها 4300 جنية مصري.
2. هناك شيكات حررت لمستفيدين لم تظهر في كشف الحساب تفصيلها كالتالي:
شيك رقم 878 قيمته 2870 جنية مصري
شيك رقم 1001 قيمته 4130 جنية مصري
3. هناك شيك من أحد العملاء مودع بالبنك في يوم 8/20 بمبلغ 2133 جنية مصري سجله كاتب الحسابات في دفاتر المنشأة بمبلغ 1233 جنية مصري.

المطلوب:

- 1 - عمل مذكرة تسوية البنك في 8/30/1422 هـ .
- 2 - عمل قيود اليومية اللازمة في دفاتر منشأة السعادة .

الحل: أولاً: مذكرة تسوية البنك:

مذكرة تسوية البنك لمنشأة السعادة

30 أغسطس لسنة 1997 م

51900		رصيد البنك الظاهر في كشف الحساب
		يضاف:
4300		مبالغ قامت المنشأة بإيداعها في 8/29
56200		
		يطرح: شيكات حررت لمستفيدين ولم تقدم للصرف:
	2870	شيك رقم 878
	4130	شيك رقم 1001
(7000)		
49200		رصيد البنك المعدل (الصحيح)

		رصيد البنك الظاهر في دفاتر المنشأة
45800		يضاف:
	7500	تحصيل ورقة القبض
	900	الخطأ في شيك أحد العملاء
8400		
54200		
	3500	ي طرح: الشيك المرفوض للعميل الزاهد
	1500	مصاريف وعمولات بنكية
(5000)		
49200		رصيد البنك المعدل (الصحيح)

ثانيًا: القيود التي تعمل في دفاتر المنشأة :

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البير	دائن	مدين
8/20			ح/البنك		8400
			إلى مذكورين		
			ح / أوراق القبض	7500	
			ح / العملاء (الخطأ)	900	
			من مذكورين		
			ح/ العملاء		3500
			ح/ مصاريف وعمولات بنكية		1500
			ح/البنك	5000	

ثالثًا: الأوراق المالية:

الأهداف :

- عندما تكمل هذا الفصل يكون لديك القدرة على :
- التفرقة بين أنواع الاستثمارات في الأوراق المالية .
- إجراء القيود الخاصة بالاستثمارات لأغراض الاتجار .

تمهيد:

تفكر المنشآت الاقتصادية في الاستثمار عندما تتوفر لديها فائض في الأموال حيث تستثمر هذه الأموال المعطلة بشراء عدد من الأسهم أو السندات من سوق الأوراق المالية ، وتختلف أهداف المنشأة من اقتناء هذه الأوراق المالية، فقد يكون الهدف هو الحصول على العائد المادي السريع عند ارتفاع الأسعار، وتسمى في هذه الحالة الاستثمارات قصيرة الأجل أو بعبارة أخرى الاستثمارات بغرض الاتجار والتي تظهر من ضمن الأصول المتداولة ، أو بالاحتفاظ بهذه الأوراق إلى نهاية السنة المالية بهدف الحصول على أرباح هذه الأسهم أو فائدة هذه السندات السنوية وتسمى في هذه الحالة الاستثمارات طويلة الأجل التي تظهر من ضمن الأصول طويلة الأجل . وقد صنف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية تحت معيار رقم (115) الصادر في تاريخ مايو 1993 الاستثمارات في الأوراق المالية إلى ثلاثة أنواع هي:

- الاستثمارات بغرض الاتجار Trading Securities
 - الاستثمارات تحفظ إلى تاريخ الاستحقاق Held-to-Maturity
 - الاستثمارات المتاحة للبيع Available- for- sale
- وتظهر الاستثمارات بغرض الاتجار كما ذكرنا سابقاً في قائمة المركز المالي تحت الأصول المتداولة خلف النقدية مباشرة وذلك لإمكانية بيعها في أي وقت وتحويلها إلى نقدية .

وسوف نقتصر على الحديث بشكل مبسط على المعالجة المحاسبية المترتبة على اقتناء الاستثمارات بغرض الاتجار ومن أراد الاستزادة فإنه بالإمكان الرجوع إلى كتب المحاسبة المتقدمة لمعرفة المعالجات المحاسبية لبقية أنواع الاستثمارات .

المعالجة المحاسبية في حالة اقتناء الاستثمارات لغرض الاتجار:
في حالة شراء الاستثمارات:

يتم إضافة جميع المصاريف المتعلقة بعملية شراء الاستثمارات لغرض الاتجار إلى سعر الشراء وتعتبر هذه المصاريف من ضمن تكاليف الاستثمار ، ففي حالة دفع مصاريف سمسرة أو مصاريف أخرى متعلقة بعملية الشراء فإنها تضاف إلى تكلفة شراء هذه الأوراق ، فمثلاً لو قامت منشأة الازدهار في تاريخ 1423/8/20 هـ بشراء 500 سهم من أسهم الشركة السعودية للأسمدة بسعر 180 جنية مصري للسهم الواحد وتحملت مصاريف سمسرة بلغت 950 جنية مصري فإن تكلفة شراء الأسهم الواجب إثباتها في الدفاتر تكون :

سعر الشراء	500 سهم × 180 سعر الشراء = 90000 جنية مصري
يضاف:	مصاريف سمسرة 950
إجمالي تكلفة شراء الاستثمارات الواجب إثباتها	90950

ويتم إثبات الاستثمارات في دفاتر منشأة الازدهار كالتالي :

مدین	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
909500		من حـ / الاستثمارات قصيرة الأجل			8/20
	90950	إلى حـ / النقدية			

ويتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لدى المنشأة إلى حين الرغبة في بيعها ، وعند الرغبة لبيع هذه الاستثمارات لغرض الاتجار فإن المنشأة قد تحقق مكاسب أو خسائر من عملية البيع، ويتم احتساب المكاسب أو الخسائر بمقارنة سعر البيع بتكلفة الحصول على هذه الاستثمارات بعد استبعاد كافة المصاريف المتعلقة بعملية البيع مثل عمولة السمسرة، فمثلاً لو قامت منشأة الازدهار في 1423/9/25 هـ ببيع الأسهم المملوكة لها في

الشركة السعودية للأسمدة بمبلغ 200 جنية مصري للسهم مع تحمل عمولة سمسرة بمقدار جنية مصريين عن كل سهم فإن مكسب أو خسارة عملية البيع تكون :

سعر الشراء	500 سهم × 200 جنية مصري لكل سهم = 100000 جنية مصري
يطرح: عمولة السمسرة	500 سهم × 2 جنية مصري لكل سهم (1000)
صافي البيع	99000
يطرح : التكلفة الأصلية للاستثمارات	(90950)
صافي الأرباح المحققة	8050

ويتم إثبات الاستثمارات في دفاتر منشأة الازدهار كالتالي :

البيانات	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
مدین			
دائن			
99000			9/25
من حـ / النقدية			
إلى مذكورين			
حـ/الاستثمارات قصيرة الأجل			
90950			
حـ/مكاسب محققة من بيع الاستثمارات			
8050			

ويتم إقفال حـ/ مكاسب محققة من بيع الاستثمارات قصيرة الأجل في حـ/ الأرباح والخسائر ويظهر في قائمة الدخل ضمن إيرادات الفترة المحاسبية.

رابعاً: المدينين :

الأهداف :

- عندما تكمل هذا الفصل يكون لديك القدرة على :
- معرفة أنواع الديون .
- معرفة الطرق لتحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- إجراء القيود الخاصة بإثبات الديون المشكوك فيها.
- معرفة كيفية الإفصاح عن الديون المشكوك فيها في القوائم المالية.

تمهيد:

تتبع المنشآت التجارية سياسة البيع الآجل لترويج بضاعتها حيث تقوم هذه المنشآت ببيع السلع أو الخدمات لعملائها في مقابل بمنح هؤلاء العملاء مدة معينة لسداد المبالغ المستحقة عليهم ، ويتم إثبات المديونية في السجلات وذلك بفتح حسابات بأسماء هؤلاء العملاء (المدينين) لمتابعة عملية التحصيل، وعند اتباع هذه السياسة فإن المنشآت قد تتحمل بعض المخاطر في عدم سداد هذه المبالغ خلال المدة المسموحة للسداد أو عدم السداد مطلقاً، لذلك تلجأ هذه المنشآت إلى عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لمقابلة احتمالات عدم السداد ويتم مقابلة هذه الخسارة المتوقعة بإيرادات الفترة وذلك طبقاً لمبدأ المقابلة ومبدأ الحيطة والحذر. ظهور المدينين في السجلات : Account Receivable

يتم إثبات وإظهار أرصدة المدينين في السجلات في حالة البيع الآجل حيث يكون قيد البيع كالتالي:

مدين	دائن	البيـان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
××××		من حـ / المدينين			
	××××	إلى حـ / المبيعات "بيع بضاعة بالآجل"			

وتتأثر أرصدة المدينين بالنقص في حالة حدوث مردودات أو مسموحات المبيعات أو في حالة سداد جزء أو كامل المبلغ المستحق على العميل حيث يجعل حـ/ المدينين دائناً بقيمة المردودات أو بالمبالغ المسددة .

أنواع الديون:

هناك ثلاثة أنواع من الديون وهي:

1- الديون المشكوك في تحصيلها :

وهي الديون التي من المحتمل عدم تحصيلها حيث تقوم المنشأة بأخذ الحيطة والحذر من الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم سداد الديون ، وذلك بتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها حيث سوف ينعكس ذلك على صحة الإيرادات المحققة في قائمة الدخل .

2- الديون المعدومة:

وهي الديون التي تأكد عدم تحصيلها فعلاً وذلك لأسباب خارجة عن المنشأة كإفلاس أحد العملاء أو موته أو أي سبب آخر، حيث يتم إنزال هذه الديون المعدومة من أرصدة المدينين (سوف يتم الحديث عنه لاحقاً).

3- الديون الجيدة:

وهي الديون القابلة للتحقق ويتم الوصول إليها بطرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من أرصدة المدينين في قائمة المركز المالي (سوف يتم الحديث عنه لاحقاً) .

4- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها: Double Debts Allowance

في نهاية كل سنة ، تقوم المنشآت التجارية بدراسة أرصدة المدينين لمعرفة الديون الجيدة والديون التي من المحتمل عدم تحصيلها حيث تقوم باتباع عدة طرق منها:

✓ تحديد نسبة للديون المشكوك فيها :

حيث تقوم المنشآت بناءً على الخبرات السابقة بتحديد نسبة معينة للديون المشكوك فيها يتم ضرب هذه النسبة في رصيد المدينين آخر الفترة أو رصيد صافي المبيعات الآجلة (وسوف يأتي الحديث لاحقاً) .

✓ تحليل أعمار الديون:

يعتبر مدة السداد الممنوحة للعميل عاملاً مهماً في الدراسة المستقبلية لأعمار الديون الغير قابلة للتحصيل ، فمن السهل على المنشأة متابعة وتحصيل الدين القابل للسداد خلال 15 يوماً مقارنة بالدين القابل للتحصيل خلال ثمانية أشهر . لهذا تقوم المنشأة باحتساب نسب لعدم تحصيل الديون تزداد هذه النسب مع ازدياد مدة السداد ، حيث تقوم أولاً بتصنيف العملاء بناءً على مدة السداد ومن ثم استخراج الدين المشكوك في تحصيله بضرب أرصدة المدينين بنسب الديون المشكوك في تحصيلها .

ولتوضيح ذلك يمكن النظر إلى جدول أعمار الديون كالتالي:

البيان	المبلغ	النسب المقدرة لعدم التحصيل	الديون المشكوك في عدم تحصيلها
أقل من 60 يوم	45000		900
60 - 120 يوم	26500		1590
121 - 240 يوم	15000		2250
241 - 360 يوم	18000		5400
أكثر من سنة	12900		6250
	117400		16390

* ملاحظة: الأرقام افتراضية

طرق تحديد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها:

يتم اتباع إحدى الطريقتين التاليتين لتحديد الديون المشكوك فيها، وهي:

1 - كنسبة من المبيعات الآجلة (مدخل قائمة الدخل).

2 - كنسبة من رصيد المدينين (مدخل قائمة المركز المالي).

أولاً: كنسبة من المبيعات الآجلة:

بناءً على مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات يتم تقدير نسبة من المبيعات الآجلة كديون يتوقع عدم تحصيلها ، حيث يتم مقابلة هذه الديون (مصروفات) بإيرادات الفترة لقياس دخل الفترة بدقة.

وهذه الطريقة لها ثلاث خطوات لتحديد الديون المشكوك في تحصيلها وهي:

✓ **الخطوة الأولى : تقدير الديون الغير قابلة للتحويل.**

يتم تقدير الديون المحتمل عدم تحصيلها بمقارنة المبيعات الآجلة للسنوات السابقة مع الديون التي أعدمته خلال هذه السنين ، وبناءً على ذلك تقوم المنشأة بتقدير نسبة الديون التي من المحتمل عدم تحصيلها .

مثال 1: بناءً على الخبرة السابقة ، قدرت منشأة العتيبي لسنة 1423 هـ - نسبة 2% من المبيعات الآجلة كديون لن تتمكن من تحصيلها .

✓ **الخطوة الثانية : تقدير مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها:**

وفي هذه الخطوة نقوم المنشأة باستخراج مبلغ الديون الغير قابلة للتحويل وذلك بضرب النسبة المقدرة بمبلغ المبيعات الآجلة بعد استبعاد مردودات ومسموحات المبيعات والخصم المسموح به .

مثال 2: أظهر ميزان المراجعة لمنشأة العتيبي في نهاية سنة 1423 هـ المعلومات التالية :
456000 المبيعات الآجلة ، 26000 مردودات ومسموحات المبيعات ، 79500 مدينون .
الحل:

أولاً: صافي المبيعات الآجلة :

إجمالي المبيعات الآجلة	456000
يطرح: مردودات ومسموحات المبيعات	26000
صافي المبيعات الآجلة	440000

ثانياً: تقدير الديون المشكوك فيها

$$440000 \text{ صافي المبيعات الآجلة } \times 2\% \text{ نسبة الديون المشكوك في تحصيلها} = 8800 \text{ جنية مصري}$$

✓ **الخطوة الثالثة: إثبات الديون المشكوك في تحصيلها:**

ويتم إثبات الديون المشكوك في تحصيلها في السجلات ، وذلك بفتح حساب يسمى حـ / مصاريف الديون المشكوك فيها يجعل مدينًا بقيمة هذه الديون ، ويعد هذا الحساب من ضمن حسابات المصروفات الذي يتم إقفاله في نهاية السنة في حساب الأرباح والخسائر ، أما الطرف الدائن للقيود فيتم فتح حساب يسمى حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يجعل دائنًا بقيمة الديون المشكوك فيها ويظهر في الميزانية مطروح من حساب المدينين لأنه يعتبر حساب مقابل لحساب المدينين.
ويمكن إظهار المعالجة المحاسبية للمثال السابق على النحو التالي:

قيد التسوية للديون المشكوك في تحصيلها في نهاية 1423 هـ :

مدين	دائن	البيـ	ان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
------	------	-------	----	-----------	--------------	---------

12/30		من د / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها	8800	8800
		إلى د / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		

قيد إقفال د/مصاريف الديون المشكوك فيها :

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	دائن	مدين
12/2			من د / الأرباح والخسائر		10350
			إلى د / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها	10350	

✓ الخطوة الرابعة : إظهار الأثر على القوائم المالية :
يتم إظهار الأثر على القوائم المالية على النحو التالي:

قائمة الدخل:

	صافي المبيعات
×××	يطرح: تكلفة المبيعات
×××	مجمّل الربح
	مصاريف التشغيل:
10350	مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها

قائمة المركز المالي في 1423/12/30 هـ :

مدينون	440000
يطرح: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	8800
صافي المدينين	431200

وبتقدير قيمة الديون المشكوك في تحصيلها وإظهار الأثر على القوائم المالية فإن المنشأة قد قامت بمقابلة مبيعات الفترة بالخسائر بالمتوقعة من عدم تحصيل الديون الناتجة من المبيعات الآجلة وبهذه المقابلة فإن قائمة الدخل قد أظهرت صورة واقعية للدخل.

ثانيًا : تقدير الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة من رصيد المدينين:

تركز طريقة تقدير الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة من رصيد المدينين على قائمة المركز المالي حيث يتم ضرب نسبة الديون المشكوك في تحصيلها بأرصدة المدينين المتوقع تحصيلها فعلاً لاستخراج مبلغ الديون المشكوك فيها ، وتعتمد هذه الطريقة على عدة خطوات هي:

✓ **الخطوة الأولى: تحديد نسبة الديون الغير قابلة للتحصيل:**

كما سبق وأن ذكرنا في الطريقة الأولى، فإن المنشأة وبناءً على خبراتها السابقة تقوم بتقدير المبالغ التي تتوقع عدم تحصيلها من أرصدة المدينين واستخراج نسبة الديون الغير قابلة للتحصيل.
مثال 1: بناءً على دراسة الديون للأعوام السابقة، قررت منشأة القحطاني تقدير نسبة الديون المشكوك في عدم تحصيلها بنسبة 5% من رصيد المدينين.

✓ **الخطوة الثانية : تقدير مبلغ الديون المشكوك في عدم تحصيلها :**

وفي هذه الخطوة تقوم المنشأة باستخراج مبلغ الديون الغير قابلة للتحصيل وذلك بضرب رصيد المدينين في نهاية الفترة بنسبة الديون المشكوك في تحصيلها .
مثال 2: في 1423/12/30 هـ أظهر ميزان المراجعة لمنشأة القحطاني رصيد المدينين بمبلغ وقدره 180000 جنية مصري .

الحل :

تقدير الديون المشكوك فيها :

180000 رصيد المدينين في نهاية السنة $\times 5\%$ نسبة الديون المشكوك في تحصيلها = 9000 جنية مصري.

✓ **الخطوة الثالثة : إثبات الديون بالمشكوك فيها :**

يتم في هذه الخطوة إثبات الديون في السجلات حيث سوف يتأثر حـ / مصاريف الديون المشكوك فيها وكذلك حـ / مخصص الديون المشكوك فيها بالمبلغ المقدّر للديون مع ملاحظة أنه إذا كان هناك رصيد سابق لمخصص الديون فإنه يجب مقارنة الرصيد السابق بالرصيد الجديد ، وفي هذه الحالة نجد الاحتمالات التالية:

➤ **الاحتمال الأول: الرصيد الجديد مساوٍ لرصيد المخصص السابق :**

وفي هذه الحالة لا يتم إجراء أي قيود محاسبية ؛ لأن الرصيد المطلوب تكوينه هو نفس مبلغ الرصيد السابق فلو فرض أن الرصيد السابق 9000 جنية مصري والرصيد المطلوب تكوينه 9000 كما هو مبين أعلاه فإنه لا يجرى أي قيد بسبب تساوي الرصدين.

➤ **الاحتمال الثاني: الرصيد الجديد أعلى من رصيد المخصص السابق:**

وفي هذه الحالة يكون أساس المقارنة هو رصيد المخصص الجديد حيث يتم زيادة رصيد المخصص السابق ليساوي رصيد المخصص المطلوب ويتم إثبات الفرق فقط في السجلات فلو فرضنا أن رصيد المخصص السابق هو 6500 جنية مصري فإن المعالجة المحاسبية تكون :

أولاً: إيجاد الفرق بين الرصدين:

يتم طرح الرصيد الجديد من الرصيد السابق:

$$9000 \text{ الرصيد الجديد} - 6500 \text{ الرصيد السابق} = 2500$$

وفي هذه الحالة يتم زيادة رصيد المخصص السابق بقيمة 2500 ليساوي رصيد المخصص الجديد المطلوب تكوينه .

ثانيًا: إثبات الفرق في السجلات :

(1) قيد التسوية في 1423/12/30 هـ

مدينة	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
2500	2500	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها			12/30

(2) قيد إقفال حـ/ مصاريف الديون المشكوك فيها في حـ / الأرباح والخسائر:

مدينة	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
2500	2500	من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها			12/30

وبذلك يظهر دفتر أستاذ حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها في نهاية السنة كالتالي:

مدينة حـ / مردودات المشتريات دائن

المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد	التاريخ
6500	رصيد أول السنة			2500	من حـ/ مصاريف الديون المشكوك فيها		12/30
9000	رصيد آخر السنة (الرصيد الواجب ظهوره في الميزانية)		12/30				

ثالثًا: إظهار الأثر على القوائم المالية:

قائمة الدخل:

صافي المبيعات	×××
يطرح: تكلفة المبيعات	
مجمّل الربح	×××
مصاريف التشغيل:	
مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها	2500

قائمة المركز المالي في 1423/12/30 هـ :

الأصول المتداولة:

180000 مدينون

(9000) يطرح: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

171000 صافي المدينين

الديون المععدة : Bad Debts

وهي تلك الديون التي تأكد عدم تحصيلها وذلك لأسباب خارجة عن سيطرة إدارة المنشأة كوفاة أحد العملاء أو إفلاسه أو سقوط الدين بالتقادم أو لأي سبب آخر، وعندما تقرر المنشأة إعدام الدين فإن رصيد العميل لابد وأن يقل بهذا الدين المعلوم حيث يجعل ح/المدينين دائناً بقيمة الدين المعدم ، ويتم إثباته في الدفاتر حسب الطرق التالية :

1 - طريقة إعدام الدين باستخدام المخصص.

2 - طريقة الحذف المباشر.

أولاً: طريق إعدام الدين باستخدام المخصص:

عندما تقرر المنشأة إعدام دين مع وجود مخصص فإن إعدام الدين يؤثر سلباً على المخصص بجعله مدينياً بمقدار الدين المعلوم .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية لإعدام الدين فإننا نفترض المثال التالي:

مثال: في 1423/12/30 هـ أظهر ميزان المراجعة لمنشأة الخالدية الأرصدة التالية:

دائن	مدين	اسم الحساب
	230000	ح/المدينين
8400		ح/مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

فإذا علمت أنه:

- في 10/23 تم إعدام دين لأحد العملاء بمبلغ 7900 جنية مصري
- جرت عادة المنشأة على تقدير الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 5% من رصيد المدينين.

المطلوب:

- 1 - عمل قيد إعدام الدين في تاريخ 10/23
- 2 - قيد تكوين المخصص الجديد في 1423/12/30 هـ
- 3 - بيان الأثر على القوائم المالية.

الحل:

1 - قيد إعدام الدين في تاريخ 10/23 هو :

مدين	دائن	البیان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
7900		من ح / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها			10/23

			إلى حد / المدينين	7900		
--	--	--	-------------------	------	--	--

ويجب التنبيه إلى أن الأرصدة الظاهرة في ميزان المراجعة لكل من ح / المدينين وحـ/ المخصص قد تأثرت بهذا القيد وذلك في تاريخ إعدام الدين أي في 10/23 وبذلك تكون الأرصدة الظاهرة في ميزان المراجعة أعلاه قد تم تخفيضها بالدين المعدوم.

2 - قيد تكوين المخصص الجديد:

الخصص الجديد المطلوب تكوينه = 230000 رصيد المدينين $\times 5\%$ نسبة الدين المشكوك فيها

11500 = مبلغ المخصص الجديد

مقارنة الرصيد الجديد بالرصيد السابق:

11500 الرصيد الجديد - 8000 الرصيد القديم = 3500 الزيادة في المخصص

3 - قيد التسوية للمخصص في 1423/12/30 هـ :

مدین	دائن	البیــــــــــــــــــــــــــــــــان	رقم القید	صفحة الأستاذ	التاریخ
3500		من د/ مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها			12/30
	3500	إلى د/مخصص الديون المشكوك في تحصيلها			

قيد إقفال ح/مصاريف الديون المشكوك فيها:

البيــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
من حـ/الأرباح والخسائر إلى حـ/مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها			12/30
3500			
3500			

(3) الأثر على القوائم المالية:

قائمة الدخل:

صافي المبيعات	xxx
يطرح: تكلفة المبيعات	xxx
مجمّل الربح	xxx
مصاريف التشغيل:	
مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها	3500

قائمة المركز المالي:

الأصول المتداولة:

مدينون	230000
يطرح: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	(11500)
صافي المدينين	218500

ثانياً : طريقة الحذف المباشر:

وفيها تقوم المنشأة بإثبات الديون مباشرة في ح/ المدينين دون اتباع سياسة تكوين مخصص للديون المشكوك فيها، ولتوضيح هذه الطريقة نضرب المثال التالي:

مثال: أظهرت سجلات إحدى المنشآت التجارية المعلومات التالية :

رصيد المدينين 180000
ديون معدومة 16900

فإذا علمت أن المنشأة لا تتبع سياسة تكوين مخصص للديون المشكوك فيها، فيكون قيد إعدام الدين كالتالي:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
16900	16900	من ح/ مصاريف الديون المعدومة إلى ح/ المديني			

وبذلك ينقص رصيد المدينين بمقدار 16900 ليصبح 163100 (180000 – 16900)
قيد إقفال ح/ مصاريف الديون المعدومة

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
16900	16900	/ الأرباح والخسائر ح/ مصاريف الديون المعدومة			

الأثر على قائمة الدخل:

مصاريف التشغيل	مصاريف الديون المعدومة
16900	

تحصيل الديون التي تم إعدامها :

وهو تحصيل ما قد سبق إعدامه فقد تتمكن المنشأة من استرجاع بعض أو كل الدين المعدوم وفي هذه الحالة تقوم المنشأة أولاً بإثبات الدين المستعاد في الطرف المدين في ح/ المدينين ومن ثم إجراء قيد التحصيل.

مثال: تمكنت إحدى المنشآت من استرجاع دين معدوم لأحد العملاء بمقدار 5500 جنية مصري علماً أن المنشأة تتبع طريقة تكوين مخصص ، فيكون قيد تسجيل إعادة الدين كالتالي:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
------	------	--------	-----------	--------------	---------

			من ح / المدينين	5500	
			إلى ح/مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	5500	

قيد تحصيل المبلغ :

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
16900		من ح / النقدية			
	16900	إلى ح/المدينين			

خامسا: الأوراق التجارية:

الأهداف :

- عندما تكمل هذا الفصل يكون لديك القدرة على :
- معرفة الشروط الخاصة بالأوراق التجارية .
- إجراء المعالجة المحاسبية لعمليات التصرف في أوراق القبض.

تعرفنا في الوحدة السابقة ، أن من ضمن السياسات التي تتبناها المنشآت التجارية لتسويق منتجاتها سياسة البيع الآجل ، فقد يطلب البائع من المشتري إثبات الدين بتحرير سند إذني أو كمبيالة يتعهد فيها المشتري بدفع المبلغ في تاريخ معين على أن لا يكون معلقا على شرط ، ويطلب البائع هذه المستندات المكتوبة لتكتسب عملية البيع الصفة النظامية حيث يستطيع استخدامها أمام القضاء لتحصيل مستحقاته المالية.

ويطلق على السند الإذني والكمبيالة أوراق تجارية قابلة للتداول بالشروط التالية:

- 1- أن تكون الورقة مكتوبة وموقعة من المدين.
- 2- تحتوي على تعهد بدفع مبلغ محدد.
- 3- أن تكون قابلة للدفع عند تاريخ الاستحقاق.

السند الإذني : Promissory Note

هو تعهد كتابي غير معلق على شرط أن يقوم المدين (محرر الورقة) بالتعهد بدفع مبلغ معين إلى شخص آخر (الدائن) في تاريخ معين . وهنا نلاحظ أن هناك شخصان هما محرر السند الإذني وهو المشتري (المدين) الملتزم بدفع المبلغ والمستفيد من الورقة وهو البائع (الدائن).

ويوضح الشكل التالي نموذج السند الإذني:

الرياض في : / / 19 م	
قرش جنية مصري	المبلغ
.....	
في يوم	
أتعهد بأن أدفع لأمر /	
مبلغاً وقدره	
توقيع (محرر السند)	

الكمبيالة: Bill of Exchange

وهي أمر غير معلق على شرط موجه من البائع (الساحب) إلى المشتري (المسحوب عليه) بدفع مبلغ معين في تاريخ معين إلى طرف ثالث (المستفيد) الذي قد يكون الساحب أو شخص آخر. ذذذذ يوضح الشكل التالي نموذج الكمبيالة:

الرياض في : / / 19 م	
قرش جنية مصري	إلى السيد
.....	
ادفعوا بموجب هذه الكمبيالة لأمر /	
مبلغاً وقدره / بتاريخ	
(الساحب)	(المسحوب عليه)

المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية :

يتم إثبات الأوراق التجارية سواءً السندات الإذنية أو الكمبيالات في سجلات البائع (الدائن) في ح/ أوراق القبض الذي يعتبر أحد حسابات الأصول بينما يتم إثبات الأوراق التجارية في سجلات المشتري (المدين) في ح/ أوراق الدفع حيث تعتبر من ضمن حسابات الخصوم .
مثال: في 1997/5/1 م قامت منشأة التركي ببيع بضاعة إلى منشأة العنزي بقيمة 28000 جنية مصري ، حيث قامت منشأة التركي بسحب كمبيالة على منشأة العنزي تستحق الدفع في تاريخ 1997/9/1 م .
فيكون القيد اللازم عمله في تاريخ سحب الكمبيالة في سجلات كلا المنشأتين كالتالي:

في سجلات منشأة التركي (البائع)				في سجلات منشأة العنزي (المشتري)			
البيان	التاريخ	مدين	دائن	البيان	التاريخ	مدين	دائن
من ح/ أوراق القبض		28000		من ح/ المشتريات	5/1		
إلى ح/ المبيعات			28000	إلى ح/ أوراق الدفع			
'بيع بضاعة وسحب كمبيالة'				"شراء وقبول كمبيالة"			

وسوف نقتصر على مناقشتنا على كيفية التصرف في أوراق القبض والمعاملات المحاسبية المترتبة عليها .
المعالجة المحاسبية في حالة التصرف في أوراق القبض:

بعد إثبات الورقة في السجلات فإن المستفيد (الساحب) بإمكانه التصرف في الورقة من تاريخ السحب إلى تاريخ الاستحقاق بإحدى التصرفات التالية:
1 - الاحتفاظ بالورقة إلى تاريخ الاستحقاق.
2 - تحصيل الورقة بواسطة البنك.
3 - خصم الورقة لدى البنك.
4 - تظهير (تحويل) الورقة.

أولاً: الاحتفاظ بالورقة إلى تاريخ الاستحقاق:

وفي هذه الحالة تظل الورقة مثبتة في سجلات الساحب (الدائن) إلى تاريخ الاستحقاق، وعند قيام المسحوب عليه (المدين) بسداد المستحق عليه يجرى القيد التالي:

البيان	التاريخ	رقم القيد	صفحة الأستاذ	مدين	دائن
من ح - النقدية				28000	
إلى ح/ أوراق القبض					28000
"سداد ورقة القبض في تاريخ الاستحقاق"					

ثانياً: تحصيل الورقة بواسطة البنك:

وفي هذه الحالة تقوم المنشأة بإرسال الورقة إلى البنك ليقوم نيابة عنها بتحصيل الورقة من المدين في تاريخ الاستحقاق مقابل عمولة تحصيل يتقاضاها البنك ، فعندما تقرر منشأة التركي إرسال الورقة إلى البنك فإن المعالجة المحاسبية تكون كالتالي:
أ) إرسال الورقة إلى البنك:

البيان	التاريخ	رقم القيد	صفحة الأستاذ	مدين	دائن
من ح - أوراق قبض برسم التحصيل				28000	

إلى ح/أوراق القبض	28000
"إرسال الورقة إلى البنك"	

ويجب ملاحظة أن كلا الحسابين يعدان من حسابات الأصول ولكن الفرق بينهما هو الحيازة ، حيث إن أوراق القبض برسم التحصيل تدل على أن الورقة بحيازة البنك، بينما أوراق القبض تدل على أن الورقة بحيازة المنشأة.

(ب) قيام البنك بتحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق وإرسال إشعار الإضافة:
عندما تقوم منشأة التركي باستلام إشعار الإضافة المتضمن عمولة التحصيل البالغ 250 جنية مصري فإنها تقوم بإثبات الآتي:
1 - قيد إثبات عمولة التحصيل:

مدينة	دائن	البيــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
250		من د/ مصاريف التحصيل			
	250	إلى د/ البنك			

2 - قيد تحصيل الورقة:

مدينة	دائن	البيــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
28000	/ البنك				
28000	/أوراق قبض برسم التحصيل				

ثالثًا: خصم الورقة لدى البنك :

عندما تقرر المنشأة المستفيدة (التركي) الحصول على قيمة الورقة فوراً دون الانتظار إلى حلول تاريخ الاستحقاق فإنها تقوم بخضم الورقة لدى البنك والحصول على قيمة الورقة الحالية ، والقيمة الحالية للورقة هي القيمة الاسمية للورقة مطروح منها عمولة الخصم التي تتحدد بناءً على سعر الخصم السائد في السوق في تاريخ الخصم .

ويجب ملاحظة أنه في حالة خصم الورقة لدى البنك وانتقال ملكية الورقة للبنك فإن ذلك لا يعني إخلاء مسؤولية المنشأة في حالة توقف أو امتناع المدين عن سداد المستحق عليه حيث يقوم البنك بالرجوع إلى المنشأة لاستلام ما دفعه .

مثال: في 1423/6/1 هـ قامت منشأة التركي بخضم الكمبيالة لدى البنك وذلك بمعدل خصم قدره 12% سنوياً.

إجراءات خصم الورقة:

قيمة الخصم = القيمة الاسمية للورقة × معدل الخصم × المدة المتبقية إلى تاريخ الاستحقاق

القيمة الاسمية للورقة = 28000

معدل الخصم = 12%

المدة المتبقية = 3 أشهر (من 6/1 إلى 9/1)

إِذَا قِيَمَةُ الْخَصْم = $28000 \times 12\% \times \frac{12}{3} = 840$ جنية مصري

صافي القيمة المحصلة من البنك = القيمة الاسمية للورقة - قيمة الخصم

$$27160 = 840 - 28000$$

ويتم إثبات خصم الورقة على النحو التالي:

مدينة	دائن	البيــــــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
27160 840	28000	من مذكورين حـ /البنك حـ/الخصم المستحق على الأوراق التجارية إلى حـ/أوراق القبض			6/1

وبالإمكان إثبات عملية الخصم بطريقة توسط حساب أوراق قبض برسم الخصم ، وهنا تكون المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

1 - عند إرسال الورقة ليقوم البنك بخصمها :

مدينة	دائن	البيــــــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
28000	28000	من حـ / أوراق قبض برسم الخصم إلى حـ/ أوراق القبض			6/1

2 - عند ورود الإشعار من البنك:

مدينة	دائن	البيــــــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
27160 840	28000	من مذكورين حـ/البنك حـ/الخصم المستحق على الأوراق التجارية إلى حـ/أوراق قبض برسم الخصم			

ويجب ملاحظة أن حـ/الخصم المستحق على الأوراق التجارية يعتبر أحد حسابات المصاريف الذي يتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر.

رابعاً: تطهير أو تحويل الورقة:

نظراً لقابلية أوراق القبض للتداول ، فإن المنشأة قد تقوم بتطهير الورقة للغير في مقابل الحصول على خدمة أو أصل جديد أو بضاعة أو سداداً لدين مستحق ، وفي جميع هذه الحالات تظل المنشأة الدائنة (التركي) كما سبق وأن ذكرنا مسؤولة في حالة امتناع المدين عن سداد المبلغ المستحق عليه .

مثال: في 6/15 قامت منشأة التركي بتطهير ورقة القبض إلى أحد الدائنين (محمد) وفاءً لدينه البالغ 28000 جنية مصري.

فيكون قيد إثبات التحويل (التطهير):

مدينة	دائن	البيــــــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
-------	------	------------------------	-----------	--------------	---------

6/15		من ح/الدائنين – محمد	28000
		إلى ح/أوراق القبض	28000

وعند تظهير الورقة فإن المنشأة لا تقوم بأي إجراء محاسبي في حالة رغبة الطرف المحول له (الدائنين – محمد) التصرف بالورقة كأن يقوم الطرف المحول له بخصم الورقة لدى البنك.

تسديد أوراق القبض:

بحلول تاريخ الاستحقاق فإن المدين (المسحوب عليه) يجب عليه سداد الورقة فإن تم السداد تم إنزال المبلغ المستحق عليه من الدفاتر وتختلف عملية إثبات السداد باختلاف طرق التصرف في أوراق القبض، وأما في حالة عدم السداد فتختلف المعالجة المحاسبية باختلاف طرق التصرف بأوراق القبض وسوف نترك المجال للطالب للاستزادة بالرجوع إلى كتب المحاسبة المتقدمة .

سادسا: المخزون:

الأهداف :

عندما تكمل هذا الفصل يكون لديك القدرة على :

- التمييز بين أنظمة المخزون .
- تحديد تكلفة المخزون بناء على طرق المخزون المختلفة.
- معرفة الأثر لكل طريقة من طرق المخزون على القوائم المالية.
- تقييم المخزون على أساس سياسة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

في المنشآت التجارية ، يعتبر المخزون هو تلك البضاعة الموجودة في المخازن المعدة للبيع ، أما في المنشآت الصناعية فإن المخزون يشمل المواد الخام المستخدمة في العملية الإنتاجية والمواد تحت التشغيل والمواد تامة الصنع والذي بالإمكان تحويلها إلى نقدية عن طريق بيعها خلال فترة لا تتجاوز سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول ، ولهذا يتم عرضها في قائمة المركز المالي كأحد بنود الأصول المتداولة . وسوف نتطرق في الأجزاء التالية إلى ما يتضمنه المخزون وكيفية تحديد تكلفته .

إن كمية المخزون المتبقية آخر الفترة ينبغي أن تشمل الآتي:

- البضاعة الموجودة في المستودعات ومراكز البيع والمصانع .
- بضاعة الأمانة وهي البضاعة المملوكة للمنشأة الموجودة لدى وكلاء البيع .
- البضاعة التي بالطريق بشرط أن يكون الاتفاق هو التسليم محل البائع.
- البضاعة المملوكة للمنشأة ولكن في مستودعات الجمارك.

أنظمة المخزون:

هناك نظامان يتم اتباعهما لتحديد كمية وتكلفة المخزون وهما :

- نظام المخزون المستمر Perpetual Inventory
- نظام المخزون الدوري Periodical Inventory

نظام المخزون المستمر: Perpetual Inventory

لا يتطلب في هذا النظام فتح حسابات مستقلة للمشتريات والمبيعات والمردودات والمسموحات بل يتم فتح حساب للمخزون يتم فيه مباشرة تسجيل جميع العمليات المتعلقة بالمشتريات والمبيعات ، فمثلاً في حالة المشتريات يجعل حساب المخزون مدينًا بقيمة المشتريات وحساب تكلفة البضاعة المباعة دائنًا بنفس القيمة والعكس في حالة المبيعات ، وبذلك يمكن تحديد تكلفة ووحدات المخزون المتبقية في أي وقت خلال السنة .

نظام المخزون الدوري : Periodical Inventory

وفي هذا النظام يتم فتح حسابات مستقلة لكل من المشتريات ومردودات ومسموحات المشتريات ومصاريف نقل المشتريات وكذلك للمبيعات ومردودات ومسموحات المبيعات ويتم جرد فعلي للبضاعة آخر الفترة لتحديد تكلفة وكمية البضاعة المتبقية ويتم إثباتها في حساب المخزون كما سبق شرحه في الوحدة الأولى، حيث يكون قيد إقفال حـ / المخزون "أول الفترة" وإثبات المخزون "آخر الفترة" كالتالي:

أولاً: يتم عمل قيد لإقفال مخزون أول السنة كالتالي:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
xxxx		من حـ/الأرباح والخسائر			12/30
	xxxx	إلى حـ/المخزون "أول السنة"			

ثانياً: يتم إثبات مخزون آخر السنة بعد جرده بالقيد التالي:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
xxxx		من حـ/مخزون "آخر السنة"			12/30
	xxxx	إلى حـ/الأرباح والخسائر			

ولتحديد تكلفة المخزون آخر السنة وعدد الوحدات المتبقية فإن هناك عدة طرق محاسبية متاحة على المنشأة أن تختار واحدة منها لاستخراج تكلفة المخزون آخر الفترة منها ما يلي:

طرق تحديد تكلفة المخزون:

هناك أربع طرق لتحديد تكلفة المخزون هي:

- 1) التمييز العيني (المحدد) للبضاعة Specific Identification
- 2) متوسط التكلفة المرجح Average Cost
- 3) الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) First-in – First Out
- 4) الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) Last – in- First Out

1) طريقة التمييز العيني (المحدد) للبضاعة: Specific Identification

تستخدم هذه الطريقة في حالة المخزون قليل العدد نسبياً ذو القيمة العالية (مثل المجوهرات والسيارات إلخ) حيث تعد هذه الطريقة الأسلوب الأمثل لتحديد تكلفة المخزون آخر السنة في حالة القدرة على تمييز وربط تكلفة المشتريات بالكميات المتبقية آخر السنة .

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي:

بفرض أنه بعد جرد المخزون وجد أن كمية المخزون المتبقية آخر السنة هي 220 وحدة تتألف من الآتي:

عدد الوحدات المتبقية	تاريخ الشراء
20	12 محرم
50	24 رمضان
65	2 شوال
85	14 ذو الحجة
220	مجموع المتبقي

وبفرض أن المنشأة تمكنت من حصر وجرد وحدات المخزون آخر السنة وتمييز وربط تكلفة المشتريات بالوحدات المتبقية ، لذا يمكن تحديد تكلفة المخزون آخر السنة على النحو التالي:

×

تكلفة المخزون آخر السنة :

تاريخ الشراء	عدد الوحدات المتبقية	تكلفة شراء الوحدة	التكلفة الإجمالية
12 محرم	20	120	2400
24 رمضان	50	140	7000
2 شوال	65	100	6500
14 ذو الحجة	85	200	17000
مجموع المتبقي	220		32900

وبهذا نجد أن تكلفة المخزون آخر السنة التي تظهر في السجلات والقوائم المالية هي 22900 جنية مصري والتي تمكنت المنشأة من ربط المشتريات بالمخزون آخر السنة ، ولكن في أغلب الأحيان لا تتمكن المنشآت من تمييز المشتريات بالوحدات المتبقية وذلك بسبب وجود عدد هائل من الأصناف قليلة التكلفة حيث لا تستطيع المنشأة في هذه الحالة اتباع هذه الطريقة وعليها أن تختار طريقة أخرى من طرق المخزون فيما يلي شرح لهذه الطرق المتبقية :

ولكي نتمكن من تناول الطرق المتبقية فإننا نفرض المثال الموحد التالي :
مثال شامل للطرق المتبقية :

فيما يلي البيانات المتعلقة بحركة المخزون في إحدى المنشآت التجارية :

تاريخ الشراء	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة
1/1 مخزون أول المدة	1000 وحدة	10 جنية مصري
4/5 مشتريات	12000	13
7/23 مشتريات	18000	12
11/9 مشتريات	1500	15

فإذا علمت :

- أنه بعد جرد مخزون آخر السنة وجد أن عدد الوحدات المتبقية هي 3000 وحدة .
- أن عدد الوحدات المباعة 29500 وحدة .

المطلوب :

- (1) استخراج تكلفة المخزون آخر السنة .
- (2) واستخراج تكلفة البضاعة المباعة (تكلفة المبيعات)

(2) طريقة متوسط التكلفة المرجح : Average Cost

يتم استخراج متوسط التكلفة المرجح بقسمة تكلفة البضاعة المتاحة للبيع على عدد الوحدات المتاحة للبيع ، وبعد ذلك يتم ضربه بعدد الوحدات المتبقية آخر الفترة لاستخراج تكلفة المخزون آخر الفترة ، ويمكن التعبير عن ذلك كالتالي :

$$\text{تكلفة المخزون آخر الفترة} = \text{متوسط التكلفة المرجح} \times \text{عدد وحدات المخزون المتبقية آخر الفترة}$$

وبالرجوع إلى بيانات المثال الشامل فإنه يمكن استخراج تكلفة المخزون كالتالي:

1- يتم استخراج تكلفة البضاعة المتاحة للبيع وعدد الوحدات المتاحة للبيع على النحو التالي:

تاريخ الشراء	عدد الوحدات المتبقية	تكلفة شراء الوحدة	التكلفة الإجمالية
1/1 مخزون أول المدة	1000 وحدة	10 جنية مصري	10000 جنية مصري
4/5 مشتريات	12000	13	156000
7/23 مشتريات	18000	12	216000
11/9 مشتريات	1500	15	22500
البضاعة المتاحة للبيع	32500 وحدة		404500 جنية مصري

2- استخراج متوسط التكلفة:

البضاعة المتاحة للبيع

البضاعة المتاحة للبيع

المرجح :

متوسط التكلفة المرجح = 12.45

3- استخراج عدد الوحدات المتبقية لمخزون آخر السنة :

في هذا المثال تم إعطاء الوحدات المتبقية لمخزون آخر الفترة وهي 3000 وحدة ، ولكن يمكن أيضاً أن نتوصل إلى الوحدات المتبقية في حالة عدم توضيح ذلك بطرح عدد الوحدات المتاحة للبيع من عدد الوحدات المباعة على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{عدد الوحدات المتبقية آخر الفترة} &= \text{عدد الوحدات المتاحة للبيع} - \text{عدد الوحدات المباعة} \\ &= 32500 \text{ وحدة} - 29500 \text{ وحدة} \\ &= 3000 \text{ وحدة} \end{aligned}$$

3 - استخراج تكلفة المخزون آخر السنة :

وهو عبارة عن ضرب المتوسط المرجح بعدد الوحدات المتبقية آخر السنة على النحو التالي :

$$\begin{aligned} \text{تكلفة المخزون آخر السنة} &= \text{عدد وحدات المخزون المتبقية آخر السنة} \times \text{متوسط التكلفة المرجح} \\ &= 3000 \text{ وحدة} \times 12.45 \\ &= 37350 \text{ جنية مصري} \end{aligned}$$

(ب) تكلفة البضاعة المباعة :

يتم استخراج تكلفة البضاعة المباعة بطرح تكلفة البضاعة المتاحة للبيع من تكلفة المخزون آخر السنة على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{تكلفة البضاعة المباعة} &= \text{تكلفة البضاعة المتاحة للبيع} - \text{تكلفة المخزون آخر السنة} \\ &= 404500 \text{ جنية مصري} - 37350 \text{ جنية مصري} \end{aligned}$$

= 267150 جنية مصري

ويجب ملاحظة التفرقة بين المخزون على أساس الوحدات وبين المخزون على أساس التكلفة بالجنية مصري واستخداماته في استخراج تكلفة البضاعة آخر الفترة وتكلفة المبيعات .

(3) طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO): First – in – First out (FIFO) وهي تعتمد على نظرية أن ما يتم شراؤه أولاً يتم صرفه للإنتاج أو بيعه أولاً ، أي أن المخزون المتبقي آخر المدة يكون من آخر مشتريات تم شراؤها وبأحدث الأسعار، لذلك نجد أن المخزون آخر المدة في المثال السابق 3000 وحدة يتألف من أحدث مشتريات تم شراؤها وهي مشتريات 11/9 بالكامل وجزء من مشتريات 7/23 بسبب عدم تغطية مشتريات 11/9 لإجمالي الوحدات المتبقية :
عدد وحدات المخزون المتبقية آخر الفترة = 3000 وحدة تتألف من :
11/9 1500 وحدة آخر مشتريات
9/23 1500 وحدة مشتريات

ويتم استخراج تكلفة المخزون آخر السنة وتكلفة البضاعة المباعة على النحو التالي:

(أ) تكلفة المخزون آخر السنة :

البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
11/9 مشتريات	1500 وحدة	15	22500
7/23 مشتريات	1500	12	18000
تكلفة المخزون آخر السنة	3000 وحدة		40500 جنية مصري

1 - تكلفة البضاعة المباعة :

تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - تكلفة المخزون آخر السنة

404500 جنية مصري - 40500 جنية مصري

364000 جنية مصري

=

=

(4) طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO): Last – in – First out (LIFO)

وهذه الطريقة عكس الطريقة السابقة حيث تعتمد على نظرية إن ما يتم شراؤه أخيراً يتم صرفه للإنتاج أو بيعه أولاً، أي أن المخزون المتبقي آخر المدة سوف يكون من أول مشتريات تم شراؤها وبأقدم الأسعار ، لذا نجد أن المخزون آخر المدة 3000 وحدة يتألف من أقدم مشتريات تم شراؤها وهي في هذه الحالة مخزون أول المدة التي تم شراؤه في العام السابق والمشتريات التالية لمخزون أول المدة وهي مشتريات 4/5:

عدد وحدات المخزون المتبقية آخر الفترة = 3000 وحدة تتألف من :

1000 وحدة مخزون أول المدة

2000 وحدة مشتريات 4/5

ويتم استخراج تكلفة المخزون آخر السنة وتكلفة البضاعة المباعة على النحو التالي:

(1) تكلفة المخزون آخر السنة :

البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
مخزون أول السنة	1000 وحدة	10	10000 جنية مصري

26000	13	×	2000	7/23 مشتريات
36000 جنية مصري			3000 وحدة	تكلفة المخزون آخر السنة

(2) تكلفة البضاعة المباعة :

تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - تكلفة المخزون آخر السنة

404500 جنية مصري - 36000 جنية مصري

=

368500 جنية مصري

=

مقارنة بين طرق تحديد تكلفة المخزون:

تختلف الأرقام المستخرجة لتكلفة مخزون آخر الفترة وتكلفة البضاعة المباعة باختلاف الطريقة المتبعة كما هو مبين في الجدول التالي:

طرق تحديد تكلفة المخزون			البيان
الوارد أخيراً صادر أولاً	الوارد أولاً صادر أولاً	متوسط التكلفة المرجح	
36000	40500	37350	تكلفة المخزون آخر الفترة
368500	364000	367150	تكلفة البضاعة المباعة

بالمقارنة بين الطرق نجد أن كلاً من تكلفة المخزون آخر الفترة وتكلفة المبيعات تختلف حسب اختلاف الطريقة المتبعة مما يؤدي بدوره إلى اختلاف صافي الربح ، فلو فرض أن صافي المبيعات كان 400000 جنية مصري فيكون صافي الربح كالتالي :

طرق تحديد تكلفة المخزون			البيان
الوارد أخيراً صادر أولاً	الوارد أولاً صادر أولاً	متوسط التكلفة المرجح	
400000	400000	400000	صافي المبيعات
(368500)	(364000)	(367150)	تكلفة البضاعة المباعة
31500	36000	32850	صافي الربح

وبذلك نلاحظ أن صافي الربح يختلف باختلاف الطريقة المتبعة لاستخراج مخزون آخر الفترة ، ويختلف أيضاً في حالة التضخم أو الكساد، فلو حدث زيادة في أسعار المشتريات خلال السنة (تضخم في الأسعار) واتباع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً فإن ذلك سوف يؤثر إلى زيادة تكلفة المخزون آخر السنة والذي يؤثر بدوره إلى نقص في تكلفة المبيعات مما يؤدي إلى زيادة صافي الربح .

تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل : Cost or Market price whichever is Lower

حسب مبدأ التكلفة التاريخية يتم إثبات المخزون على أساس التكلفة الفعلية أي تكلفة الشراء ، وفي نهاية الفترة يتم تقويم المخزون بالتكلفة السوقية وهو سعر الإحلال أو الاستبدال لعناصر المخزون . واستناداً على مبدأ الحيطة والحذر وبناءً على اتباع طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل يتم أخذ التكلفة الأقل لعناصر المخزون . ويوضح الجدول التالي التكلفة الواجب إثباتها في السجلات وإظهارها في القوائم المالية :

عناصر المخزون	التكلفة	التكلفة السوقية على أساس التكلفة أو السوق أقل
---------------	---------	---

15	15	19	(أ)
30	32.5	30	(ب)
35	36	35	(ج)
42	45	42	(د)

المعالجة المحاسبية للمخزون على أساس قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل:
ويتم إثبات المخزون في السجلات على أساس طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل حسب الآتي:

الطريقة الأولى : إثبات المخزون بالسعر الأقل وإظهار الأثر على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، فلو فرض أن تقييم المخزون بالتكلفة كان 9500 جنية مصري وبالتكلفة السوقية كان 8000 جنية مصري فإن قيد إثبات المخزون آخر السنة يكون على النحو التالي:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
8000		من حـ / مخزون آخر السنة			12/30
	8000	إلى حـ / الأرباح والخسائر			

وبالتالي تتأثر قائمة الدخل بمبلغ 8000 ويتم إظهار المخزون في قائمة المركز المالي تحت الأصول المتداولة بتكلفة 8000 جنية مصري .

الطريقة الثانية: يتم على أساسها إثبات المخزون في السجلات بالتكلفة وإظهار الفرق في حساب مستقل يسمى حساب مخصص هبوط القيمة السوقية للمخزون والذي بدوره يؤثر على القوائم المالية .
ويكون قيد إثبات المخزون بالتكلفة كالتالي:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
9500		من حـ/مخزون آخر السنة			12/30
	9500	إلى حـ/الأرباح والخسائر			

ويعمل قيد آخر بالفرق بين التكلفة وسعر السوق على النحو التالي:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
1500		من حـ/ الأرباح والخسائر			12/30
	1500	إلى حـ/مخصص هبوط القيمة السوقية للمخزون			

وتتأثر القوائم المالية على النحو التالي:
المصروفات قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) الإيرادات

9500 مخزون آخر السنة	1500 مخصص هبوط القيمة السوقية للمخزون
----------------------	---------------------------------------

قائمة المركز المالي

	الأصول المتداولة	
9500	مخزون آخر السنة	
1500	يطرح : مخصص هبوط القيمة السوقية للمخزون	
8000		

بعد معرفة كيفية تحديد تكلفة المخزون وتأثيره على القوائم المالية فإننا سوف نتطرق في هذا الجزء إلى معرفة ما يدخل من ضمن تكلفة الأصل الثابت وكيفية استهلاكه على مدى عمره الإنتاجي والمعالجة المحاسبية المترتبة على ذلك .

سابعا: الأصول الثابتة:

- الأصول الثابتة هي موارد ذات كيان مادي ملموس تستخدم في عمليات النشاط لمدة زمنية طويلة نسبياً مثل المباني والأراضي والآلات والمعدات إلخ ، وتتميز الأصول الثابتة بالآتي:
- لها كيان مادي ملموس وهو يميزها عن الأصول غير الملموسة مثل شهرة المحل وبراءة الاختراع ... إلخ.
 - يتم اقتناءها لغرض الاستخدام وليس لغرض البيع .
 - تتمتع بطول العمر الإنتاجي حيث تظل لعدة سنوات .

تحديد تكلفة الأصل الثابتة :

يتم تحديد تكلفة الحصول على الأصل الثابت عن طريق الآتي:

- (1) الحصول عليه عن طريق الشراء النقدي.
- (2) الحصول عليه ضمن مجموعة من الأصول.
- (3) الحصول عليه عن طريق الهبة.

(1) الحصول على الأصل الثابت عن طريق الشراء النقدي :

يتم إثبات تكلفة الأصل الثابت في الدفاتر بالتكلفة الفعلية التي تم إنفاقها في سبيل الحصول عليه، وتشمل التكلفة الفعلية تكلفة شراء الأصل الثابت وجميع التكاليف التي تم صرفها ليكون هذا الأصل جاهزاً للاستخدام في النشاط الاقتصادي.

فلو قامت إحدى المنشآت بشراء آلة من خارج المملكة وتحملت في سبيل الحصول عليها النفقات التالية :

510000 جنية مصري	ثمن شراء الآلة
25000	مصاريف النقل والجمارك
14000	مصرفات استشارات الخبراء لاختيار الآلة المناسبة
6000	مصرفات تركيب وتجهيز الآلة
555000 جنية مصري	

وبذلك يتم إثبات 555000 جنية مصري في الدفاتر كتكلفة للآلة بالقيد التالي:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
555000		من ح / الآلة			
	555000	إلى ح / النقدية			

ويجب التفريق بين نوعين من المصاريف التي تتعلق بالأصول الثابتة وهي المصاريف الإيرادية والمصاريف الرأسمالية حيث تعتبر المصاريف الإيرادية تلك النفقات التي تنفق في سبيل المحافظة على بقاء الأصل الثابت في حالة جيدة للاستخدام مثل مصاريف الصيانة ومصاريف الزيوت والشحوم وغيرها والتي لا تضاف إلى تكلفة الأصل الثابت وإنما يتم تحميلها على مصاريف السنة .

أما المصاريف الرأسمالية فهي تلك المصاريف التي تنفق في سبيل إطالة العمر الإنتاجي للأصل ويتم إضافتها إلى تكلفة الأصل ، ومثال ذلك : لو قامت إحدى المنشآت بتوضيب محرك إحدى الآلات الموجودة لديها، فإن ذلك سوف يؤدي إلى إطالة عمر الآلة المقدر وزيادة سنوات الاستخدام وبذلك يتم إضافة تكاليف التوضيب (مصاريف رأسمالية) إلى تكلفة الآلة .

(2) الحصول على الأصل الثابت ضمن مجموعة أصول:

وهو عندما تقوم المنشأة بشراء مجموعة من الأصول بصفقة واحدة ، وهنا نواجه السؤال التالي : ما هي تكلفة كل أصل على حده الواجب إثباته في الدفاتر ؟ وللإجابة على هذا السؤال يجب علينا تحديد التكلفة السوقية لكل أصل ، وذلك بناءً على معرفة الأسعار السائدة في السوق أو بناءً على رأي الخبير المثلث ، ويعد تحديد التكلفة السوقية لكل أصل يتم استخراج النسب السوقية لكل أصل على حدة وذلك بقسمة التكلفة السوقية للأصل على مجموع القيم السوقية وبعدها يتم ضرب النسبة بالتكلفة الإجمالية الفعلية للصفقة لتحديد التكلفة الفعلية لكل أصل على حده.

ولتوضيح ذلك نفترض أن إحدى المنشآت قامت بشراء مجموعة من الأصول تتألف من أراضي، مباني وسيارات بقيمة إجمالية قدرها 700.000 جنية مصري ولتحديد تكلفة كل أصل على حده قامت المنشأة بتقدير القيمة العادلة (السوقية) لكل أصل على النحو التالي:

أراضي	400000 جنية مصري
مباني	240000
سيارات	160000
المجموع	800000 جنية مصري

ولتحديد التكلفة الفعلية الواجب إثباتها في الدفاتر لكل أصل على حده يتم اتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى : استخراج النسبة السوقية لكل أصل :

التكلفة السوقية للأصل

إجمالي التكلفة السوقية

النسبة السوقية للأصل =

الأصول	التكلفة السوقية لكل أصل	إجمالي التكلفة السوقية	النسب المئوية السوقية لكل أصل
أراضي	400000	800000	50%
مباني	240000	800000	30%
سيارات	160000	800000	20%

الخطوة الثانية : استخراج التكلفة الفعلية لكل أصل:

الأصول	التكلفة الإجمالية للصفقة	النسب المئوية السوقية لكل أصل	التكلفة المخصصة لكل أصل
أراضي	700000	50%	350000

210000	%30	×	700000	مباني
140000	%20	×	700000	سيارات

ويتم إثبات تكلفة كل أصل بالقيد التالي:

البيان	دائن	مدين
من مذكورين		
ح/الأراضي		350000
ح/المباني		310000
ح/السيارات		140000
إلى ح/النقدية	700000	

(3) الحصول على الأصل الثابت عن طريق الهبة:

وهو عندما تحصل إحدى المنشآت على أصل بدون مقابل مادي كأن يتبرع أحد الأشخاص بسيارة أو مبنى لإحدى المنشآت وذلك دعمًا للنشاط التي تقوم به هذه المنشأة ، ومثال ذلك : لو قام أحد الأشخاص بإهداء لإحدى المدارس الأهلية ، فإن هذه المنشأة تقوم بتقييم الأصل المهدى بالقيمة العادلة (السوقية) من أجل إثباته في الدفاتر ، ويتم إضافة القيمة إلى ح/ رأس المال ، فلو فرض أنه تم تقدير قيمة المبنى المهدى بـ 650000 جنية مصري فإن قيد إثبات الأصل المهدى يكون :

البيان	دائن	مدين
من ح/ المبنى		650000
إلى ح/رأس المال	650000	

طبيعة الاستهلاك:

لا يعتبر الاستهلاك وسيلة لتقييم الأصل الثابت وإنما يعتبر من الناحية المحاسبية وسيلة لتوزيع تكلفة الأصل على الفترات المحاسبية التي سوف تستفيد من خدماته في المستقبل ، لذلك يعتبر الاستهلاك جزءًا من تكلفة الأصل الذي يحمل على إيرادات الفترة المحاسبية نظير الاستفادة من خدماته ، وبذلك يتم مقابلة إيرادات الفترة بمصروفات الاستهلاك ، طبقًا لمبدأ المقابلة .
ولتحديد مصروف الاستهلاك فإننا نحتاج إلى معرفة العوامل المؤثرة لاحتساب قسط الاستهلاك وطريقة الاستهلاك المستخدمة لتوزيع هذه التكلفة على الفترات المستفيدة .

العوامل المؤثرة لاحتساب مصروف الاستهلاك:

- (1) تكلفة الأصل الثابت.
- (2) العمر الإنتاجي للأصل الثابت.
- (3) القيمة البيعية كخردة.

(1) تكلفة الأصل الثابت:

سبق الحديث عنها في موضوع تحديد تكلفة الأصول الثابتة.

(2) العمر الإنتاجي : Useful life

وهي عدد السنوات الذي يتوقع أن يخدم فيها الأصل الثابت ، ويتأثر تقدير العمر الإنتاجي للأصل بالعوامل التالية:

- 1- التقدم التقني
 - 2- التدهور العادي في حالة الأصل.
- ويعني عامل التقدم التقني ظهور تقنية حديثة من شأنها أن تجعل استخدام الأصل الثابت غير اقتصادي، ومثال ذلك : ظهور أجهزة الحاسب الآلي مما أدى إلى تقادم الآلات الطباعة .

أما عامل التدهور العادي لحالة الأصل فيعني : استهلاك الأصل وفنائه من جراء استخدامه في النشاط الاقتصادي ، ولهذا نجد أن تقدير العمر الإنتاجي ليس بالأمر السهل ، لذلك نجد أن المحاسبين يعتمدون على التقدير الشخصي المبني على خبرة سابقة أو بالرجوع إلى الجهات المصنعة للأصل الثابت أو الجهات المتخصصة مثل مصلحة الزكاة والدخل لمساعدتهم على تحديد العمر الإنتاجي المقدر للأصل الثابت .

(2) القيمة البيعية كخردة : Salvage Value

وهي القيمة البيعية المقدرة للأصل الثابت في حالة بيعه كخردة في نهاية عمره الإنتاجي ، فعندما تقرر المنشأة إيقاف استخدام الأصل الثابت وبيعه فإنه يندر أن يكون عديم القيمة ، فمثلاً عند استخدام سيارة لمدة عشر سنوات والرغبة في بيعها فإنه يندر أن لا تساوي شيئاً فلو بيعت بقيمة 5000 جنية مصري فإن ذلك يعتبر قيمة السيارة كخردة في نهاية عمرها الإنتاجي ، وتستخدم القيمة البيعية كخردة لتحديد القيمة القابلة للاستهلاك وذلك بطرحها من تكلفة الأصل الثابت ، فمثلاً لو إن إحدى المنشآت قامت بشراء آلة بقيمة 250000 جنية مصري وقدرت قيمتها البيعية كخردة في نهاية عمرها الإنتاجي بـ 40000 جنية مصري فإن القيمة القابلة للاستهلاك = 250000 - 40000 = القيمة البيعية كخردة = 210000 جنية مصري

وتوزع هذه القيمة على العمر الإنتاجي المقدر للآلة لتحديد مصروف الاستهلاك لكل سنة من سنوات العمر الإنتاجي للأصل الثابت.

طرق الاستهلاك للأصول الثابتة: Depreciation Methods

هناك عدة طرق لاحتساب الاستهلاك وكل طريقة تختلف عن الطريقة الأخرى وتظهر رقماً مختلفاً للاستهلاك وسوف نركز على الطرق التالية والتي تعتبر من الطرق شائعة الاستخدام وهي:

1- طريقة الوحدات المنتجة	Units of Output Method
2- طريقة القسط الثابت	straight Line Method
3- طريقة القسط المعجل (المتناقص)	Declining Balance Method
1/3 طريقة مضاعف معدل القسط الثابت	Double Declining Balance
2/3 طريقة مجموع أرقام سنوات الاستخدام	Sum of the years Digits Method

(1) طريقة الوحدات المنتجة

تعتمد هذه الطريقة على الطاقة الإنتاجية للأصل بدلاً من سنوات الاستخدام ، حيث قد تكون هذه الطاقة الإنتاجية عبارة عن وحدات منتجة أو ساعات تشغيل أو كيلومترات إلخ ، فلو فرض أن إحدى المنشآت قامت بشراء سيارة بقيمة 45000 جنية مصري وقدرت قيمتها البيعية في نهاية خدمتها بـ 5000 جنية مصري وعمرها الإنتاجي بـ 400.000 كيلو متر فإن معدل استهلاك السيارة لكل كيلو متر تقطعها يكون كالتالي:

$$\frac{\text{القيمة القابلة للاستهلاك}}{\text{العمر الإنتاجي}} = \text{معدل استهلاك السيارة}$$

تكلفة الأصل – القيمة كخردة
العمر الإنتاجي (كيلومترات)

$$\frac{5000 - 45000}{400000 \text{ كيلو متر}} =$$

$$= 0.10 \text{ لكل كيلو متر}$$

وبالتالي يتم استخدام هذا المعدل لاستخراج مصروف الاستهلاك لكل سنة وذلك باحتساب الكيلومترات الفعلية التي قطعتها تلك السيارة للسنة وضربها بالمعدل ، فلو فرض أن السيارة قطعت خلال السنة الأولى 80000 كيلو متر فإن :

$$\text{مصروف الاستهلاك للسنة الأولى} = \text{عدد الكيلومترات الفعلية للسنة الأولى} \times \text{معدل الاستهلاك}$$

$$= 80000 \text{ كيلو متر} \times 0.10$$

$$= 8000 \text{ جنية مصري للسنة الأولى}$$

المعالجة المحاسبية لمصروف الاستهلاك:

في نهاية السنة ، يتم زيادة مصاريف السنة بمصروف الاستهلاك ، وذلك بجعل ح/ مصروف الاستهلاك مدينًا بمقدار 8000 جنية مصري ب، وأما الطرف الآخر من القيد وهو حساب مجمع الاستهلاك فيجعل دائنًا بقيمة مصروف الاستهلاك ، والذي يعتبر حسابًا مقابلًا للأصول Contra Asset Account ، ويظل هذا الحساب مفتوحًا على مدار عمر الأصل حيث يتم زيادته في نهاية كل سنة بمصروف الاستهلاك إلى أن يتم إقفاله عند التخلص من الأصل الثابت .

ويكون قيد التسوية مع اختلاف مبلغ الاستهلاك في نهاية كل سنة كالتالي:

مدين	دائن	البيان	رقم القيد	الأسد	التاريخ
8000		من ح/ مصروف استهلاك السيارة			
	8000	إلى ح/ مجمع استهلاك السيارة			

(2) طريقة القسط الثابت:

تعتبر هذه الطريقة من أسهل الطرق وأكثرها انتشارًا، حيث تقوم على توزيع تكلفة الأصل الثابت بعد طرح قيمته كخردة توزيعًا متساويًا على العمر الإنتاجي للأصل ، ويمكن استخراج مصروف الاستهلاك حسب هذه الطريقة كالآتي:

القيمة القابلة للاستهلاك

العمر الإنتاجي

مصروف

الاستهلاك

=

الأصل - القيمة البيعية كخردة

العمر الإنتاجي

ولتوضيح هذه الطريقة وبقيّة الطرق الأخرى نفترض المثال التالي:

في 1423/1/1 هـ قامت إحدى المنشآت بشراء آلة بياناتها كالآتي:

تكلفة شراء الآلة	600000 جنية مصري
------------------	------------------

50000	القيمة البيعية كخردة
4 سنوات	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات

خطوات الحل:

حسب طريقة القسط الثابت يكون مصروف الاستهلاك كالتالي:

$$\frac{\text{القيمة القابلة للاستهلاك}}{\text{العمر الإنتاجي}} = \frac{50.000 - 600.000}{4 \text{ سنوات}}$$

$$= 137.500 \text{ جنية مصري لكل سنة}$$

وبالإمكان استخراج مصروف الاستهلاك بطريقة أخرى ، وذلك بضرب معدل الاستهلاك بالقيمة القابلة للاستهلاك على النحو التالي:

$$\text{مصروف الاستهلاك} = \text{معدل الاستهلاك} \times \text{التكلفة القابلة للاستهلاك}$$

$$\text{مصروف الاستهلاك} = \text{التكلفة القابلة للاستهلاك} \times$$

$$= \text{التكلفة القابلة للاستهلاك}$$

$$= (50000 - 600000) \times 25\%$$

$$= 137.500 \text{ جنية مصري لكل سنة}$$

ويوضح الجدول التالي توزيع مصروف الاستهلاك على مدى العمر الإنتاجي للألة :

القيمة الدفترية للألة	مجموع الاستهلاك	مصروف الاستهلاك	حساب مصروف الاستهلاك	في نهاية السنة
$462500 = 137.500 - 600000$	137.500	137.500	$550.000 \times 25\%$	1
$325000 = 275.000 - 600000$	275.000	137.500	$550.000 \times 25\%$	2
$187500 = 412.500 - 600000$	412.500	137.500	$550.000 \times 25\%$	3
$50000 = 550.000 - 600000$	550.00	137.500	$550.000 \times 25\%$	4

القيمة البيعية كخردة في نهاية عمر الألة الإنتاجي

(3) طريقة القسط المتناقص: Declining Balance Method

حسب هذه الطريقة يتم تحميل السنوات الأولى من عمر الأصل الثابت بمصروف استهلاك أكبر نسبياً من السنوات الأخيرة ويندرج تحت هذه الطريقة الطرق الآتية:

1/3 طريقة مضاعف القسط الثابت Double Declining Balance

2/3 طريقة مجموع أرقام السنوات Sum-of-the years digits method

1/3 طريقة مضاعف القسط الثابت:

حسب هذه الطريقة يتم مضاعفة معدل استهلاك القسط الثابت ومن ثم ضربه في القيمة الدفترية للأصل

مع ملاحظة عدم أخذ القيمة البيعية كخردة في الاعتبار ، ويمكن استخراج مصروف الاستهلاك حسب القانون التالي:

$$\text{مصروف الاستهلاك} = \text{مضاعف معدل القسط الثابت} \times \text{القيمة الدفترية للأصل}$$

وبالرجوع إلى المثال السابق يمكن استخراج مصروف الاستهلاك للسنة الأولى كالتالي:

مصرف استهلاك = (2 ×) × (تكلفة الأصل - مجمع الاستهلاك).
السنة الأولى

$$= (25\% \times (600000 - 600000)) \times 50\% =$$

$$= 300000 \text{ جنية مصري مصرف الاستهلاك للسنة الأولى}$$

ويوضح الجدول التالي حساب مصرف الاستهلاك للأصل الثابت (الآلة) لكل سنة من سنوات العمر الإنتاجي:

السنة	تكلفة الأصل	مجمع الاستهلاك في بداية السنة	القيمة الدفترية في بداية السنة	مضاعف معدل الاستهلاك	مصرف استهلاك السنة	القيمة الدفترية في نهاية السنة
1	600000	—	600000	×	300000	300000
2	600000	300000	300000	×	150000	150000
3	600000	450000	150000	×	75000	75000
4	600000	525000	75000	×	25000	5000

ومما تجدر ملاحظة أنه في هذه الطريقة يجب أن لا تقل القيمة الدفترية في نهاية السنة عن القيمة البيعية للأصل في نهاية عمره الإنتاجي ، لذلك يكون مصرف استهلاك السنة الأخيرة بمقدار 25000 (75000 - 50000).

2/3 طريقة مجموع أرقام سنوات الاستخدام sum of the years Digits Method وهي الطريقة الثانية من طرق القسط المتناقص والذي فيه يكون مصرف الاستهلاك لسنوات الأولى أكبر من السنوات الأخيرة، ويتم استخراج مصرف الاستهلاك بضرب معدل الاستهلاك (الذي يكون على شكل كسر يتكون بسطه من السنوات المتبقية من عمر الأصل ومقامه من مجموع عدد سنوات الاستخدام خلال حياة الأصل) بالقيمة القابلة للاستهلاك ، وبالرجوع إلى المثال فإنه يمكن استخراج مصرف الاستهلاك باتباع الخطوات التالية:

أولاً: مصرف الاستهلاك :

$$\text{مصرف الاستهلاك} = \text{معدل الاستهلاك} \times \text{التكلفة القابلة للاستهلاك}$$

$$\frac{\text{الأصل}}{\text{للأصل}} \times \text{التكلفة القابلة للاستهلاك} =$$

ثانياً : معدل الاستهلاك:

• عدد السنوات المتبقية = 4 سنوات

• مجموع عدد سنوات العمر الإنتاجي = 10 وقد تم حسابها كالآتي:

$$10 = 4 + 3 + 2 + 1$$

○ أو بالإمكان احتسابها حسب القانون التالي:

$$= \text{ك}$$

حيث ك = مجموع سنوات الاستخدام

ن = عدد سنوات العمر الإنتاجي للأصل

وبالرجوع إلى المثال الأصلي يكون مصرف الاستهلاك للسنة الأولى كالتالي:

$$\text{مصرف الاستهلاك للسنة الأولى} = (600.000 - 50.000) \times$$

$$= 550.000 \times$$

= 220.000 جنية مصري

ويوضح الجدول التالي حساب مصروف الاستهلاك للأصل الثابت (الآلة) لكل سنة من سنوات العمر الإنتاجي

(-)							
السنة	تكلفة الأصل	التكلفة القابلة للاستهلاك	×	معدل الاستهلاك	مصروف استهلاك السنة	مجمع الاستهلاك في نهاية السنة	القيمة الدفترية في نهاية السنة
1	600000	550.000	×	10÷4	220000	220000	380000
2	600000	550.000	×	10÷3	165000	385000	215000
3	600000	550.000	×	10÷2	110000	495000	105000
4	600000	550.000	×	10÷1	55000	550000	50000

مصروف الاستهلاك لجزء من السنة :

في هذا الجزء سوف نتطرق إلى كيفية احتساب مصروف الاستهلاك لجزء من السنة حيث إننا افترضنا في الأمثلة السابقة أن المنشأة حصلت على الأصل الثابت في بداية السنة ونتج عنه احتساب مصروف الاستهلاك لكامل السنة، أما عند تحديد مصروف الاستهلاك لجزء من الفترة المحاسبية الخاضع للاستهلاك فإننا نقوم أولاً باستخراج مصروف الاستهلاك لكامل السنة ومن ثم ضربه بالفترة المتبقية من السنة المراد احتساب قسط استهلاكها .

ولتوضيح ذلك نفترض المثال التالي:

في 1423/3/1 هـ قامت إحدى المنشآت بشراء سيارة بياناتها كالآتي:

* تكلفة شراء السيارة 40000 جنية مصري

* عمرها الإنتاجي 3 سنوات

* القيمة البيعية كخردة 4000 جنية مصري

* الطريقة المتبعة القسط الثابت

خطوات الحل:

أولاً: يتم استخراج مصروف الاستهلاك لكامل السنة :

تكلفة الأصل – القيمة البيعية كخردة

العمر الإنتاجي للأصل

= 12000 جنية مصري (مصروف الاستهلاك للسنة)

ثانياً: الفترة المتبقية من السنة الأولى:

الفترة المتبقية المستفيدة من خدمة الأصل (ا لسيارة) للسنة الأولى = 10 أشهر

ثالثاً: يتم ضرب الأول في الثاني:

مصروف الاستهلاك للسنة الأولى = 12000 ×

= 10000 جنية مصري
مبلغ 10000 جنية مصري هو مصروف الاستهلاك الذي سوف يحمل على إيرادات السنة الأولى وليس كامل المبلغ وهو 12000 جنية مصري والسبب في ذلك أن السنة الأولى استفادت بمقدار 10 أشهر فقط ، وليس 12 شهر ، أما بالنسبة للسنة الأخيرة فسوف تستفيد بمقدار شهرين فقط من خدمة الأصل ويكون مصروف استهلاكها بمقدار 2000 جنية مصري .

بيع الأصل الثابت :

عندما تقرر المنشأة التخلص من الأصل الثابت في نهاية عمره الإنتاجي أو قبل ذلك التاريخ فإن عملية البيع قد ينتج عنها ربح أو خسارة ، فعندما يكون سعر البيع أكبر من القيمة الدفترية للأصل (تكلفة الأصل - مجمع الاستهلاك) فإن ذلك يؤدي إلى وجود أرباح من عملية البيع أما عندما يكون سعر البيع أقل من القيمة الدفترية للأصل، فذلك يعني وجود خسائر ، وعند بيع الأصل الثابت يتم إقفاله بجعله دائئاً ، وإقفال حـ/ مجمع الاستهلاك بجعله مدينئاً مع إثبات النقدية الواردة وإثبات مقدار الربح أو الخسارة من عملية البيع .

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي:

قامت إحدى المنشآت ببيع إحدى السيارات الموجودة لديها وذلك بقيمة 5000 جنية مصري وقد كانت البيانات التالية في تاريخ البيع :

- * تكلفة السيارة 34000 جنية مصري
- * مجمع الاستهلاك 30000
- * القيمة المقدرة كخردة 4000
- * العمر الإنتاجي 5 سنوات .

من المثال نجد أن سعر البيع وهو 5000 جنية مصري أكبر من القيمة الدفترية للأصل الثابت (السيارة) وهي 4000 (34000 - 30000) مما يدل على وجود أرباح مقدارها 1000 جنية مصري يتم إثباتها في السجلات ، ويكون قيد البيع كالتالي:

البيانات	البيانات	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
مدین	دائن	البيانات	رقم القيد	صفحة الأستاذ
5000	حـ / النقدية	من مذكورين		
30000	حـ/ مجمع استهلاك السيارة	إلى مذكورين		
34000	حـ/السيارة	حـ/أرباح بيع الأصول		
1000				

الإفصاح عن الأصول الثابتة في القوائم المالية :

يتم عرض الأصول الثابتة والاستهلاكات في قائمتي المركز المالي والدخل على النحو التالي:

قائمة المركز المالي:

يتم عرض الأصول الثابتة والاستهلاكات تحت بند الأصول الثابتة حيث يتم عرض تكلفة الأصول الثابتة مطروح منها مجمع الاستهلاك لينتج صافي الأصول الثابتة كما يوضحه المثال التالي:

قائمة المركز المالي

الأصول الثابتة:

450000 (230000)	الأصول الثابتة (بالتكلفة) يطرح: مجمع الاستهلاك
220000	صافي الأصول الثابتة

قائمة الدخل :

تتأثر قائمة الدخل بمصروف الاستهلاك حيث يتم إقفاله في نهاية الفترة في ح/الأرباح والخسائر الذي من شأنه أن يقلل من إيرادات الفترة، كذلك تتأثر قائمة الدخل بما ينتج من عملية بيع الأصل الثابت من ربح أو خسارة والتي يتم عرضها في القائمة تحت بند الإيرادات الأخرى في حالة الأرباح .

مثال :-

من دفاتر أحدي المنشآت تبين أن رصيد النقدية في 31 ديسمبر هو مبلغ 3300 جنية ، وقد أستلمت المنشأة كشف حساب البنك الذي تبين منه أن رصيد النقدية في 31/ديسمبر هو (3845 جنية) وبمطابقة كشف حساب البنك علي دفاتر المنشأة أتضح ما يلي :-

1. أن هناك كميالية قيمتها 5000 جنية قام البنك بتحصيلها لحساب المنشأة.
 2. أن هناك مصروفات وعمولات قيمتها 15 جنية وارد في كشف الحساب قام البنك بخصمها من رصيد المنشأة.
 3. أن هناك شيك أرسلته المنشأة الي البنك للتحصيل قيمته 140 جنية ، كانت المنشأة قد أستلمته من شركة النصر للتجارة سدادا لحسابها المدين ، غير أن البنك رفض صرف الشيك لعد كفاية الرصيد.
 4. أن هناك مبلغ قيمته 300 جنية اودعته المنشأة في البنك بتاريخ 31 ديسمبر ولم يتضمنه كشف الحساب.
 5. أن هناك شيكين أصدرتهما المنشأة سدادا لحساب مورد بها الاول رقم (203) بمبلغ 160 جنية والثاني برقم (230) بمبلغ 340 جنية ولم يتقدم أصحابها للبنك لصرف قيمتها.
- قامت إحدي المنشآت باستيراد خط انتاجي من ألمانيا إلي مقر المصنع الخاص بها بمدينة السادس من اكتوبر وقد بلغت تكاليف الخط الإنتاجي ما يلي :-
- 10000 دولار قيمة فاتورة الشراء علما بان سعر الدولار 6 ج مصري.
 - رسوم جمركية 50% من ثمن الأصل وضريبة المبيعات 40000 ج.
 - 4000 ج مصروفات تجارب بدء التشغيل لهذا الأصل.
 - 8000 ج مصروفات نقل الخط الإنتاجي من ميناء الإسكندرية إلي موقع المصنع.
 - 12000 ج تكلفة إعداد قواعد خرسانية لتركيبي الأصل.
 - 30000 ج مكافئة أعضاء مجلس الإدارة عن العام الحالي.
 - 15000 ج أتعاب مقدرة لإزالة الأصل وتسوية ارض المصنع وفقا لالتزام المنشأة بذلك مع صاحب ارض المصنع.
 - 20000 ج اتعاب المهندسين والفنيين في تركيب الخط الإنتاجي.

المطلوب : حساب تكلفة الأصل الثابت وإعداد قيود اليومية اللازمة.

في 1/4/2004 قامت إحدي الشركات باستيراد آلة بلغ ثمن شرائها 240000 ج وبلغت الرسوم الجمركية عليها 50000 ج وتكاليف تركيب الآله وإعدادها للاستخدام 20000 ج وقيمتها التجريدية المقدرة في نهاية عمرها الإنتاجي 30000 ج ويتم إهلاكها بمعدل 20% سنويا.

المطلوب : حساب معدل إهلاك الآلة عن سنة 2004 وفقا لطريقة القسط الثابت.

في 2003/1/1 قامت احدي الشركات بشراء الت ومعدات بلغت تكلفتها 800000 ج ومعدل إهلاكها السنوي 20% وقيمتها التجريدية 50000 ج في نهاية العمر الافتراضي المقدر للآلة.

المطلوب : حساب مصروف الإهلاك عبر سنوات استخامها وفقا لأسلوب مجموع أرقام السنوات.

تبلغ تكلفة شراء احد الصول الثابتة بمنشأة الأمل 200000 ج بداية حساب الإهلاك 2002/1/1 العمر الإنتاجي المقدر للأصل 5 سنوات القيمة التجريدية للأصل في نهاية عمرة الإنتاجي 20000 ج.

المطلوب : حساب إهلاك الأصل الثابت بأسلوب المعدل الثابت علي الرصيد الدفترى.

في 2004/3/1 اشترت احدي الشركات آلة تكلفتها 300000 ج ومن المتوقع ان تستخدم الآلة لإنتاج 530000 وحدة علما بأن عدد الوحدات المنتجة خلال العام الحالي بلغ 22000 وحدة وان القيمة التجريدية للآلة 35000 ج.

المطلوب : حساب قسط الإهلاك بطريقة وحدات افنتاج.

ثامنا: الخصوم وكيفية معالجتها في السجلات:

بعدما تعرفنا على كيفية المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة فإننا سوف نتطرق في هذا الجزء إلى عناصر الخصوم وكيفية معالجتها في السجلات .

تمهيد:

الخصوم هي الالتزامات التي على المنشأة للغير واجبة السداد خلال سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول ، وتسمى في هذه الحالة خصوم قصيرة الأجل أما عندما يكون سدادها لعدة سنوات فإنها في هذه الحالة تسمى خصوم طويلة الأجل ، وتنشأ هذه الخصوم عندما تقوم المنشأة بشراء بضاعة بالأجل أو عندما تقوم بشراء أصل ثابت مثل السيارات وتتعهد بدفع المبلغ في وقت لاحق، وسوف نتطرق في الجزء التالي إلى الخصوم قصيرة الأجل ومن ثم طويلة الأجل.

الخصوم قصيرة الأجل : short term Liabilities

كما سبق وأن قلنا : إن الخصوم قصيرة الأجل هي الالتزامات التي على المنشأة للغير واجبة السداد خلال سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول ، وبذلك يتم إدراج أي عنصر من عناصر الخصوم التي يجب سدادها خلال سنة تحت الخصوم قصيرة الأجل.

ما يندرج تحت الخصوم قصيرة الأجل:

- الدائنين .
- أوراق الدفع.
- أرباح معلنة للتوزيع
- الخصوم الناتجة عن المقدمات والمستحقات .
- التأمينات المقدمة من العملاء

الدائنون : Accounts Payable

يسمى هذا الحساب بحساب الموردين أو الدائنين التجاريين، ويتعلق بعمليات الشراء والتي فيها يختلف تاريخ الحصول على السلعة أو الخدمة عن تاريخ السداد ، ولا يتم في الغالب احتساب فوائد على عملية الشراء ؛ لأن صفقة الشراء تكون أعلى من السعر النقدي للبضاعة .

أوراق الدفع : Notes payable

وهي الكمبيالات والسندات الإذنية التي بمقتضاها تتعهد المنشأة بدفع مبلغ معين في تاريخ محدد نظير الحصول على خدمات أو أصول معينة، وقد تكون الورقة متضمنة أو غير متضمنة للفائدة ويمكن التصرف بها بطرق التصرف التي تم شرحها في الوحدة الرابعة .

توزيع الأرباح المستحقة :

تختلف المعالجة المحاسبية لصافي الأرباح في شركات الأموال عن بقية أنواع الشركات الأخرى، حيث يتم اتباع إجراءات معينة لصرف هذه الأرباح للمساهمين، ففي الشركات المساهمة ، يتقدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية للمساهمين بطلب يبين فيه مقدار الأرباح المستحق توزيعها على المساهمين وعند إقرار الجمعية بذلك تتحول هذه الأرباح كدين على الشركة حكمها حكم الديون الأخرى. ولتوضيح الصورة، نفترض أنه تم الإعلان عن توزيع أرباح بمقدار 250000 جنية مصري ، فيكون قيد إعلان التوزيع كالتالي:

مدين	دائن	البيــــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
350000		من د / الأرباح المحتجزة "الأرباح المبقة"			
	350000	إلى د/ توزيعات الأرباح المستحقة			

وعند صرف الأرباح للمساهمين يكون القيد كالتالي:

مدينة	دائن	البيــــــــــــان	رقم القيد	صفحة الأستاذ	التاريخ
350000	350000	من ح/ توزيعات الأرباح المستحقة إلى ح/ النقدية			

الخصوم الناتجة عن المقدمات والمستحقات :

ونقصد بها الإيرادات المقدمة والمصروفات المستحقة والتي تنشأ بسبب مبدأ الاستحقاق ومبدأ مقابلة إيرادات الفترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات لقياس دخل الفترة حسب المفاهيم المحاسبية المتعارف عليها ، وقد تم مناقشة هذا الموضوع في حقيبة مالية1

التأمينات المقدمة من العملاء Returnable Deposits:

وهي تلك المبالغ المحصلة من العملاء نظير التأكد من جديتهم في طلب الخدمة أو كضمان لأصل تمثلكه المنشأة وقدمته عملائها لاستخدامه مثل تأمين عدادات المياه، الكهرباء ، أو الهاتف إلخ ، ويتم رد هذه المبالغ إلى العملاء عندما تنتفي الخدمة .

فعندما تقوم المنشأة باستلام مبلغ التأمين من العملاء فإنها تقوم بعمل القيد التالي:

رقم القيد	البيان	دائن	مدين
	من حـ / النقدية		××××
	إلى حـ / التأمينات العملاء	××××	

وتظهر هذه التأمينات في قائمة المركز المالي تحت الخصوم قصيرة الأجل إذا كانت المدة سنة أو أقل، أما إذا كانت أطول من ذلك فإنها تظهر تحت الخصوم طويلة الأجل.

Long term Liabilities : الخصوم طويلة الأجل

الخصوم هي تلك الالتزامات التي على المنشأة والتي يتم الوفاء بها لمدة تزيد عن سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول وتشمل القروض طويلة الأجل والسندات وأوراق الدفع طويلة الأجل والإيجار طويل الأجل، ومن أراد الاستزادة فعليه الرجوع إلى كتب المحاسبة المالية المتقدمة .

الفصل التاسع: مراجعة وتعريفات مبسطة:

كثير من الناس من غير المتخصصين في المحاسبة يحتاجون أن يتفهموا القوائم المالية وأن يستنبطوا منها معلومات أساسية عن أداء الشركات. فالمستثمر يحتاج ذلك لعمل دراسة جدوى ثم لتقييم أدائه وتحليل أداء المنافسين، والذي يستثمر في الأسهم يحتاج أن يقدر القيمة الحقيقية لأسهم الشركات وأن يتوقع القيمة المستقبلية، والمدير يحتاج لفهم تأثير قراراته على ميزانية الشركة، والموظف البسيط يحتاج أن يتعرف على أداء الشركة التي يعمل بها. كذلك فإن أي شخص يود لو تفهم ميزانيات الشركات التي تعلن بالجراند والتي تبدو لكثير من الناس كمجموعة كبيرة من الأرقام والمصطلحات غير المفهومة. ولذلك فإنني أحاول جاهدا في هذه المقالة أن أوضح المبادئ الأساسية التي يحتاجها أي شخص لقراءة وتحليل القوائم المالية بشكل مبسط يستطيع أن يفهمه غير المتخصص، وعلى هذا فقد أغاضى عن بعض التفاصيل الدقيقة التي يهتم بها المتخصصون

دعنا نتساءل عن الأشياء التي نأمل أن نعرفها من خلال تحليل القوائم المالية. ماذا تريد أن تعرف عن الشركة التي تفكر أن تستثمر فيها أو شركتك أو الشركات المنافسة؟

ربحية المؤسسة هذا العام والأعوام السابقة قدرة المؤسسة على سداد ديونها حجم الاستثمارات التي قد تؤدي إلى زيادة الأرباح الأعوام القادمة نسبة العائد السنوي لرأس المال صافي المبيعات مقارنة بالأعوام السابقة ومقارنة بالمنافسين قيمة السيولة المتوفرة قيمة الديون – أي القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل قيمة أصول الشركة قيمة المخزون مقارنة بالأعوام السابقة ومقارنة بصافي المبيعات ربحية السهم

للحصول على هذه المعلومات فإن علينا أن نقوم بتحليل قوائم الشركة المالية والتي قد نستطيع الإطلاع عليها في الجرائد أو في موقع الشركة على الشبكة الدولية أو بعض المواقع المتعلقة بالبورصة. هذه القوائم تحتوي على أرقام تساعدنا على الإجابة على الأسئلة المذكورة أعلاه.

القوائم المالية تعد لأغراض عديدة منها النواحي القانونية والإدارية ومنها نواحي يهتم بها المستثمر. ولذلك فهي تحتوي على العديد من الأرقام التي تهتم الفئات المختلفة التي تقرأ هذه القوائم. الهدف من شرح هذه القوائم هنا أن تتمكن من فهم الأرقام الأساسية في كل قائمة وما تعنيه وكيفية الاستفادة منها

يوجد أربعة أنواع من القوائم مالية وهذه القوائم متكاملة بمعنى أن كلا منها يوضح جانبا من الأشياء التي نريد أن نعرفها عن الشركة. في القسم التالي نقوم بفهم هذه القوائم، ورجاء ملاحظة أننا نريد أن نقرأ الأرقام الهامة فقط وهي الموضحة بأسهم حمراء في كل مثال. فلا تنزعج من كثرة الأرقام ولكن ابحث عن الأرقام الهامة

القوائم المالية والتحليل المالي

أولاً: قائمة الدخل Net Income Statement or Profit and Loss Statement

هذه القائمة تعطينا فكرة عن ما حدث في هذه المؤسسة خلال الفترة التي تعبر عنها القائمة والتي قد تكون ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو عام. هذه القائمة تبدأ بصافي المبيعات وهو العائد الكلي للمبيعات أو الإيرادات ثم يتم خصم التكاليف وتشمل تكلفة إنتاج المنتجات وتكلفة التسويق والأجور وأي تكلفة تكبدناها هذا العام وبالتالي نصل في النهاية إلى صافي الربح

قائمة الدخل

صافي المبيعات

يخصم المصاريف:

صافي الربح

هذه القائمة تحتوي على أرقام هامة
(موضحة في الأمثلة بسهم أحمر) مثل

صافي المبيعات (أو الإيرادات) – (أو إجمالي المبيعات أو المبيعات)
Sales Revenue or Net Sales or Sales or Revenue

وهي القيمة المالية للمبيعات خلال العام. كلما زادت المبيعات من عام لآخر كان هذا مؤشرا جيدا

Cost of Goods تكلفة المبيعات
Sold or Cost of Sales or Cost
of revenue

وهي تكلفة شراء وتصنيع المنتجات التي تم بيعها (في حالة شركة إنتاجية) أو تكلفة شراء المنتجات التي تم بيعها (في حالة الأعمال التجارية). هذه التكلفة لا تشمل التكلفة الإدارية وتكلفة التسويق

مجمّل الربح Gross Profit
وهو الفرق بين صافي المبيعات و تكلفة المبيعات

<u>قائمة الدخل لشركة عن عام 2009</u>	
بآلاف الجنيهات	
2,600	صافي المبيعات
(1,900)	تكلفة المبيعات
700	الربح مجمل
(150)	مصاريف إدارية وتسويقية وعامة
450	الربح من العمليات
(70)	مصاريف أخرى
40	إيرادات أخرى
420	صافي الربح قبل الضرائب
(130)	الضرائب
290	صافي الربح

ربحية السهم- بالجنيه المصري 2.9

صافي الربح Net Income or Net Profit

وهي قيمة الأرباح المالية التي حققتها الشركة. هذه الأرباح لا علاقة لها بالنقد المتوفر لدى الشركة الآن و لكنها تعبر عن الفرق بين صافي المبيعات ومصاريف الشركة خلال الفترة الموضحة أعلى قائمة الدخل (و لنفترض أنها عام) وذلك طبقا لمبادئ المحاسبة، فمثلا المعدات التي تم شراءها هذا العام لا يتم خصم ثمنها بالكامل وإنما يتم خصم جزء من ثمنها كل عام طبقا لما يسمى "الإهلاك" والذي ينبنى على أن هذه المعدات سيتم استخدامها لعدة أعوام لإنتاج منتجات تدر ربحا للشركة. كذلك فإن المبيعات التي سيتم سداد قيمتها في المستقبل القريب تدخل في حسابات قائمة الدخل على أساس أن البيع تم بالفعل و لكن النقد لم يتم استلامه حتى الآن. فينبغي أن نفرق بين مفهوم الأرباح ومفهوم النقد المتاح. ولذلك فإن النوع الثالث من القوائم يختص بالتدفق النقدي وسوف نوضحه بعد قليل

تأمل هذا المثال: شخص اشترى -في بداية العام- ماكينة بمبلغ ألف جنيه ودفع ثمنها بالكامل واشترى بباقي رأس المال (500 جنيه) خامات وأدوات إنتاج وتبقى معه 100 جنيه ثم بدأ الإنتاج في شهر ديسمبر وأنتج 100 وحدة من المنتج وباعهم بسعر 20 جنيه للوحدة وسوف يقبض ثمنهم خلال شهر يناير. هل ترى أن هذا الشخص ناجح أم فاشل؟

بالطبع هو ناجح جدا لأنه استطاع أن يبيع خلال العام الأول ما يغطي ثمن الماكينة ورأس المال ويزيد. ولكن لو نظرنا إلى النقد المتاح معه الآن سنجد 100 جنيه فقط فهل هذا يعني أنه فشل؟ لا، نحن نعرف جيدا أنه ناجح. لو نظرنا إلى أرباحه المحاسبية فإننا نعتبر أن بيع ال 100 وحدة قد تم وعلى ذلك تكون قائمة الدخل كالآتي

صافي المبيعات 2000 جنيه
تكلفة المبيعات 500 جنيه

الإهلاك 100 جنيه (افترضنا أن عمر الماكينة عشر سنوات)
صافي الربح 1400 جنيه

هذا المثال يوضح فائدة الأسلوب المحاسبي لحساب الأرباح والفرق بين صافي الدخل والنقد المتاح

ربحية السهم Earnings per Share EPS

نصيب السهم الواحد من الأرباح ويتم حسابها بقسمة صافي الربح على عدد الأسهم. ينبغي أن تعلم أن صافي الربح يتم توزيع جزء منه على المساهمين ويتم استثمار الباقي داخل الشركة. ربحية السهم تتأثر بقيمة صافي الربح بغض النظر عن ما يتم توزيعه وما يتم احتجازه. افترض أنك تمتلك محلا تجاريا وقمت بحساب الأرباح عند نهاية العام ووجدته ألف جنيه وقمت باستهلاك ربع هذه الأرباح على مصاريفك الشخصية ومصاريف عائلتك، هل معنى هذا أن الأرباح كانت 250 جنيه فقط؟ بالطبع لا، الأرباح كانت ألف جنيه وأنت قمت بصرف ربعها لنفسك وأبقيت الباقي يتم استثماره في المحل. الجزء الذي يتم توزيعه من الأرباح يسمى بالإنجليزية Dividend

كلما كان نصيب السهم من الأرباح يزداد عاما بعد عام كان ذلك مؤشرا جيدا. ربحية السهم تؤثر بشكل كبير على ارتفاع أو انخفاض سعر السهم لأنها تعبر بشكل مبسط عن عائد السهم. كثيرا ما ينظر الناس إلى الأرباح

التي توزع على المساهمين على أنها هي الأهم وهي المؤشر على نجاح الشركة وهذا غير صحيح فالشركات توزع جزء من الأرباح فقط بل وبعض الشركات الناجحة جدا ربما لا توزع أرباحا على المساهمين فمثلا شركة ميكروسوفت ظلت سنوات عديدة لا توزع أرباحا على المساهمين على الرغم من تحقيقها أرباحا طائلة، هل معنى هذا أن المستثمر يخسر؟ لا، فقيمة السهم الذي يملكه في السوق تزداد عاما بعد عام لأن قيمة أرباح السهم تزداد وبالتالي فالمستثمر إن أراد بيع السهم سيحصل على مقابل أكبر بكثير من ثمن الشراء. بل إن الأرباح التي لا توزع تكون مؤشرا على زيادة الأرباح الأعوام القادمة لأن استثمارات الشركة تزداد. أما إذا كان المستثمر يهدف إلى الحصول على عائد نقدي بصفة دورية فيكون أكثر اهتماما بالنسبة التي يتم توزيعها من الأرباح

وهذه هي نفس قائمة الدخل باللغة الإنجليزية

Income Statement for.....Co. for 2009	
	LE'000
Net Sales	2,600
Cost of Sales	(1,900)
Gross Profit	700
Selling, general and administrative expenses	(150)
Operating Income	450
Other expenses	(70)
Other Income	40
Earnings before taxes : EBT	420
Taxes	(130)
Net Income	290
Earnings per share in LE: EPS	2.9

ثانيا: قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية Balance Sheet

هذه القائمة تمكنك من التعرف على قيمة أصول الشركة وقيمة الالتزامات (الخصومات أو المطلوبات) وقيمة حقوق المساهمين في نهاية فترة ما مثل يوم 31 ديسمبر من العام المنصرم أو في نهاية ثلاثة أشهر أو نهاية ستة أشهر. لاحظ أن قائمة الدخل تعبر عن ما حدث خلال فترة ما مثل سنة أو بضعة أشهر، بينما قائمة المركز المالي تعبر عن المركز المالي للشركة في نهاية تلك الفترة وليس أثناءها.

الميزانية أو المركز المالي تحتوي على ثلاثة أقسام رئيسية: الأصول (ممتلكات الشركة من مال ومعدات ومنتجات ومباني وأراضي وأموال لدى آخرين مثل ديون العملاء)، الالتزامات (قروض ستسدها الشركة مستقبلا وأموال يجب أن تدفعها للموردين عن ما تم شراؤه بالتقسيط أو بالآجل وحقوق متأخرة للعاملين)، وأخيرا حقوق المساهمين أو ملاك الشركة وتشمل رأس المال الذي دفعوه وأي أرباح تم احتجازها

قائمة المركز المالي	
الأصول	
الالتزامات	
حقوق المساهمين	

الميزانية تجيب عن الأسئلة الآتية:

ماذا تمتلك الشركة من معدات ومباني ومخزون ونقد وغيرها
ما هي الأشياء التي على الشركة أن تدفعها مستقبلاً مثل قروض وثمان أشياء تم شراؤها بالتقسيط أو أجور لم يتم سدادها

ما هي حقوق المساهمين في هذه الشركة
وبالتالي فهي تمكننا من معرفة ما إذا كانت ممتلكات الشركة تمكنها من سداد ما عليها من التزامات. كذلك فإننا نتعرف على حجم ديون الشركة بالنسبة إلى حقوق المساهمين بمعنى أننا نعرف مدى اعتماد هذه الشركة على الاقتراض
المصطلحات الهامة في هذه القائمة هي

المركز المالي لشركة.... في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الجنيهات

أصول متداولة	
510	نقد وما في حكمها
90	المخزون
110	حسابات مدينة
710	مجموع الأصول المتداولة
أصول ثابتة	
2,250	أراضي
3,730	مباني
3,130	معدات
9,110	مجموع الأصول الثابتة

إجمالي الأصول 9,820

الأصول (أو الموجودات) Assets

وهي الأشياء التي تملكها الشركة من نقد ومعدات ومخزون وخلافه. هذه الأصول تقسم إلى قسمين

أ- الأصول المتداولة (أو الموجودات المتداولة) Current Assets

وهي النقد والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال أقل من عام وعلى هذا فهي تشمل: النقد، الحسابات المدينة (النقد الذي سيتم تحصيله من العملاء وغيرهم)، المخزون، أوراق مالية (أسهم وسندات) تملكها الشركة

ب- الأصول الثابتة (أو غير المتداولة) Fixed Assets

وهي الأشياء التي تملكها الشركة والتي لا يمكن تحويلها لنقد خلال فترة قصيرة (عام) مثل: المعدات، المباني، الأراضي. لاحظ أن المعدات والمباني يتم تدوين قيمتها الدفترية وهي قيمة شرائها الفعلية مخصصا منها قيمة الإهلاك الذي تم احتسابه منذ شراء هذا الأصل (أو بداية تشغيل الأصل) وحتى تاريخ هذه القائمة (المركز المالي). فمثلا افترض أن الشركة اشترت معدات من أربع سنوات بمبلغ مليون جنيه ويتم إهلاكها بشكل منتظم على عشرين عاما (على سبيل المثال) وبالتالي فقد تم تحميل القوائم المالية خلال الأربع سنوات بمبلغ 200 ألف جنيه وعليه تكون قيمة هذه المعدات في قائمة المركز المالي هي 800 ألف جنيه. قد يكون ثمن هذه المعدات في السوق ارتفع كثيرا ولكن هذا لا يؤخذ في الاعتبار عند إعداد القوائم المالية حتى لا تكون العملية تقديرية (إلا في حالات خاصة). لاحظ أنه في حالة بيع الأصول فإنها بالطبع تباع بسعر السوق وليس بالقيمة الدفترية

المركز المالي لشركة.... في 31 ديسمبر 2009

بآلاف الجنيهات

التزامات متداولة

110	حسابات دائنة
70	أقساط الالتزامات طويلة الأجل
30	مصرفات مستحقة
210	مجموع الالتزامات المتداولة

التزامات طويلة الأجل

610	قرض طويل الأجل
610	مجموع الالتزامات طويلة الأجل
820	إجمالي الالتزامات

الالتزامات (أو الخصومات أو المطلوبات) Liabilities

وهي الالتزامات التي على الشركة تسديدها من ديون قصيرة الأجل وديون طويلة الأجل والأموال التي يجب على الشركة أن تدفعها للموردين مقابل خدمات تمت بالفعل أو مقابل أشياء تم شراؤها. الالتزامات (أو الخصومات أو المطلوبات) تقسم إلى

أ- الالتزامات المتداولة Current Liabilities

هي الالتزامات الني على الشركة تسديدها خلال عام من تاريخ قائمة المركز المالي وتشمل الديون قصيرة الأجل، حقوق الموردين التي سيتم سدادها خلال الأشهر المقبلة، وأي مصروفات مستحقة قريبا

ب- الالتزامات غير المتداولة (أو طويلة الأجل) Long Term Liabilities

وهي الالتزامات التي سوف تسدها الشركة على المدى البعيد مثل الديون طويلة الأجل

<u>المركز المالي لشركة في 31 ديسمبر 2009</u>	
بآلاف الجنيهات	
حقوق المساهمين	
رأس المال	6,000
أرباح مرحلة	1,700
احتياطيات	1,300
مجموع حقوق المساهمين	9,000

حقوق المساهمين Share Holders Equity

حقوق المساهمين تشمل رأس المال الذي دفعه المساهمون عند شرائهم أسهم الشركة مضافا إليها الأرباح المرحلة (أو المحتجزة أو المستبقة) والاحتياطيات. لاحظ أن أرباح الشركة يتم توزيع جزء منها ويتم احتجاز جزء يتم استثماره في الشركة وبالتالي فحقوق المساهم تشمل ما دفعه للشركة مقابل السهم (القيمة الاسمية) مضافا إليها ما تم احتجازه من أرباح

يلاحظ أن قائمة المركز المالي دائما تحقق المعادلة الآتية

الأصول = الالتزامات + حقوق المساهمين

أو أن حقوق المساهمين تساوي الفرق بين الأصول والالتزامات. فلو كانت الالتزامات تساوي صفر (على سبيل الفرض) فإن حقوق المساهمين تساوي قيمة جميع الأصول. وبالتالي فإن زيادة الفرق بين الالتزامات عن الأصول في نهاية العام عن العام السابق يعني تحقيق أرباح

وهذه هي نفس قائمة المركز المالي باللغة الإنجليزية

Balance Sheet ofCo. in December 31 2009

	LE'000
<u>Current Assets</u>	
Cash and equivalents	510
Inventory	90
Accounts Receivables	110
Total Current Assets	710
<u>Fixed Assets</u>	
Land	2,250
Building	3,730
Equipment	3,130
Total Fixed Assets	9,110
Total Assets	9,820
<u>Current Liabilities</u>	
Accounts Payable	110
Current portion of long term loan	70
Accrued Expenses	30
Total Current Liabilities	210
<u>Long Term Liabilities</u>	
Long term debt	610
Total Long Term Liabilities	610
Total Liabilities	820
<u>Shareholders Equity</u>	
Sahre capital	6,000
Retained Earnings	1,700
Reserves	1,300

Total Shareholders Equity	9,000
---------------------------	-------

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية Cash Flow statement

هذه القائمة توضح التدفقات النقدية أي النقد الذي تم تدفقه إلى المؤسسة (أو إلى خارج المؤسسة) عن طريق بيع منتجات مثلًا، والنقد الذي تم تدفقه خارج المؤسسة عن طريق شراء مواد وخامات وسداد ديون وغيرها. قدرة الشركة على إدارة التدفقات النقدية هي أمر هام يؤثر في مستقبل الشركة ولذلك كانت هذه القائمة وسيلة لتوضيح هذا الأمر. هذه القائمة تتكون من مجموع الزيادة والنقص التي حدثت في النقدية نتيجة لما قامت به الشركة من بيع وشراء وسداد ديون واقتراض وبالتالي فهذه القائمة تبدو كالتالي



يتم تقسيم التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام

قائمة التدفق النقدي لشركة عن عام 2009

بآلاف الجنيهات

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

290	صافي الربح
326	الإهلاك
(126)	تغيرات في المخزون
50	تغيرات في الحسابات المدينة
(70)	تغيرات في الحسابات الدائنة
470	مجموع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

(70)	شراء معدات
100	بيع أراضي
30	مجموع التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

140	الزيادة في القروض طويلة الأجل
(70)	أقساط قروض
(50)	توزيعات أرباح
20	مجموع التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

520	صافي الزيادة في النقدية
250	رصيد النقدية في 1 يناير 2009
770	رصيد النقدية في 31 ديسمبر 2009

Cash Flow from Operation تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل

وهي التدفقات النقدية بسبب نشاط الشركة الأساسي وبالتالي فإنها تشمل صافي الربح وتغير قيمة المخزون والحسابات المدينة والدائنة وغيرها

Cash Flow from Investing Activities تدفقات نقدية من أنشطة الاستثمار

وتشمل التدفقات النقدية نتيجة شراء أصول ثابتة أو بيع أصول ثابتة

Cash Flow from Financing Activities تدفقات نقدية من أنشطة التمويل

وتشمل التغيرات النقدية نتيجة لصدار ديون أو اقتراض أو شراء أسهم أو توزيع أرباح

Net Change in Cash صافي التدفقات النقدية

مجموع الثلاثة أجزاء السابقة يوضح التغير في النقدية في نهاية الفترة (العام مثلا) عن بدايتها. كذلك توضح قائمة التدفقات النقدية رصيد النقدية في بداية الفترة وفي نهايتها

Statement of Cash Flow for.....Co. for 2009

LE'000

Operating Activities

Net Income	290
Depreciation	326
Changes in inventory	(126)

Changes in accounts receivables	50
Changes in accounts payables	(70)
Total cash flow from operations	470
<u>Investing Activities</u>	
Acquisition of equipment	(70)
Selling land	100
Total cash flow from investing activities	30
<u>Financing Activities</u>	
Increase in long term debt	140
Interest expenses	(70)
Dividends	(50)
Total cash flow from financing activities	20
Net change in cash	520
Cash in Jan 1st 2009	250
Cash in Dec 31st 2009	770

رابعاً: قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

Statement of Retained Earnings

هذه القائمة إضافية وهي توضح قيمة حقوق المساهمين التراكمية وتفصيلات ذلك من رأس مال وأرباح محتجزة وخلافه. كلما زادت حقوق المساهمين عن رأس المال بمعنى أنه كلما زادت القيمة التراكمية للأرباح المحتجزة كلما كان ذلك أفضل للمساهمين لأنه يعني أن حقوقهم تزيد بمعنى أن استثماراتهم تزيد

قائمة التغير في حقوق المساهمين لشركة.....عام 2009

المجموع	الأرباح المرحلة	احتياطات	رأس المال	
8,760	1,460	1,300	6,000	الرصيد في 1 يناير 2009
(50)	(50)			توزيعات أرباح في عام 2009
290	290			صافي الربح عن عام 2009
9,000	1,700	1,300	6,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2009

Changes in Shareholders' Equity forCo. for 2009

LE'000	Share Capital	Reserves	Retained Earnings	Total
Balance at Jan 1st 2009	6,000	1,300	1,460	8,760

Dividends	(50)	(50)
Net Income for 2009	290	290
Balance at Dec 31st 2009	6,000	1,300
	1,700	9,000

ملخص للأرقام المالية الرئيسية:

يمكننا الآن أن نقوم بتلخيص الأرقام الرئيسية التي أردنا ان نعرفها كالآتي

<u>الأرقام المالية الرئيسية</u>	
بآلاف الجنيهات	
2,600	صافي المبيعات
700	مجمل الربح
290	صافي الربح
2.9	ربحية السهم بالجنيه المصري
710	مجموع الأصول المتداولة
9,110	مجموع الأصول الثابتة
9,820	إجمالي الأصول
210	مجموع الإلتزامات المتداولة
610	مجموع الإلتزامات طويلة الأجل
820	إجمالي الإلتزامات
9,000	مجموع حقوق المساهمين
520	صافي الزيادة في النقدية
770	رصيد النقدية في 31 ديسمبر 2009

ما الذي نستفيد منه؟

من هذه المعلومات عرفنا

أ- أن هذه الشركة حققت أرباحا

ب- أن ربحية السهم في العام 2.9 جنيه

ت- أن الالتزامات المتداولة أقل بكثير من الأصول المتداولة أي أن الشركة يمكنها بسهولة سداد التزاماتها قصيرة الأجل

ث- أن الأصول الثابتة للشركة عظيمة جدا

ج- كذلك من الواضح اعتماد الشركة على تمويل مشروعاتها عن طريق المساهمين لأن نسبة الالتزامات إلى رأس المال تعتبر قليلة جدا

ح- أن رصيد النقدية في الشركة يعتبر عاليا بل هو أكبر من الالتزامات المتداولة بكثير، وهذا ربما يثير تساؤلا عن قصور في إدارة النقدية لأنه ربما كان من الأفضل استغلال جزء من النقد المتاح في استثمارات قصيرة الأجل

خ- أن هناك زيادة كبيرة في النقدية عن بداية العام

أما لو قارنا أرقام هذا العام بالعام الماضي فسنتعرف على تطور هذه الأرقام وهو ما يعطينا فكرة جيدة عن تحسن الشركة من عام لآخر، ولكن الأرقام المالية للعام السابق غير معلومة في هذا المثال لتبسيط الأمور

أ- غالبا ما ستجد الميزانية معروضة لفترتين متتاليتين على الأقل مثل أن تجد ميزانية العام الماضي وبجوارها أرقام ميزانية العام قبل الماضي وذلك حتى يتمكن القارئ من المقارنة بينهما

ت- قد تجد في قائمة الدخل العديد من أنواع صافي الربح مثل: صافي الربح قبل الضريبة، صافي الربح قبل الزكاة، صافي الربح قبل الضريبة والفوائد. هذه كلها أنواع لا تختلف عن صافي الربح إلا بزيادة الضريبة أو الزكاة أو الضريبة وفوائد الديون

ث- رأس المال الذي نتحدث عنه و الذي هو من حقوق المساهمين هو رأس المال المدفوع

ج- يوجد اختلاف في أنظمة المحاسبة من بلد لآخر فقد تجد بعض النفقات مثل البحوث والتطوير في بلد تعتبر مصروفات بمعنى أنه يجب خصمها من صافي مبيعات العام الحالي، وفي بلد آخر قد تسمح النظم بخصمه بطريقة الإهلاك أي على عدة سنوات

ح- يرفق مع الميزانية بعض التوضيحات والتي قد يكون بها ما يوضح بعض الأشياء المرتبطة بالقوائم المالية

خ- يمكنك البحث عن القوائم المالية لشركة ما عن طريق الإطلاع على موقع الشركة فقد تجد القوائم المالية أو ملخص لها أو تجدها ضمن التقرير السنوي، ويمكنك الإطلاع على موقع البورصة التي تتداول فيها أسهم تلك الشركة. من المواقع الجيدة للإطلاع على قوائم الشركات الأجنبية

د- مصطلح مدينون يعني مدينون لنا، وكذلك أرصدة دائنة يعني دائنة لنا، وأرصدة مدينة يعني مدينة لنا. كذلك قد يستخدم مصطلح "عملاء" ليعني عملاء مدينون لنا، ومصطلح "موردون" ليعني موردون دائنون لنا

ذ- أحيانا تكتب المبالغ التي يتم خصمها (مثل تكلفة المبيعات أو الضرائب) بين قوسين وأحيانا تكتب بين قوسين وباللون الأحمر، وقد تكتب بدون أقواس وبنفس لون كتابة باقي الأرقام. كذلك فإن كان صافي الربح

بالسالب بمعنى أن الشركة حققت خسائر فإن ذلك قد يكتب بين أقواس أو بين أقواس وباللون الأحمر أو يكتب تحت مسمى صافي الخسارة بدون أقواس وبنفس لون كتابة باقي الأرقام